مصاقع الخطباء عن رونق كل منطيق شقاشقه الهادرة و

في عضد كل مطوق حقائقه النادرة وعلى آله وصحبه مصابيح

الظلم ومجاديح الكرم اما بعد فان نوع الادب على كثرة شجونه

تشعب فنونه نوع يابى عن الطلبة مرامه وتستعصي عليه زمامه

بانف شامخ من الاباء ويثني بعطف جامح من الاستعصاء

انه في زماننا مطموس المعالم مخفوض الدعائم عفت رسومه

واندرست صواه وانبكثت جرائره وانتقضت عراه وتزعزعت بنيانه

وتضعضعت اركانه ودرست على الدروس رسومه وشفي و

يتكرس حبابه الاقوام بمبلدح عجمي كان لم يكن بين الحجون الى الصفا

انيس ولم يسمر بمكة سامر وقد ابى الحداثة وعنفوان الصبا على سواد التغييب

من طالبيه واحتفت بي جمة غنيت من متحليه مع قلة غنائي عنه

في الصناعة وخيبة قدحي في البراعة يظنون بعض الظن انه

بان عندي صبابة من اقداحه او وفور سهم من قداحه بابرو

على الاختلاف ويتنادون للاقتباس بين يدي ولوا ظنون

على الاعتكاف حول بيتي ابدا وتحل ازمتهم ولا يركبون كل

صعب وذلول في تحصيل مرامهم اي ركوب وشرما عندهم والى

محبة عرقوب حتى لو وصل الحوا على شفا فعل الاقتراح استفوا

بالابرام والالحاح ان جمع لهم مجلة في صنف الاعراب اشتمل

ما يفتقر اليه من الفصول والابواب فلما اعتذرت اليهم بالعلة

واعتللت عليهم بالاوتاد والاجلة واخذتهم عما لووا اليه

أخا دعة إلا التماس أو أعدهم من يوم إلى يوم ظن أخماس
بالأسداس علما منهم بأن دون مرامهم خرط القتاد وتجشم عرق
القربة منه بالمرصاد فلما لم يرتدعوا عن سوء الظن ولم أجد بدا
من تحقيق آمالهم وتحججت كأبي شطر مطالبهم توجهت تلقاء
مدين مآربهم وكنت في شرح المصباح كتابا جمعت فيه من
القواعد ما يفتح الغلق وضبطت من الشوارد ما يشبع التوق إلا أن
عاقني عن تبييضه تشديده والزمان تبطئني عن تنقيحه تهذيبه فلم
أنقد السواد ولم أنفق منه ما أنا وقد سئل الأنساب صدور أقلام
وسئلوا واستعجلوا فيهم فامتثلوا وطار الأجزاء فيما بينهم
بقوادمها وخوافيها وشاعت عوارض السقم والاعتلال فيها

الكلم عن مواضعه ويتصفحون في مباديه ومقاطعه فمن متصرف فيه

بالزيادة والنقصان نقضاً وهدماً ومن مفوق نحوه أسهم القدح

والطعن كلاً ودماً جزاء سنمار حين بنى الخورنق للنعمان وتلك

لعمري من خطيات لقمان فما حظيت بغير الأبؤس من جدا الغوي

ولا جليت إلا بمن في الأديم من كل كتيب عنيد ولم أزل أمني

نفسي بأن إذا ما تشعب من صداعه وانفطر أقوم ما اعوج من

لعوبه وأنا أطمع فيهما قد انصدع الفتق واتسع على الراقع الخرق

من لي بكف جذ الحرف الهائر أو تظليل الجم بالاتلاف في الهوج وقد

ضيعت اللبن في الصيف وسبقت قوارع العذل مضارب السيف فتركته

لغره وطويته على غره وحلم جاران ورد ما مد من الغضا وخلا على

الافاضل حضرة مولاى الشيخ الامام ملجأ الانام كاشف الاسرار
والحقائق منشئ اللطائف الدقائق ناشر ألوية المعقول والمنقول
عامر ابنية الفروع والاصول مهذب القواعد العقلية مبين
الاحكام الدينية برهان الحق والدين حجة الاسلام والمسلمين
وارث الانبياء والمرسلين قدوة العلماء المتبحرين علم الهدى استاذ
علماء الدنيا لا زالت رباع العلوم بلطائف نكته اما هولة وازهار
الحكم بعواطف فكره مبلولة غنيت دهر مناقبه عن التعريف
وكبر عمر مآثره عن طوق التقليب التوصيف بل الاوصاف
تتضاءل دون جنابه والالقاب تتزين لديه وشعرا ان مثل محمدا
بمقال لكن مدحت مقالتي بمحمد فلحظ الى بين الاعظام والاجلال

على جناح الاكرام والاشبال وتواتر على شوارد فوائده

تيارات على فرائد قلائده فكنت اهتدي بانوارة فاغترف من تيار

عبارة واستشرف الى روائع فقره واستطلع طلع لوامع فكره

والتذ بمفتوق من بدائع حكمه واظفر بمشهود من بديع كلمه

او ابدا لا انهض بشكر قلائد نصائحه ولم ازل اتلقف من لفظه

ما هو الدر المنثور واللآلي المنثور والسحر الحلال والماء الزلال

الى ان اشار الي ان اجيل قداح نظري في ذلك الكتاب

وانتخل ما فيه وامتحض زبدة معانيه والتقط روائع

نكته وعنوانه واقتبس لاناسي من عنوانه مستمرا على

وتيرة الايجاز والاختصار صادفا لوجهي عن

الاطالة والاكثار مصرحا بمحصل الكتاب معرضا
عن التعرض لما ليس من مسائل الكتاب
فتلقيت اشارته بالامتثال والانقياد واشتغلت
في مطاوعته علالة الجد والاجتهاد معا
تصديت لتسويد هذه الاجزاء قصيرة عن طويلة
تلبية لدعوته واوفدتها الى حضرته لتكتسي
من ميامن قبوله بين الاقبال وترتدي
من ملامح نظره برداء العز والجلال
والله ولي التوفيق وبتحقيق الامنية
حقيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك
كان في جوابها الفاء لازمة كما قال سيبويه في قولهم اما زيد
فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما ادخل
الفاء في خبرها لانها اداة تفصل بين جمل في الشرط والجزاء
لفظا ولتضمنها معنى الابتداء لم يتصل بها فعل فلا يليها
الا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان
يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق الاستئناف كما
تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته
واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها اخذا

في كلام مستانف من غير ان يتقدمها كلام ومنه ما يأتي في
اوائل الكتب وبعد من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف
منه المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمى غاية وههنا ليس
منها المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا على الظرف فيه
والعامل فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين لانها نائبة
عن الفعل تعمل في الظروف خاصة ولا يجوز ان يعمل فيه اردت
على معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ولا المظنة على معنى
اردت ان الظنة بعد الفراغ من حمد الله لان ان تقطع
ما بعدها عن العمل فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجز
في اما اليوم فاني خارج ان يعمل في الظرف خارج ويجوز
جعله منصوبا باما وذلك لانهم اذا كانوا ممن يمنعون تقديم
معمول ان عليها فهم لتقديم معمول معمولها عليها امنع
اذا قلت اما اليوم فانا خارج فانت فيه بالخيار ان شئت
اعملت فيه اما وان شئت اعملت خارجا لعدم المانع
واما اذا قلت اما زيدا فانا ضارب لم تعمل في زيد الا ضارب

اما لا تعمل فى المفعول به واذا قلت اما زيدا فانى ضارب فالمسئلة ممتنعة
عند جميع النحويين الا عند ابى العباس المبرد فانه اجاز لنصب
زيدا بضارب وجعل لاما خاصية تصحيح التقدم لما يمتنع
تقديمه وقد نقله بعض المتاخرين عن سيبويه جلذا ولعل قول
ابى الدرداء اما بادى بدى فانى احمد الله مما يعضد هذا المذهب
فان انتصاب بادى بدى على الحال من الضمير المستكن فى احمد والعامل فيه
فقد عمل مع وقوعه فى خبر ان فيما تقدم عليها ولا يمكن ان يجعل العامل
فى الحال اما لانها لا تعمل الا فى الظروف اتفاقا ولاعمال لفظه
مانع اخر وهو وقوعه فى حيز ان وشئ مما فى حيزها لا يتقدم عليها
قوله جاعل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام وجه التشبيه بين
الملح والنحو ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما
فان الملح ان استعمل فى الطعام صلح والا فسد وكذا النحو
ان استعمل فى الكلام نحو عرف زيد عمرا برفع الفاعل ونصب
المفعول صلح الكلام فصار منتفعا به فى تفهيم المراد واذا لم يستعمل
برفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به

وجاعل مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفاله
لكون الاضافة غير محضة لانها اضافة اسم الفاعل الى المفعول
على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ومن شرط
الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف البدل
والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم بانه بدل من الله
الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال معنى لا يقال الاضافة
اسم الفاعل الى مفعوله انما يكون غير حقيقية اذا اريد به الحال
او الاستقبال فيكون في حكم الانفصال اما اذا قصد به
معنى الماضي نحو زيد مالك عبيده امس او زمان مستمر
نحو زيد مالك العبد كانت الاضافة حقيقية والمعنى
ههنا على المضي لان جعله النحو في الكلام كالملح في الطعام
شيء قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين
حيث اوقع مالك صفة لله لانا نقول هذا لا يستقيم فيما
نحن فيه لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في الحال او الا

الاعراب عمل الفعل وقد عمل ههنا فيكون بمعنى الحال او الاستقبا
فيكون اضافة لفظية في حكم الانفصال واما قلنا انه قد
عمل لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من
الافعال القلوب المستدعية للمفعولين الممتنعة من الاقتصار
على احدهما وقد عمل في الثاني وهو اما الكاف وحده في قوله
لك مسلمين ان جعلناه اسما واما الجار والمجرور مع المتعلق به
المحذوف فيهما ان جعلنا اللام حرف جر بشهادة فحوى الكلام واذا
عمل في الثاني عمل في الاول والا يلزم الاقتصار على احدهما
وهو ممتنع فوجب ان يكون عاملا في الاولى وان تكون
الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تعالى وجاعل الليل
سكنا فان قلت الجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق
مثله في قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلق واما
الكاف منصوب المحل على الحال من النحو دون للمفعول
الثاني فيتأتى لك جعل الاضافة محضة معرفة قلت يمكن ان
ان يوجه الكلام على هذا ولكن التزامه يكاد يعنفه من

والانتصاب جاعل على الحال او على المدح و
الارتفاع على انه خبر مبتدأ محذوف وجه
قوله مويدي الاسلام مويدي مجرور على الوصفية
للصحابة واسم الفاعل ههنا تعرف بالاضافة لكونه بمعنى
الماضي قوله لا زال كاسمه مسعوداً هذه الجملة بتمام
سياقها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها
من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه خبرا ثانيا له
مسعوداً بدلا منه اي لا زال كائنا كاسمه او مثل اسمه
مسعوداً قوله لما استطهر مختصر الاقناع اي حفظ وقرأ
عن ظهر القلب ولما هذه ظرف بمعنى حين وهي مضافة
الى الجملة بعدها والعامل فيه اردت اي اردت تلميظه
وقت استظهاره والجملة اعني اردت مع ما عمل فيه مرفوعة
المحل على الخبرية لان الولد الاعز مراد منى تلميظه
ومزيد انه تلميظه واضافة المختصر الى الاقناع ليشبه
ان يكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي المختصر

بهذا الاسم كما في قولهم لا سيما ذا بتة اى مدة مخصوصة بهذا

الاسم والضمير المجرور للمتصل في حفظه جاز ان يعود الى المولف

فيكون اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك اى حفظه

اياه ويحتمل ان يعود الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر

الى المفعول وذكر الفاعل متروك قوله واجمعا لمفرداته حفظا

وبتقرير ما فيه من النحو معنى ولفظا انتصابهما حفظا على انه مفعول

اعني حافظا حفظه بمثل اياه وكذا انتصاب معنى ولفظا اى التقرير

معنى ما فيه من النحو ولفظه وهذا العمل له تعالى وفجرنا الارض

عيونا وما اسم موصول والجملة الظرفية اعني فيه صلته ليس ما

حصل او كان من النحو بيان له وانه اعني من النحو ظرف مستقر منصوب

المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن في فيه

والعامل فيه التقرير والظرف المستقر اعني فيه فكان المعنى التقرير الذي

حصل فيه وهو من النحو وانه اعني من النحو ان كان حالا الا انه

يغني غناء التمييز في رفع الابهام لانه من ههنا للبيان فان قلت

فرق بينه في رفع الابهام ههنا وبين التمييز الذي بعد اعني ولفظا قلت

الابهام الرافع اياه من النحو هو الابهام الكائن في مضمونها

الموصول والابهام الرافع اياه التمييز هو الابهام الكائن في

مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله لان اتقان الشيء

قد يكون باتقان لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون بهما

جميعاً الى غير ذلك من المحاسن فاذا قيل معنى ولفظاً ارتفع الابهام

وتبين المراد قوله ان الملظه اي اطعمه واذيقه والتلميظ التتبع باللسان

بقية الطعام في الفم وقد يكنى به عن الاكل لانه يحصل بمعرفة

وتوابعه قوله والمجر المدق الحجر في الاصل واحد الاحجار تقال

للرجل العالم بتحبير الكلام حجر والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره

الجوهري في الصحاح قوله من لفظه ظرف مستقر منصوب المحل

على الحال من فاعل يتعلق وهو الاسم الموصول اعني ما فيما يتحجر

منه ولا يجوز ههنا ان يكون حالاً من الضمير المتصل بمن لان شيئاً

مما في حيز الصلة لا يتقدم الموصول قوله فوجدت اكثرها تعاوراً

بين الائمة التعاور التداول اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه

فيما بينهم وانتصابه على التمييز قوله كراهة ما فيها من الاشياء المعادة

انتصاب كرامة على انها مفعول لها وهو مصدر مضاف الى مفعوله

وذكر الفاعل متروك اى كرامتي ما فيها قوله ونفيت عن كل منهما

ما يكره اى عن كل واحد منهما والتنوين عوض عن المضاف اليه كما

في قوله تعالى وكلا آتيناه حكما وعلما وما فيما نكرة موصوفة

والتكرير فيه ضمير كل اى نفيت عن كل تكرير وكلاهما يحتمل ان يكون موصولة

لكن المعنى هو التكرير دون المتكرر قوله استثقالا للمعاد واستقلالا

للمفاد انتصاب استثقالا واستقلالا على انهما مفعول لهما والانتصاب

على الحال بمعنى مستثقلا ومستقلا ايضا وجه والمراد بالمعاد التكرير

وهو معنى للصيغ دون المفعول كمثل ما تقدم والمفاد اسم مفعول

والمراد به الصبي المفيد مر ذكره واللام فيه للعهد او كل من يستفيد

منه فاللام للجنس قوله غير منحرف عن فضل النصيحة انتصاب غير

على انه حال من ضمير المتكلم باستعفيت جاز بهما حرف الدال و

الذال للدال تدغم فيه المنقلبة عن تاء الافتعال ومثله ادكر واذكر

وقد حكي ايضا فيه الباء نحو اذدكر قوله الا ما ندر او شاع

محل ما الموصولة اما منصوب على الاستثناء او على البدل من كل شيء

اى لم الطول لا ذكر ما لا بحذف المضاف واما مجرور على البدلية
من شئ او من مسائلها ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المتصل
بالمسائل لفساد المعنى وكذلك محل ما فى قوله الا ما كان بالرتبة
جريا منصوبا على الاستثناء او على البدلية من شئ قوله وتستمنح مغانم اثاره
اى تغتنم والمغانم جمع بمعنى الغنائم واضافته الى الاثار بيانية تجانس
فضة اى مغانم من اثاره لان الغنائم هى الاثار اى الثمر الحاصلة بسببه
قوله وكسرته على خمسة ابواب اى طويته او جعلته مشتملا عليها كما فى المختصر
وهو مستعار من كسر الطائر جناحيه اذا ضمهما اليه للوقوع والنقض

الباب الاول فى الاصطلاحات النحوية قوله

كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهى كلمة اى ههنا غير واقعة
موقعها لما فيها من التعرض لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف
والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثم التعريف مشتمل على قيود
القيد الاول كونها ملفوظا بها وقد احترز به عن الدوال الاربع
المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعانى التى هى الاشارة والعقد
والنصب والخط وقد اعترض عليه بان المنوى فى زيد ضرب كلمة بالاتفاق

وليسمى ملفوظا به فاجيب بان اللفظ يتناول ما كان ملفوظا به
وما كان ملفوظا به حكما وللنوى فى زيد ضرب ان لم يكن
ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه
وصحة التاكيد والعطف عليه وغير ذلك نحو ضرب هو وعمرو
ونحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة القيد الثانى كونه دالا
على معنى وقد احترز به عن المهملات المشاركة للكلمة فى كونها لفظا
وبيان الجنس نحو جسق ومحمد ومستق مثلا وغير ذلك من
الالفاظ التى لا معنى لها ثم ان كلما حصل من القيدين اعنى اللفظية
ليشبه ان يكون كل واحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة الى ما تحته
فيه وفصلا لها ايضا بالنسبة الى الذى لا يشاركها فيه القيد
الثالث كون ذلك المعنى الدالة هى عليه مفردا وقد احترز به عن
مثل الرجل فانه يدل على المعنيين التعريف والذكورة مع الادوات
فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره الزمخشرى فى حاشية
قلت اليس قد خرج امثال هذا بالافراد المؤذن به البناء
قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم واتصاله به

وتجاوزه العامل اياه اليه قد تنزلا بمنزلة لفظة واحدة بحيث
يصح اطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال ذلك بقوله
لفظة فلابد من التعرض لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا يعلم
سيضرب وضربت وضربنا ونحوها مما يجري فيه الكلمتان مجرى كلمة
واحدة فان قلت أليس التعرض لذكر المفرد يغني عن التقييد
باللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد قلنا
مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد و
لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين باعرابين
المضاف والمضاف اليه في قولك جاءني عبد الله والكلمة الواحدة
لا تكون معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان علما كان معناه
متحدا فاذا افراد المعنى مع تعدد اللفظ ممكن فلا يكون التعرض
لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ فلابد من التقييد
بالافراد في لفظة احترازا عن مثل عبد الله وقول من قال ان
الحد منقوض لانه ما من اسم الا وهو منطو على معنيين احدهما
المعنى المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التعريف او التنكير

الطاريان عليه ولذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان وغيره
وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة ولا
تعدد فيه بل التعدد لو كان لكان في اجزائه واما الذي تفهم منه
من اللوازم الداخلة والخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع
ولا كلام فيه فان قلت اليست الغنية تحصل عن ذكر المفرد بالتنكير
القائم في معنى اذ التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه
اذا قال رجل معنى بالتنوين علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا
قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا يدل جزء
اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى قد يكون مركبا كما اذا دل اجزاء اللفظ
على اجزاء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان
ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد احتراز عنه عن مثله سيما
وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله لفظة القيد الرابع كون الدلالة
بالوضع قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة مثل قولهم
ميشوم للمشئوم وهو ضد الميمون ثم غير ذلك مما يحرفونه
ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن نحو اخ فانه يدل بالطبع على الوجع

لا بالوضع ولذا اخ اخ فانه يدل على السعال بالطبع ايضا
لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات ولقائل ان يقول
على الاول ان المحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على
معنى ما او يكون فان كان الاول فقد خرج بقوله دلت على
معنى وان كان الثاني فدلالته اما بالوضع او بالطبع وسبيل
الى الثاني لان قولنا ميشوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى
الاول فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه والجواب
ان المحرف له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم عنه المعنى
تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا عنه ولا بالطبع ايضا
بل بطريق استعمال الخطاء ولما كان الفهم حاصلا كانت
الدلالة حاصلة وان كان اللفظ خطاء فنظرا الى المحرف لا يخرج بقوله
دلت على معنى وان ذكر الوضع لا بد منه فهذا شرح القيود المذكورة
في هذا التعريف قوله فهي كلمة ادخلت الفاء في مقاله فهي كلمة لانه
وقع خبر المبتداء المتضمن لمعنى الشرط والمبتداء اذا تضمن معنى
الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون اسما موصولا

صلة فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل
والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل يأتيني او في الدار
فله درهم وقوله كل لفظة دلت على معنى من قبيل الما
فان قوله كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى اثبت
للتمكن في دلت ان كان لفظ كل مما لم يعتبر المعنا
الجليل الحكم حلم للضبا بنيه قد خلت الفاء في الخبر ايذانا
بان استحقاقه للفظ لتسميتها كلمة انما هو لسبب دلالة
على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل للدرهم انما
لسبب الاتيان حتى لو لم يأت لما استحق قطعا ولو ترك الفاء
الخبر لما افاد الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى التسبب قوله
وجمعها كلمات وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات
جمع قلة يتناول العشرة وما دونها الى الثلثة قوله وهي على
ثلثة انواع اسم وفعل وحرف وجه الحصر ان يقال كل كلمة اما
يكون لها دلالة على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة اولا

والاول هو الفعل والثاني اما ان تكون بحيث يكون له اعراب بوجه
ما اولم يكن والاول هو الاسم والثاني هو الحرف وقد قالوا
كل كلمة اما ان تكون مستقلة بنفسها اولم تكن والثاني هو الحرف
والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولم يقترن والاول
هو الفعل والثاني هو الاسم ثم فسروا المستقل بانه الذي يتم الخطاب
به فيلزمهم ان يعد الاسماء الموصولات من قبيل الحروف
لان الخطاب لا يتم بها قوله فالاسم ما جاز ان يحدث عنه
عرف الاسم بصحة جواز الحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء
ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء اللازمة للظرفية ازدوه بقوله
او كان في معنى ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا للاسماء
اللازمة للظرفية مثل متى وحيث فانهما وان لم يصح الحديث
عنهما الا انهما في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت اتيك
متى طلعت الشمس كان في معنى اتيك وقت طلوع الشمس
وكذا اذا قلت اجلس حيث زيد جالس معناه اجلس في مكان
جلوس زيد فالوقت والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت

المكان وفي ارادة اذ واذا من هذا القبيل نظرا الى انهما لا يلزمان
للظرفية نص على ذلك سيبويه رحمة الله عليه في الكتاب فاجاز ان
يقوم زيد اذ يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو واوقع
مهنا مبتدأ وخبرا وانشد غيره شعرا وبعد غد يا لهف نفسي
من غد + اذا راح اصحابي ولست برائح + قالوا اذا ههنا مجرور المحل
على البدلية من غد وكذلك الاخ فانهم حكموا عليه بانه منصوب المحل
بالمفعولية بدليل وقوع الفعل عليه في القرآن في اوائل القصص نحو
واذكر مضمرا او مظهرا نحو واذ قال ربك للملائكة واذ قال الله غير
ذلك وقد اعترض بعضهم على هذا التعريف باسماء الافعال فان صه
بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف فانك لا تحدث عنه ولا عن معناه
الدال هو عليه فان صه يدل على اسكت ولا يأتي الاخبار عن اسكت
كما لا يأتي عن صه وعلى هذا سائر اسماء الافعال والجواب عنه
انهم وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة موضع الافعال
الا ان ذلك تجوز منهم فان هذه الاسماء موضوعة موضع
مصادر سادة مسد فعلها فاذا قلت صه فمعناه اسكت سكوتك للنصب على

معنى اسكت سكوتك ثم اقيم صه مقامه ولما كان هو ههنا دالّا
مسدّ الفعل عبّره النحويون بان هذا الاسم اسم الفعل فصار المسا
والا فهو اسم للمصدر في الحقيقة وهذا هو الذي تحقق اسميته
وقد كان يختلج هذا التاويل في صدري حتى ظفرت بنص
من قبل ابي اسحاق الزجاج فانه ذكر في آمين انه حرف
موضوع موضع الاستجابة كما ان صه موضوع موضع السكو
والسكوت مما يحدث عنه في قولك السكوت حسن فاذا لا
فرق بينه وبين متى في ان كل واحد منهما في معنى ما يحدث عنه واعلم
ان تعريف الاسم بجواز صحة الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف
ولم يعر عن فساد فانّ صحة الحديث عنه ليست من الفصول
الذاتية المقومة للاسم ولا من لوازمه حيث يلزم من انتفائه
انتفاء الاسمية فان قلت احدهما اعني صحة الحديث عنه
او كونه في معنى ما يحدث عنه من لوازمه لامتناع تحققه
بدون احدهما قلنا التعريف باحد الشيئين الصادق منهما يناسب
لما فيه من النكارة المنافية للتعريف على ان لقائل ان يقول انه

الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان
مطلقا مما يستشفه الضعف من وراء الاعتراض باحد التسئلين
فان الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا
بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان مقيد
بهذا القيد مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون النبي مخبرا عنه
مع كونه محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا معا
فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه فان قلت اذا كانت في
معنى الوقت والمكان للمقيدين بالقيد المذكور فقد اشتمل معناها
على معنى مطلق الوقت والمكان فيصح ان يقال انها في معناهما
قلت فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الافعال اسماء لكونها مشتملة
على معنى المصدر والمصدر مما يحدث عنه قوله والعلم والجهل
في ايراد هذه الامثلة ايذان منه بان الاسم ينقسم الى نوعين
عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو والمعنى وهو ما
لا يقوم بذاته سواء كان معنى وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل
قوله ومن علامة اللفظية دخول الالف واللام عليه وانما اخص

بالاسم لانهما يفيدان التعريف على ما سيجيء والتعريف ممتنع
الا في الاسم لان الافعال والحروف انما تدل على معان لا يتصور
فيها التعريف واما قول الشاعر قوله وليستخرج اليربوع من نافقائه*
ومن جحره بالشيحة اليتقصع * فلا يعتد به لقلته وندرته والذي
شجعه على ادخالهما على يتقصع وهو فعل مضارع انه رآهما
في الصفات بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملهما
على هذا المعنى قوله وحرف الجر انما اختص دخول حرف الجر
بالاسم لان حروف الجر انما دخل على الكلام ليجر معاني الافعال
التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت منه
وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء بعد مجيء فعل لفظا
او تقديرا وانما عملت الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على
الاسم عملت الحركة التي لا تكون الا في الاسم وهو الجر
لا يقال ان الجر قد يدخل في الفعل لوقوعه مضافا اليه
لاسماء الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم في محل الجر
وان اردت صورة الجر فهي ايضا مما يدخله نحو قوله تعالى لم

بل الذين كفروا لانا نقول ان الاعراب له اعتبارات ثلثة
ان يظهر صورة لا تقديرا نحو مررت بزيد وان يظهر تقديرا
ولا يظهر صورة كالامتناع حرف الاعراب عن الحركة نحو مررت
بقاض وان يظهر حسا لا صورة ولا تقديرا اى كان فى
محل لو كان فيه غيره من المعرب لظهرت تلك الحركة كقولك
من عرفته فاذا تقرر هذا فنقول الجر المستفاد من العامل ممتنع
الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث لانهم حكموا على
مثل من وما فى الذى عرفنا بانه مبنى مع كونه البتة مرفوع
او منصوب به او مجرور فلم يعتدوا بالحركة المحلية وكذلك
الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية قوله والتنوين انما اختص
لحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل فى الكلام اما فرقا
المنصرف وغير المنصرف نحو زيد ورجل واحمد وذلك
لا يتصور الا فى الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة كما
فى صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت
واذا نونت كان المعنى افعل سكوتا ما وذلك لا يتصور

ايضا الا في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه في نحو
اذ في حينئذ والاضافة لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت
ان التنوين الداخل لاجل هذه المعاني لا يتصور الا في الاسم
واما التنوين اللاحق قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق
في نحو قول جرير شعر اقلي اللوم عاذل والعتابن + وقولي
ان اصبت لقد اصابن + فان الاصل عتابا واصابا
لحذف حرف الاطلاق وناب التنوين منابه وتنوين
الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في نحو قوله وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن + فان الاصل المخترق ساكنا ثم
لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم وقولهم التنوين
مختص بالاسم اراد وابه الثلثة الاول دون الاخيرين قوله
والفعل ما دخله قد والسين وسوف اعلم ان للفعل
حدا وعلامات فحده على ما ذكره الزمخشري وغيره
ما دل على اقتران حدث بزمان معين واما العلامات
فمنها دخول قد وانما اختص دخوله بالفعل لانه وضع

للماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة اى قرب حال
القيام الى الصلوة او لتقليل الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب
قد يصدق او للتحقيق نحو قد يعلم الله المعوقين وهو مختص
بالفعل فيمتنع دخوله الا على الماضي والمضارع ومنها حرف
السين وسوف انما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا
للاستقبال والاستقبال ممتنع الا في الفعل فدخولها الضا
ممتنع الا في الفعل نحو سيخرج وسوف تخرج وفي سوف زيادة
تسويف وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولما يخرج
انما اختص دخولهما بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل كاختصاص
الجر بالاسم على ما سيجيء من بعد ومنها اتصال الضمائر البارزة
المرفوعة نحو اكرمت واكرما واكرموا واحترزنا بالبارزة
عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفة
ايضا نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد يضرب
واما البارزة فلا تتصل الا بالافعال ولم يتعرض المصنف
لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله وما اتصل

به الضمير المرفوع العرفي اللغوي دون النحوي وحينئذ لا يتناول
هذا الا الضمير البارز الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربنا صح
ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد
ضارب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا باصطلاح
النحوي لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد
احترز بها عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا تتصل بالفعل
انما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة
قد تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواته وبالاسم ايضا عند
الشيخ عبد القاهر رحمة الله عليه فانك اذا قلت الضاربك الضاربه
فالضمير هنا ضمير منصوب عنده على ما سيجيء من بعد لا يقال ان اسماء
الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو هاتيا هاتوا
ونحوها لانا نقول لا نسلم ان ما اتصل بها من الحروف ضمائر مسندة
اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك
هنالك واولئك والتاء في انت انما اسنادها الى الضمائر المستكنة
فيها لانها لو كانت ضمائر لفاعلها لوجب ان يكون اسنادها جميعا

انما كان في الافعال واذا كانوا يتواترون بالهمز فلما رأى قوم

ونحوهما فلا شك في اسنادها الى ما استكن فيه

فكذلك ههنا فلو استدل بضمير مستكن وانما الحقا به الواو

بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فصح لحوق الواو في اكلوني

البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على

احد التأويلات الثلث ومنها لحوق تاء التانيث الساكنة

احترز بالساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة

وقائمة واما الساكنة فلا تكون الا في الفعل نحو نصرت ونعمت

وبئست وانما اختص المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لثقل

الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما قوله وله ثلثة امثلة

المفتوح الآخر يسمى الماضي وهو الدال على اقتران حدث

قبل زمانك وهو مبني على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل

والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب

اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فبالحري

يبنى ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة وان كان الاصل في البناء

السكون فهو ان له ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه في نحو مررت
برجل قام كما تقول مررت برجل قائم ففضل بالحركة على الفعل
الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه فالحاصل ان المضارع لما
ضارع الاسم مضارعة تامة من وجه اعرب والماضي لما كان مشابهته
غير تامة لم يعرب لكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة
والامر لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء وهو السكون وانما
اختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح
الا ان يعرض له ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال
نحو دعا ورمى الاصل دعو رمى وقد ثبت في اصول التصريف ان الواو
والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبتا الفا والالف لا تقبل
الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر نحو ضربنا وضربت وانما سكن عند
لحوق هذه الضمائر احترازا عن توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل
وفاعله اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجيء اما الضم ففي الضمير
ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا قوله والتاء ما يتعاقب على اوله الزوائد
الاربع والمضارع وانما سمي [illegible] بهذه الزوائد او المضارع لانه لما دخلت على الماضي جعلت (?) المضارع

من جهة للمعنى وجب ان يخالفه من جهة اللفظ ولما كان الفعل اما

صادرا عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن

الغائب فطلبوا احرفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني

جريا على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة

حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ الكلام لا يخلو

عنها او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف لتحركها

في الابتداء لتعذر الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها او

انا ولانها في الاصل اخف واستوى للمتكلم بالاخف ثم عمدوا الى

الواو فوجدوا زيادتها اولا يفضي الى الاستثقال لان الفاء

العاطفة يؤدي الى اجتماع الامثال وكان يشبه بنباح الكلب نحو ووجل

فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه واصلها

وراث ووجاه جعلوها للمخاطب وللتانيث لكونها علما للمخاطبة

والتانيث في الماضي ولم يمكن الفرق هنا باسكانها في احد الموضعين

لوقوعها اولا بخلاف الماضي ولم يمكن ضمها ايضا لالتباس

الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول ولم يمكن كسرها ايضا

لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة فيقول تِعلم
بالكسر ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها
اولا فزادوها وتعينت للغائب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا
للمتكلم مع غيره حرفا تزاد في اول الفعل فوجدوا اليق الحروف
بذلك للوضع النون لانها علم للمتكلمين في الماضي ولموافقتها او
نحن ولانها اقرب الحروف شبها بحرف المد واللين لكونها غنة
في الخيشوم كما انها مدة في الحلق فان قلت فلم اختصوا صيغة
المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي قلنا لان الصيغة المزيدة
عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد
الزمان الماضي فجعلوا الصيغة السابقة للزمان السابق واللاحقة
للاحق قوله وسمي المضارع وانما سمي مضارعا لانه يضارع
الاسم اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلموافقته
اسم الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه في نحو ضارب
ويضرب ومدحرج يدحرج اما المعنى فمن وجوه احدها انه شائع
فيتخصص اعني انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما

بدخول اللام او السين او سوف كما ان اسم الجنس شائع في امة ويختص
بواحد بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه يدلك قد تشابه
في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه
منها عند دخول احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد يشابه
الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها مبادرة الفهم في كل
منهما اعني في اسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق
نحو زيد يصلي وزيد مصل واما الاستعمال فمن وجهين احدهما
وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني دخول
لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيدا لقائم وان زيدا
ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه
سمي مضارعا واعرب بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم
مكان الجر على ما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى

قوله . واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص
للحال يعني ان اللام في قولك ان زيدا ليقعد
مخلصة للحال فان قلت اذا كان اللام للحال

فكيف جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك ولسوف اخرج حيا قلنا ان اللام
يفيد التاكيد والحال وفي الايتين قد تجرد لمعنى التوكيد
ونظيره حرف التعريف في يا الله فانه يفيد التعريف مع
انه عوض عن همزة اله ثم تجرد في النداء للتعويض مضمحلا
عنها معنى التعريف فلهذا اجيز نداؤه مع ان الجمع بين
حرف التعريف وحرف النداء ممتنع ولذا قطع همزته
نحو يا الله قوله والثالث الموقوف الاخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة
الامر المخاطب توخذ من المستقبل لانه لا مخالفة بين
صيغتهما الا ان تنزع الزوائد ثم بعد ذلك ينظر ان كان ثانيه
ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن
وان كان متحركا تركته على حاله فتقول من تضرب اضرب
ومن تعد عد ومن تجرب جرب ومن تحاسب حاسب وهذا معنى قوله
كل ما كان مشتقا على طريقة افعل اي لشتق من مضارعه كاكرم
افعل من تفعل وانما قولهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل في تكرم تؤكرم

بالهمزة لكون ما ضمه على كرمه فجاؤا بالامر على الاصل تفاديا

ثم لما عمت الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي وبينه من المزيد فيه

واما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا عن اجتماع الهمزتين

في فعل المتكلم نحو أكرم وقد حذفوا من الكل اجراء للباب على

وتيرة الاطراد ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني

على السكون لان الاصل في الافعال البناء على ما سبق الاشارة

اليه والاصل في البناء السكون وانما اعرب منها ما اعرب مبني

على الحركة ما بني لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء ولا مشابهة

بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري ان يكون باقيا

على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصل

في افعل لتفعل عندهم كما في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك

قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام

جريا على سنتهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف

المضارعة تفاديا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين المضارع

فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت همزة الوصل وابتدي بها واعطاها

ذكروا بان علة وجود الاعراب فى الفعل المضارع وجود حرف
المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة سالمة
عن المعارضة فكان حكمها ثابتا وههنا كان قوله قبل ذلك فلم صح
وأمثاله معربا بالوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة مختل
فى محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب
منتفيا وهو المطلوب قوله والحرف ما جاء لمعنى ليس معنى اسم
ولا فعل اعلم ان الحرف ما دل على معنى فى غيره وذلك لان الحروف
وصل وروابط تتلاقى بها المعانى الاسمية والفعلية ولا عبارة
لمفهوماتها على الانفراد الا ترى ان معنى فى مثلا لا يتحصل
على الانفراد حتى لا يتوسط بين الكلمتين على هذا سائر
الحروف لا يقال ان فى قد تدل على الاشتمال وعلى على الاستعلاء
والى على الانتهاء وهذه كلها معان لا يحتاج فى تصورها
الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف قد تدل على المعانى
ولكن عند انحيازها الى الاسماء بواسطة افعال ولا يدل عليها
دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال فى واقع كما يقال

وما وقع على هذا سماة الحروف فهذا معنى قوله والحرف واذا اه
لا يكون جزئيا ولا محدثا عنه قوله واذ قد عرفت ان كل واحد
من هذه الثلثة ليست بكلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اسم و
وافاد استميا كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على ما
يحسن السكوت عليه وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد
وهو في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على
وجه الافادة التامة اى على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد
لا ينعقد بين فعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا
بين حرفين ولا بين حرف واسم ولا بين حرف وفعل لما عرفت ان
الحرف ليست دلالة الاستقلال وانما هي عند انحيازها الى الاسم
والفعل فالاسناد الصحيح انما ينعقد بين اسم وفعل لان الاسم
هو الدال على الذات والتشخص والفعل هو الدال على المعنى النسبة
فالاسناد الصحيح ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين اسمين لشرط ان
يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور
بدون المعنى النسبي وهذا معنى قوله ان الجملة لا بد

من ان يكون فعلا او فى معنى فعل وقد نصوا على ان زيدا اخوك
فى تاويل مواخيك وعمرو غلامك مأول بمملوك فمن هذا
عرفت ان الكلام يفتقر الى شرائط احدها التاليف تحقيقا
او تقديرا نحو زيد قائم واقوم تقديره اقوم انا والثانية كون
ذلك التاليف من اسمين او اسم وفعل والثالثة كون ذلك
التاليف على وجه الاسناد لا على وجه التعداد والاضافة وا…
اعنى التوصيف وغير ذلك نحو غلام زيد وغلام حسن والرجل الذ…
فقوله اذا ائتلف منها اشارة الى الشريطة الاولى وقد
احترز به عن افراد الكلم وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة
الى الشريطة الثانية وقد احترز به عن الاقسام الاربعة ا…
اليها وقوله وافاد اشارة الى الشريطة الثالثة وقد احترز به عن
التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة قد تطلق
على ما تطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين فقوله والجمل اربع فقد
عرفت ان الكلام الجملة لا يتاتى بدون الاسناد فتقول ان للمسند والمسند اليه
ان تعرض لهما ما عن صلاحية السكوت عليهما نحو جعلهما جملة اخرى او قد لهما ذولنا

الجملة الشرطية نحو ان اتاني زيد اكرمه والاول اما ان لا يكون المسند موخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون موخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثاني هو الجملة الاسمية نحو زيد قائم او قائم زيد والاول اما ان يسند المسند ظرفا او ما جر مجراه او لا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد و اقائم الزيدان وهيهات الامر وغير ذلك والاول هو الجملة الظرفية نحو أفي الدار زيد وأمامك بكر فان قلت قد صرح عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلنا الجواب عن هذا مبني مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني الساد مسد الفعل لا يخلو من ان لا يعتمد على احد الاشياء التي هي المبتدا والموصوف والموصول وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبل او اعتمد عليها والثاني يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وفاقا لان الظرف هنا لنيابته عن الفعل يعمل عمله لا سيما اذا اعتمد وقد يعمل بلا اعتماد وذلك نحو قولك زيد في داره عمرو وجاء الذي في الدار اخوه

ومررت برجل في كمه كتاب لقيت زيدا وعليه جبة وشيء عا
أفي الدار أخوك وما فيها أبوك وأما الأول وهو الظرف إذا لم يعتمد
على شيء قبله فالاسم الواقع بعده لا يخلو من أن يكون حدثا
أو غير حدث والثاني لا يعمل في لفظه بعده عند أصحابنا رح
بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم محتمل لضمير وهو مع
ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع
مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضمير وهو معه واقع
خبرا له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية مثله
إذا اعتمد فإنهم لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطونه لعمل
اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم الأخفش منا في المسألتين
في إعمال الظرف وإعمال الصفات من غير شرط اعتماد هذا
إذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث وإن كان
حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه أيضا وإن لم يعتمد
الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج وأمامك الوقوف
ومنه قوله تعالى ومن آياته أنك ترى الأرض لأن التقدير

وقوله تعالى ومن آياته ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء

وعند الخليل لا فرق بين الحكم وغيره في انتزاع الظرف عنها فارتفاع

هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس فاذا

تلخص هذا فنقول عندي مثال جملة ظرفية عند الكوفيين لا

وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف مع ما تضمنه

من ضمير المبتدأ جملة ظرفية بمعنى قد لكونه متاولا بالفعل

نحو استقر او حصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة

للموصول نحو الذي في الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة وعلى

كلا المذهبين فالاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح في الجميع

او الجزء الثاني جملة ظرفية بلا شبهة قوله وكل منها تقوم

مقام المفرد فتكتسى اعرابه اعلم ان الجمل كثيرا ما تقوم مقام

المفرد فيقدر في محلها اعراب المفرد القائم هي مقامه وهو

المعنى من قوله فتكتسى اعرابه وذلك يحكم بها مستقرأ في مواضع

احدها خبر المبتدأ وذلك نحو قولك زيد ذهب ابوه وبكر ابوه

وبكر انطلق لينكرك وخالد في الدار فقولنا في الدار جملة عندنا

لسده مسد استقر او حصل على ما ذكرناه انفا وعند الكوفيين
لان التقدير يأباه فيه اسم الفاعل عندهم وانه مع الضمير ليس بجملة
على ما سنبين ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى وثانيها
الخبر في باب انّ نحو ان زيدا ذهب ابوه وابوه ذاهب وبلغني
عمرا قد ذهب اخوه وكان عمرا غلامه اسد جاء زيد لكن عمرا
لم يجئ وليت زيدا ان تأته يكرمك ولعل زيدا في الدار وثالثها
الخبر في باب كان نحو كان زيد قام ابوه وابوه قائم او ان
ليكرمك او امامك فهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها
المفعول الثاني في باب حسبت نحو حسبت زيدا قام ابوه وما
ما تقدم وحكم هذه الثلثة حكم خبر المبتدا وخامسها
صفة النكرة نحو مررت برجل يعجبني كرمه او ابوه كريم او ان
اعجبك حسنه او في جبته يشرف والجملة لا تقع الا صفة للنكرة
لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة
لكونها خبرا شائعا كالفعل فموصوفها لا يكون الا نكرة
وسادسها الحال واعلم اولا ان الحال لا استغنا صاحبها

عنها وثبوتها له في حال دون حال ومجيئها فضلة بعد اخذ

يصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت الحال لذلك ان تكون

وشيجة الاشتباك بينهما بمزيد ربط وذلك عند كونها جملة

واما عند كونها مفردة فلدلالة الاعراب لفظا على النسبة

وتعلق صاحبها معنوي لم تفتقر الى تكلف تعلق آخر ثم ان للحال

اصلا واسلوبا ونهجا في الاستعمال ملحوظا به اما الاصل فهو

ان تكون صفة منتقلة دالة على الحدث التجدد اللهم الا في الحال

المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا تنحرف بها عن ذلك الاصل

الا بتأويل واما النهج في الاستعمال فهو ان يكون مثبتا نكرة

بدون حرف النفي فلا يكاد يقال جاءني زيد لا راكبا اللهم الا

في الالفاظ العامية وكلام المولدين بل يقال غير راكب لان

الجملة الواقعة موقع الحال متى بقيت على هذا الاصل والنهج

جرت مجرى المفرد في استغنائها عن رابطة تجمع بينها وبين

صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الاصل والنهج فانها

تتوسط ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها حتى واذا تمهد

هذا فنقول ان الجملة الاسمية مجيئها ان لم تخل عما يدل على
الربط وهو الواو الموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة عما هو
اصل للحال اعنى التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية فى الامر
العام مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاءنى زيد وغلامه
راجل وقد تحذف فى الندرة نحو كلمته فوه الى فى ورجع
عوده على بدئه ونحو قول الشاعر شعر ولولا جنان الليل
ما آب عامر * الى جعفر سرباله لم يمزق * وعلى هذا اذا كانت
منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو ههنا لانحرافهما عن
اصل الحال وعن نهجها فى الاستعمال جميعا اوجب اللهم الا ان
تكون الحال موكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى الم ذلك
الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون
الحال تامة التعلق بصاحبها بل جارية مجراه فى المعنى فتخلل الفاصل
ههنا كتخلله بين العصا ولحائها واما الفعلية فلا يخلو فعلها
من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ الامر لا يتاتى وقوعه فى
هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا لغيره

مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان مثبتا
فهو وارد على اصل الحال لصحته فلا يجب الواو نحو جاء زيد
تقاد الجنائب بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران
لوروده على اصل الحال دون نصحته في الاستعمال نحو جاءني
زيد لا يركب او ولا يركب وان كان ماضيا فذلك لسوغ الا
لانحرافه عن نهجها اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة
مثبتا او من حرف النفي اذا كان منفيا نحو جاءني زيد قد
ركب او وقد ركب وقوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت صدورهم وعلى هذا قولك كنت قد اسعى في
لذا ما كان يغنيني السعي او وما كان اما الجملة الظرفية فالنظر
فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن
او في اسم مظهر بعده اما الاول فبغير واو البتة لانخراطها
في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على ما سبقت اليه
الاشارة وذلك نحو جاءني زيد على فرس واما الثاني فالتعرية
الواو وتركه نحو جاءني زيد وعلى كتفه سيف او على كتفه سيف

لما يتحاذ بها من شبهي الجملتين الاسمية والفعلية لفظا ومعنى
واما الجملة الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا
يقال جاء نى زيد ان يسال يعط على الحال بل لو اريد ذلك
نجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء
زيد وهو ان يسال يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية
دون الشرطية ولعل السر فيه هو ان الجملة الشرطية لتصدرها
بالحرف المقتضية لصدر الكلام لا تكاد ترتبط لشئ قبلها الا ان
يكون هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة
فان المخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده
ما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة من
الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا في غير
موضع بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها حتى انه لذلك سموها
قطعا فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوها في معرض الاسمية
التي ليست بتلك المثابة نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال
ولكن بعد ما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة لا تخلو من ان يعطف عليها ما يناقضها او لا والعطف

مستمر فيه بمجيئي اتيتك اي اتيتني وان لم تاتني اذ لا يخفى ان القصد

من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط

بل يحولان الى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في

نحو قوله تعالى ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون وقوله تعالى

استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلابد فيه من الواو

نحو اتيك ان لم تاتني اكرمك ان اهنتني ولو ترك الواو لالتبس

بالشرط حقيقة وقد ذكر الحميدي في مسائل العشرين بان الواو

هنا للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف في النظير اي اتيك

ان اتيتني وان لم تاتني واكرمك ان اهنتني وان لم تهنّي محتجا

بان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه حاضر

فان الجملة المصدرة بان لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنه معنى

الشرط واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال و اذا

جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا بخلعهما عن معنى الشرط

فليجز في الواحد على ان قوله ان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع

حالا ممنوع اذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل منه الكلا

وهي نزلت برجل معه صقر صائداً به غداً اي مقدراً الصيد به غداً
كما في قوله لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين
رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير ولا يحلق ولا
يقصر عند الدخول بل عند الخروج نحو صح ان المستقبل لا يقع
حالاً في الجملة فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها المصنف رحمه الله
ان الجملة فيها تقع موقع المفرد ووراءها اشياء اخر وهي كالمتبعة
عن هذه منها المفعول الثالث في باب علمت نحو اعلمت زيداً عمراً
شرف ابوه او ابوه شريف او ان تاته يكرمك او عنده مال ومنها
خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل شرف حسبه على قياس ما تقدم
ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد ولا رجل ابوه قائم على
قياس ما تقدم ويجمع هذه المواقع التسعة قولنا ان الجملة انما تقع
موقع المفرد اذا كانت خبر المبتدأ قبل دخول العوامل اللفظية او
بعده او صفة للنكرة او حالاً وقد يظن ان منها الجمل المضاف
اليها اسماء الزمان والمكان نحو يوم يقوم زيد واذ الخليفة عبد الملك
وليس بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذه المواقع هي الجملة الحقيقية

التي لا يكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف
اليها اسماء الزمان او المكان جمل في اللفظ دون المعنى لان الجمل
الحقيقية لا تقع مضافا اليها الا اسماء الزمان المكان ولهذا قالوا ان
المضاف اليه في مثل هذه المواضع هو المصدر حقيقة دون
الجملة قوله ويكون فيها ضمير عائد الى الاسم الاول السبب في اشتراط الضمير
في هذه المواضع لفظا او تقديرا ظاهر اذ لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة
التعلق عما قبلها بالكلية فلا يصلح وقوعها خبرا او وصفا او حالا
له فان قلت هذا ينتقض بالجملة الحالية الخالية عن الضمير نحو لقيتك
والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن نحو قوله تعالى
قل هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكر
من الجملتين غير واقعة موقع المفرد فلا يرد نقضا علينا اما الاول فلان
الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون الا جملة والحال المفردة بتجرد
عن ضمير ذي الحال محال فلا تقول جاء زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة
الحالية الخالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما الثاني
فلان ضمير الشأن لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة خبرا له لا تكون

واقعة موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع المفرد
انما هي الواقعة في هذه المواضع ولا يلزم من هذا ان كل ما هو الوا
وهذه المواقع هي الواقعة موقع المفرد ثم السبب في جواز اخلاء الجملة
الخالية عن الضمير جاريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه بينهما الا
انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك في هذا الحال والظرف
لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما تقدمه فكذا ما جرى مجراه واما الجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها
عبارة عما كنى عنه بالضمير وتبيان له فهي في المعنى فجرى مجرى قولك
اخوك في كون الخبر هو المبتدا فلا يفتقر الى ما يصل بينهما وستر ذلك
لبيان هذه الاشياء الستة لا لتفصيل وقوع الجملة هنا اذ ليس في الكتاب منه
ولا اثر فهذا الذي بسط من عندي في بسط الكلام في هذا الموضع وقد
هنا على رمز خلا عنه المنتخب هو عنه قوله فصل الاعراب ان يختلف آخر الكلمة
باختلاف العوامل انما سمى الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني ويوضحها هو ماخوذ
من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بين الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد ولم تعرب
لم تعرفه اتعجب انت من حسن زيد ام نافيا للاحسان عنه ام مستفهم عما حسن منه فصار الامر مرددا وصار

واذا رفعته ضمّ لزم ان لا يبقى الاحسان عنه واذا جزمته سقط

الحسن يعلم ان المراد منه الاستفهام وقيل انه مأخوذ من قولهم

عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب اذا به

الفساد وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة دون اولها

واوسطها لان الاعراب يدل على احوال الكلمة ولا يحسن المصير الى ذلك الا

بعد الفراغ من الاصل فلهذا جعل الاعراب اختلاف آخر الكلمة

باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف في آخر من

ونحوه في قولك اخذت من زيد ومن ابيك ومن الرجل فان مثل ذلك

الاختلاف لا يكون اعرابا لانه لا بعامل لان الحرف لا حظّ

في الاعراب وانما جئ بالحركة في نون من لاجل التقاء الساكنين

قوله وما في آخره الف مقصورة لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم

المعرب غير التثنية والجمع على حدّها لا يخلو من ان يكون صحيح

الآخر او معتلا فالاول يختلف بالحركة لفظا في الاحوال الثلث نحو

جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو من ان يكون

آخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديرا

الحركة على الالف و ذلك نحو هذه عصًا و رايت عصًا و ضربت بعصًا

والفرق بينه وبين المبنى ان اعرابه تقديرى من حيث ان الحركة مقدرة

فى اخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء الفا فى عصا و رحى

واعراب المبنى محلى لا تقدير للحركة فيه وعليه يتفرع الفرق فيما نقدم

بين المحل والتقدير وان كان ياء نظر فان تحرك ما قبلها كالقاضى

والعمى فارتفاعه تقديرى وكذا انجراره لاستثقالهم الضمة

والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات

واما الكسرة فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعنى الياء وكسرتها

وكسرة ما قبلها واما انتصابه فلفظى لعدم ما يمنعه من الفتحة و

ذلك نحو هذا القاضى ومررت بالقاضى ورايت القاضى وان كان ما قبلها

ساكنا فهو جار مجرى الصحيح فى تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبى

رايت ظبيا ومررت بظبى وان كان اخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها

الا ساكنا فهو جار مجرى الصحيح نحو دلو لرفضهم فى الاسماء المتمكنة

ان تنظر واو قبلها حركة وقلبهم واوه لو لحقوا فى الجمع افعل اذل

ما تحققه انت له واصل الاعراب بالحركات الى اخره اعلم ان الحركات

التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك انهم لا يعدلون عنها
الى الحروف الا عن ضرورة وذلك في ثلثة مواضع احدها
الاسماء الستة مضافة واعلم اولا بانها اسماء محذوفة الاعجاز
حالة الافراد نحو اصل اب ابو كعصو بدليل ابوان فكان القياس
ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصا الا انهم
حذفوه حذفا غير قياسي قال الزجاج حذفوه فرقا بين
المنسوب بين غير المنسوب والمحذوف بالمنسوب اولى لما فيه من الثقل
المعنوي وهو تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير
المذكور التزاما فاذا اضيفت الى غير ياء المتكلم زال بعض الثقل
اذ الاضافة ازالت النقص اذ المنقص هو المضاف اليه فقد رجع
في رد ما حذف منها لاجل الثقل واذا رد المحذوف وتم ما طمر ان
يجعلوا اعرابها بالحركة لعدم الواو ولاستثقالها عليها ولم يجعل الواو
الفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا
بالحرف وتمييزا لما نووه من اعراب التثنية والجمع على حدة بالحرف وعلى ما
فاعربوا هذه الستة من الاحاد بالحروف ايقاعا للانس بها واستئناسا

ال قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع حدها لئلا يبقيا كالمنو(ن)

بلا نظير لهما في الاحاد وخصوا هذه الستة لانها مقترنسة للاضافة وا(لاضافة)

فرع الافراد فصار التثنية في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورايت اباه و

مررت بابيه وهم في ذلك التغيير طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في

الاحوال الثلث واتبعوها حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرئ ثم سكنت الواو في حالة

الجر والرفع تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب في الجر وزيا مثلها في الميزان

ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حالة النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها

فصار اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو في حالة الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركتها

وقلبوها الفا في حالة النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حالة الجر الى ما قبلها وقلبوها

الفا في حالة النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حالة الجر الى ما قبلها وقلبت

ياء لما ذكرنا ففيها النقل في حالة الرفع والقلب في حالة النصب والقلب والنقل في حالة

الجر وذكر جد ربي في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها اخر وهو ان النوع احد

النصف من المثنى والمفرد على النصف من المضاف وكذا الحركات الثلث على النصف من هذه

الحروف لان الواو ضمة والضمة وكذلك الالف والياء فلما اعرب الواو المفرد بالحركة لزم ان اعرا(ب)

المثنى وملحقهما الزائد غايته بشطر بالحروف والزوائد على الحركات بشطر اختصوا هذه الستة دون سائر المقصد

للاضافة المحضة وبنا لها واخرى لانها اطرد ردها الى الاصل فى
التثنية اعنى ابوان واخوان ولا يقال يديان الا فيمن يقول فى
الواحد يدى ومن العرب من جعل اعراب هذه الاسماء مضافة
مثلها مفردة ذهابا بالمضاف مذهب المفرد فيقول ابه واخه
واعلم ان هنو وهنة لغتان متهوكتان وكذلك حموة
وفوه وفمه وفى الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه
بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك من المئزر
وفى كلامهم قلت لبواب لدى دارها تيذن فانى حمها
وجارها * وفى الحديث الا حمها الموت وقوطم ولفيح طما
وفى البحر فمه وفى فيه ماء وهل ينطق من فى فمه ماء واصل
فم فوه فحذف الهاء حذفا غير قياسى كما حذف حرف العلة
لمشابهتها فى خفائها اياها ولم يكن فى كلامهم اسم متمكن على
حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتقارب مخرجهما فلما
اضيف رد الى اصله ذهابا به مذهب اخواته ومنهم من جعل
الاسماء مقصورة فيقول اباه فى الاحوال الثلث كما لعصاه

ان اباها وابا اباها * قد بلغا في المجد غايتاها * وقول ابى

حنيفة رضى الله عنه لا ولو رماه باباقبيس اردّ على هذا

ثم ان هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم ترد حروف

العلة اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابي واخي ولما

لم يلزم ذلك في فم حيث لم يكن له جمع سلامة ردت

فقيل في وقد جاء فمي كما جاء فمه واماذو فانها لا تضاف

الا الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها موضوعة وصلة

الى الوصف باسماء الاجناس على ما سيجئ ونحو شعر صحبنا

الخ رجلة مرهفا * ابا رذوى اد ومنها ذووها * شاذ

والثاني التثنية والجمع المصحح وانما جعل اعرابهما بالحروف

لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب

بالحركة فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل

وانما خصت التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء لان

الحروف ثلثة فاختص واحد منها بهذا وواحد بذلك

واشتركا في واحد ضرورة ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو

بالجمع وان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه
بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من الواو فاختص
الاخف بما هو اكثر في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل فيه وانما
جعلا علامتي الرفع لان الواو هي اخت الضمة فهي على الرفع ادل
منها على غيره فجعل علامة للرفع والالف لما كانت منهما في
التثنية حملت عليها فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية علامة للنصب
لكونها اخت الفتحة وحملوا الواو في الجمع عليها قلنا لما في ذلك من وقوع
الشركة بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما يقتضيه المناسبة اذ المناسبة
انما هي بين الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى ولما اعطي
الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء علامة الجر
لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما والفتح
اولى بالتثنية لما مر فلم يبق للنصب علامة فيهما فحملوه على الجر دون الرفع
وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل الا الاسم
بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لا سيما في التثنية والجمع المختص
بالاسماء والثاني ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه

اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر من التناسب
ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة
يتم الكلام بدونه بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية نحو
ضربت زيدا ومررت بزيد وفي الكناية نحو مررت بك ورأيتك والرابع ان
الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان
من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم اختلفوا
في هذه الحروف وهل هي حروف الاعراب ام دلائل الاعراب بنفس
والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب فالالف في زيدان بنفسها
بمنزلة الدال المرفوع من زيد وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء
في زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور من زيد واما النون فيهما
عوض من الحركة والتنوين اللتين في الواحد فان قلت اذا كان الالف في زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد فما حاجة تدعوا الى زيادة النون بدلا من الحركة
قلنا ليس قولنا ان الالف بمنزلة الدال المرفوع من زيد بمنزلة الدال التي عليها الحركة الضمة بل
بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية ففي هذه الحروف دليل على معنى الحركة جاء دون
الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة لفظا الاعراب وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية

بينهما فانقلبت البست العنية قد حصلت عنه باختلاف صيغتهما فقلنا

ان الصيغتين قد تتحدان فى بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق

بينهما فيه الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرامين والمعلين

والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة

بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان تكون ساكنة لانها

حرف مبنى والاصل فى البناء السكون الا انها قد حركت

لالتقاء الساكنين والاصل فى تحريك الساكن هو الكسر

لان حركة الساكن لا تكون الا بنائية فاو ثرلها ما هو العدل

الحركات من المعرب وهو الكسرة اذ قد وجد تأثيرها لا تدخل

المتوغلين من المعرب وهما الاسم الغير المنصرف والفعل المضارع

بخلاف اختيها فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها

قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل الضمة وحده

اخر وهو ان نون التثنية اما وقعت بعد الف او ياء مفتوح

ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت

بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة

اما لتوالي الاجناس واما للخروج من الضمة الى الكسرة ففتحت تخفيفا
والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى لو
اخذ هما قول المتقدمين وهو ان كلا وانكان اسما مفردا والفه منقلبة
عن الواو والياء على اختلاف فيه فكان القياس ان يبقى في جميع
احواله على الالف كعصاك وعصا زيد الا انه شبه بالي وعلى
للزومه الاضافة لكن في مهمايبن خلان عليه من الاسماء انقلبت
الفه ياء مع المضمر دون المظهر فتقول جاني كلا اخويك في الاحوال
الثلث وكلاهما في الرفع اذ لا حظ الا ليه وعليه في الرفع فحمل كلا
عليهما فتقول في النصب والجر كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك
في الى وعلى لانهم لما راوا الى وعلى يفتقران الى ماين خلان عليه
وراوا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبتدا
به فلما دخلت الى وعلى على الضمير المجرور كان الاول في فادته
محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول فامتزجا امتزا
جا تاما فصارا كاسم واحد في ان احد الشطرين لا يستقل بدون الثاني
فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون المظهر لان المظهر

يستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به احبوا ان ينصبوا علامة

يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل

هذا الياء لا توجد اصلاً في اواخر الكلم وانما توجد كثيرا في وسطها

كسيّد سيّت ذيل غيب ونحو ذلك واذا لم توجد الامتزاج

في المظهر لم تقلب فان قلت ان هذا الاتحاد حاصل مع جميع الحروف

الداخلة على المضمر قلنا نعم ولكن قد امكن ههنا نصب العلامة

ففعلوها لان الميسور لا يسقط بالمعسور والوجه الثاني ما

ذكره المتأخرون وذلك ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى

فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة

الى المظهر حكم المفرد المقصور توفيرا على الاعتبارين حقهما وانما

تعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر

فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وحده

معنى قوله واذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا اي كما

ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا

ان قوله لفظا احتراز عن الخط فان كلا ليس حكمه حكم العصا

خطأ لان العصا لا تكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن
الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها منقلبة من الواو
يكتب بالالف ومن جعلها من الياء كان القياس ان يكتبها بالياء
وقيل انها في حال الرفع تكتب بالالف وفي حال النصب والجر تكتب
بالياء نضربها بعرق الى الياء في حالتي لصيرورتها معربة بالياء في
الحالتين والف عصا تكتب في جميع الاحوال بالالف قوله
ويستوي النصب والجر في خمسة مواضع قيل سبقت الاشارة الى
العلة الموجبة لاستواء لفظي النصب والجر في التثنية والجمع
واما جمع المونث بالالف والتاء فانما استويا فيه اطرادا
للفرع وهو المونث على وتيرة الاصل وهو المذكر ان لم
تقم فيه العلة التي اوجبت الحكم هنالك وهذا نظائر لا تحصى
واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه لما منع الجر لشبه
الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات بان
تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التآخي
والتشاكل واما التسوية في الضمير بينهما فيجئ من بعد قوله

ومن قيام الحروف مقام الحركة النون في يفعلان علم ان النون

في الافعال الخمسة عوض من الحركة في يفعل وانما عوضوها عنها

لانه لما وجب ان تكون هذه الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل

اللام معتقب الاعراب لان هذه الضمائر بعدها اوجبت

كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضمائر حروف الاعراب

لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل فلابد من زيادة حرف ينوب مناب الحركة

فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في

كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضمائر فزادوا اخواتها

وهو النون واختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فاستحقها

بها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب

على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا

ولن يفعلا وكذلك البواقي ثم انهم اجروا احرف المد واللين في

المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم

وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث انها

مركبة منها على قول بعضهم وعلى كلا القولين فالمناسبة حاصلة

ان الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بانفسها فحذفت في الجزم حذف
الحركة فقيل لم يغز ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في
الرفع لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب
نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف في النصب تبا لها في الرفع
لامتناعها من الحركة وهذا الحكم اعني حكم حرف المد واللين غير مذكور
في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا شرحناه قوله
والاسماء على ضربين الخ لما كان المعرب هو ما اختلف
اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو
الذي يقابله وهو ما لا يختلف اخره باختلاف العوامل
لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة اخره او سكونه لا
لعامل اوجب ذلك بل هو مبني عليه قوله ثم المعرب على ضربين منصرف
وهو ما يدخله الجر مع التنوين وانما جعل التنوين علامة للانصراف
لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حرف المد واللين ولم يمكن زيادتها
في الواحد للالتباس الواقع بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا ما
يناسبها ~~وهو النون~~ وغير المنصرف هو ما لا يدخله الجر مع التنوين

التنوين في نحو غير منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين
اعلم ان احدا من اهل النحو لم يبين ان غير المنصرف لما شابه الفعل
وقد كان التنوين علامة للتمكن ولا تمكن في الفعل قصدوا
ان يمنعوه اياه لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا
انه منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم وقد حصل
له ايضا انه قائم مقام التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل
على ان الجر غير مقصود بالمنع وانما منع لمتابعة التنوين
انهم لما امنوا لحاق التنوين بالاضافة ودخول الالف
واللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده
لما اتوا به حيث امنوا لحاق التنوين ولكنهم امروا مع الواو
حيث قالوا امنع الجر لمنع التنوين والذي ذهب اليه الثاني هو ان
الجر مقصود بالمنع على حدته وذلك لان الجر كان من حركات
الاعراب وهذا الباب لما شابه الفعل منع التنوين
الذي هو علم التمكن ومنع الجر الذي هو بعض وجوه الاعراب
وهو الذي اثر الفعل على منع فقالوا منع الجر والتنوين

قوله وكان في موضع الجر مفتوحا هذا ليس عبارة ضا الكتا
وقد قيل انه تسامح منه في العبارة لان الفتح من القاب البنا
وما لا ينصرف ليس مبني فحقه ان يقال وكان في موضع الجر
منصوبا والصواب ان استعمال الفتح هنا تحقيق لان النصب
ليس يدل على الحركة فقط بل يدل عليها مقترنا بالدلالة
على المفعولية مخصوصا بها فاذا قيل الاسم منصوب
معناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص بها
من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة
من دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما يدل عليه
رايت احمد وضربت زيدا فلا يصح اطلاق النصب عليه
الحركة قامت مقام اختها ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك فلما لم يكن فيها دلالة
المعنى الذي لاجله سميت نصبا قيل كان في موضع الجر مفتوحا ولم يقل منصوبا والصحيح
اذ هو له ان يقال كان في موضع الجر مفتوحا قوله والاسباب المانعة الصرف
المنع سم من الصرف بهذه الاسباب لانه قد تشابهها الفعل الاسم الثاني
مشتق المصدر على ما سيأتي من بعد وكل من هذه الاسباب الا وفرع على الا

اذا العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير لجيئه في كلام

يخرجا عن الزيادة والموئث مع الزيادة فرتبته مقدمة على

رتبته وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسما مخالفة لامثلة

الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك دليلا على

فرعيته وكذا الوصف لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة

ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان

لغة العرب متقدمة عندهم على ما ياخذونه من غيرهم و

كذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد المفرد واما الالف والنون

المضارعتان اللتي للتانيث تتفرعان على الف التانيث من حيث

اباهما على ما سنبينه عن قريب قوله متى اجتمع والاسم سببان

من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منع الصرف واما منع الصرف

لمشابهة الفعل من جهتين من حيث ان الفعل فرع ومن

الاسم قد دخله الفرعية من جهتين واما السبب الواحد فلا

الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب الواحد متمائل بين ما

و... فرع ... والقلم ...

بالسبب الواحد تجاذب الفرع على تجاذب الاصل فتجذبه الاصل
لاصالته لان الاصل فى الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه
سببان ترجح جانب الفرع على جانب الاصل فمنع الصرف
منه والله اعلم قوله وما وجد فيه ذلك احد عشر اسما خمسة
حالة التنكير انما منع من الصرف هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع
السببين فيها او واحد مكرر وراء التعريف اما افعل صفة فللوصفية
ووزن الفعل الغالب لان افعل فى الفعل اكثر منه فى الاسم واما
فعلان الذى مؤنثه فعلى فللوصفية والالف والنون المضارعتين
لالفى التانيث فى حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون
ههنا زائدتان زيدتا معا كما ان الالفين كذلك ثمه وان
مونث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى
كما ان مذكر ما فيه الف التانيث مخالف لمونثه نحو احمر وحمراء و
تاء التانيث لا يجتمع مع الالف والنون ههنا كما لا
يجتمع مع الالفين ثمه فلا يقال سكرانة كما لا يقال
حمراءة هذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلا

الموصوف نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة لخروج الالف
والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين الاخرين من
حيث كان مؤنثه من لفظه ودخلته التاء فان سمي به لا ينصرف
لانه قد عرض له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع التاء
لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول
نحو أُحاد ومَوحد وثناء ومَثنى وثُلث ومَثلث ورباع ومربع
الى عُشار ومَعشر عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله تعالى
أُولي أجنحةٍ مثنى وثُلث ورُباع لانها معدولة عن اثنين اثنين
وثلثة ثلثة واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة
في المعدول عنها بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع ونحوه حيث
كانت عارضية فبالحري ان لا تؤثر فيها العدل افتراق الحال
بين المعدول والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على
المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة فالوصف بها لشبهه
باسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا اعتداد بهذه الوصفية
حيث كانت عارضية واما المعدولة فلم تستعمل الا وصفا فكانت

الوصفية لازمة لها فتوثر الا ترى انك لا تقول ثلث رجال
وانما تقول رجال ثلثة فانقلبت ما عدل عنه ثلث الصفة لا يستعمل
الا وصفا اخرى لا يقال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومع هذا لم
يوثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنسوة اربع غير
منصرفين للوصفية والوزن قلنا ان الوصفية له قد لزمت
عند التركيب فلا يلزم في كل واحد منهما وحدة فيا الحراث لصرف
واما الجمع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف هو
الاسم المفرد او ما هو في حكمه لا الاسماء واما ثلث فانه اسم مفرد
قد لزمت له الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل
قد تكرر فيها يعني الانتقال عن صيغة الى صيغة اخرى وعن الاسمية
الى الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا من عدم الفرق
بين ثلث وثلثة في المعنى واما ما فيه الف التانيث ممدودة
او مقصورة فانما منع الصرف عنه اسما كان او صفة لان
الف التانيث فيه قامت مقام السببين لان الالف علم التانيث كالتاء في
طلحة وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام حبل ضم اليه الف بل الكلمة موضوعة عليه

مجرى تانيث ثان ودل معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث
فانقلب الى سبب التاء فى طلحة لازمة ايضا فما بالها لم تنزل منزلة
سببين قلنا انما لزمت التاء فى طلحة بعد العلمية دون الحسب
واللزوم فى حبلى وبشرى عند وضعهما فالالف فيهما كالجزء
من الكلمة وعلامة التانيث فى حمراء وصحراء هى الهمزة وهى
فى الاصل كما فى سكرى عطشى الا انهم لما زادوا قبلها
قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الالف الزائدة وانما جعل
منقلبة عن الالف لم تجعل اصلا لانهم قالوا فى جمع صحراء
فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبت الالف الاولى يا لانكسارها
ثم جعلوها يا ايضا لانكسار ما قبلها ايضا ولو كانت
منقلبة عن همزة اصلية كما كانت اليا الثانية فى نحو خطية لوجب
ان يظهر الهمزة فى شى من هذا النحو نحو صحارى على مثل صحارء
كما ان اظهار الهمزة فى نحو خطيئة شائع كثير فانقلت
اذا كان علامة التانيث هى الثانية والاولى
ليس فى شى من افادة التانيث فما معنى قولهم

الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث قلنا انما عبر
عن هذين الالفين بالفي التانيث ذهابا بهما مذهب
الشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما وا
الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرر الجمعية فيه فقالوا
ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان
يقترن به سبب اخر مخالف له من الاسباب الثمانية وانما يقتر
به معنى هو كالتكرر له او تكرر على الحقيقة لانه جمع ليس على
زنته واحد كانه جمع مرة اخرى ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب
اساور واناعيم ونسبا الجموع التي ليس على زنته واحد مبني
عليهما والى هذا اشار المصنف رحمة الله عليه حيث قال كا
واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال كذلك لانهما
جمعا مرتين فقيل سوار واسورة واساور ونعم وانعام و
اناعيم فحصل فيهما سبب متكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد
ومصابيح لتشابههما اياهما من جهة الجمعية والوزن والامتناع
من الجمع مرة اخرى قوله واذا كان الاوسط متحركا

كان الاسم منصرفا كصياقلة وانما صرف هذا الجمع لانه قد خرج
عن مثال اقصى الجموع فاشبه الاحاد نحو كراهية وعلانية ودرهم
قوله فان كان ثاني الحرفين بعد الالف ياء حذفتها في الرفع والجر
ونونت الاسم واثبتها في النصب بغير تنوين وانما نون نحو جوار
في الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء في مثل فواعل لانه جمع
بناء ممتد وانهم كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد اجتزاء عنه
بالكسرة قبلها نحو قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعال
كان ذلك جائزا في المفرد التزم في الجمع كما ان باب سيت وميت
يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب كينونة لم يجز فيه
الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذفت الياء حذفا لازما خرج
الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سلام فصرفت
واما في المنصوب فلم يحذف لانك تقول سألت الوادي ومررت
بالوادي ولا تقول قطعت الواد بل تقول قطعت الوادي
لان الياء مستحق الحركة في حال النصب فيجري مجرى
الياء في ضوارب فيكون جواري كضوارب فلا يكون

للتنوين اليه سبيل فوالاه وسمة حالة التعريف اما الظرف
الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية
واذا زالت العلمية لم يبق العجمة سببا مؤثرا لكونها مشروطة بالعلمية
في التاثير في منع الصرف فبقي بلا سبب وانما اشترطت فيها
العلمية لان الاسم العجمي اذا الحقها التعريب في حالة العلمية
كان ذلك فرعية العرب اذ لم يكن الاسم متخصصا بهم واما
العجمة التنكيرية فلا يعتد بها فلا تمنع الصرف نحو لجام وفرند و
ان سمي به لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى ما اصله عربي فادخلوا
اللام عليها وتصرفوا فيها بتصرفهم في سائر الاسماء فلم يعتد بها
وكذا ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو ليس بفعلان فعلى ان
نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا انكر صرف
لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوصف
كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما يعتبر
نحو احمد وان جاوزته في الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في الافعال اكثر منه
واذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص به ولا فرق بين التسمية باحد السببين في الفعل

الصيت وكذا العدل بعدل عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة

وينصرف نكرة لزوال احد السببين واما قال عدلا عن عامر

وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب

ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا في النكرة وليس في

النكرة شيء يسمى عمر وزفر واما زفر في قوله يا ابى الظلامة

النوفل الزفر فانه نكرة وليس معدولا فلو سميت به فرهذا

صرفته وعمر اذهب من الباب لانه لم يوجد الا وله علمية

فاذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن معرفة فيصير نكرة

ولذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف

في المعرفة وينصرف نكرة لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان

وان يكون لازما ولا يلزم الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان

تمنع الحذف وتوجب لزوم التاء ولا اعتبار لزومه في الصفات المؤنثة نحو

ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة

فلازم ابدا لبناء الكلمة عليها ومما وقع في اكثر النسخ من نحو

طلحة وسلمى فالظاهر انه خطأ وقد وجد في بعض النسخ مكان سلمى

سلمى هو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه قوله ولذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف نحو معد يكرب وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية التركيب فاذا نكر صرف لزوال احد السببين اما اذا تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر ويجيء ويجوز في نحو معد يكرب ان يضاف الاول الى الثاني ايضا فيجوز في الثاني اذ ذاك الصرف وتركه على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال معد يكرب او كرب في الاحوال الثلث قوله وكل ما لا ينصرف والمعرفة ينصرف في النكرة الا نحو احمر وانما لم ينصرف نحو احمر اذا سمى به للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وعند الاخفش ينصرف ووجه الاخفش ظاهر لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد واما حجة سيبويه فهي انه كان في اول احواله غير منصرف للوصفية ووزن الفعل فلما سمي به زال الوصف فلما نكر عاد الى

اصله الذى ثبت له من منع الصرف وانكانت الوصفية
زائلة ليجرى على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير الذي
هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في المسئلة فسأله
عن سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع الوصفية ووزن
فقال كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم
للاصل لا للعارض فالزمه نحو احمر بعد التنكير حيث كان
في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه الف التانيث فانه
لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا اسمى به كان العلم من الصرف
واذا نكر بقى غير منصرف لبقاء السبب المتكرر لبنا فعلا
وفعالى فكما حذف والنعل بالتعلى واما الجمع الاقصى اذا سمى
فلم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الآحاد
نظير فان نكرته لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن بالاخفش
كما ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان مشابهته
بالاعجمي بمنزلة السببين لان الجمع يقوم مقام
السببين فيكون مشابهته قائما مقام السببين

اذا كان الامر كذلك بعبان لا ينصرف عند التنكير على
انهما اذا التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا شبابهه
الاعجمي سببا والتعريف سببا عبان ينصرف على مذهب ابى
الحسن الاخفش بعد التنكير لزوال احد السببين كما في احمر اما
عند سيبويه فيعود الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط نحو
فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد فلا اجتمع فيهما التعريف والتانيث ولوط
وقد اجتمع فيهما العجمة والتعريف فالقياس منع الصرف الا ان الخفة فيهما قاومت مقام
السبين فصرفت لذلك وقوم يجرونهما على القياس فلا يصرفونهما
لوجود السببين واللغة الفصيحة التى عليها التنزيل هى الاولى
قال الله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح وقال ولما جاءت رسلنا لوطا
فاما فيه سبب ثالث من هذا النوع فلم يجئ فيه الا منع الصرف لان
الخفة قاومت واحد الاسباب فبقى اثنان وذلك نحو ماه وجور في اسمى
بلدتين فيهما التعريف والتانيث والعجمة فانقلت لعل التنكير قاوم العلمية ويبقى
العجمة والتانيث لا اعتبار بهما بدون العلمية قلت المقاومة لعدم تاثير الاسباب
السبب واعتبارهما فبقيت العجمة والتانيث العلمية لا تاثير لها اما المولد المتعرفه

الرباعي نحو قدم اسم امراءة وذالك تنزل الحركة منزلة الحرف
الرابع ويدل على اجل انهم الحركة مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى
حُبلى حُبَلي وحَبلي بالحذف القلب ولم يجروا في نحو حبارى الا
الحذف لوقوع الالف خامسة انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى
فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة
الحرف حتى كان الالف خامسة فكذالك ههنا اجروا نحو قدم
مجرى عناق فلم يصرفوه اسم امرءة وان سميت به رجلا صرفته
لحركة وان تنزلت بمنزلة الحرف الا انها لا تنتهي في قوته فلم
يؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تاء تانيث بخلاف الحرف الرابع
في عناق فانه تنزل منزلة تاء التانيث لهذا لم ترد التاء في الرباعي
في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء لانه ترد في التصغير نحو
وعُنيق فالحاصل ان هذا على ثلث مراتب الاولى ما
فيه التانيث لانه يمنع الصرف ان سميت به رجلا او امرأة
والثانية ما زاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الا
في التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى له التانيث قبل

الايري ان كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مونث
قبل التسمية والثالثة المتحرك الاوسط فانه يمنع الصرف
اذا كان اسم امراة لنقصانه عن التاء بدرجتين قوله ونحو
نحيه هند هبان اعلم ان فعال في كلامهم على عدة انحاء فالاول
التي بمعنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس كل فعل ثلاثي عند سيبويه
وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين
لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا
من اجتماع الساكنين وفعال هذا مونث بدليل قوله وانت اشجع
من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر وذكر الامام عبد القاهر
رحمه الله ان نزال عدل عن انزلي وانث الفاعل لقصد تا
لفعل لما انث الفعل لقصد تانيث الفاعل ضربت هند
فائدة تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه يدل على معنى انزل
لات مرات فجعل الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي يا جماعة
دالة على قصد تكرير الفعل جعله ثلاث مرات ونظيره ما ذكره
وعنا في قوله تعالى رب ارجعون قال ان المعنى رب ارجعني ارجعني

وتطيرة التيا والمعنى التي والتي قال فلما عُدل عن انزلي استعمل
في الكلام مؤنثا والثانية ما كان علما وهو اما ان يكون
معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما عدلا عن
حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة
كفجار للفجرة وحماد من الحمدة وهو البناء على انه من اعلام
الاجناس دون الاشخاص في فعال هذه سواء كانت
معدولة عن فاعلة او عن المصدر لغتان احديهما وهي
الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتي في معنى الامر حيث شاركتها
في الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة
والثانية وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية
والتانيث والعدل فاذا نكر صرف لزوال العلمية والتانيث لما
ثبت انه لا يوثر الا مع العلمية واللغة التي عليها استعمال الفصحاء
هي الاولى وعليها البيت الذي انشد اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام وهو للجيم بن صعب في امراته حذام
وقيل انه لامراة من العرب والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث

نحو يا لكاع ويا خباث وهي الضامنية على الكسر لمشاكلته فعال في
الامر ولم تستعمل فعال هذه في غير النداء الا نادرا ومنه قول
الشاعر اطوف ما اطوف ثم اوي + الى بيت قعيدته لكاع +
يجوز في السعة جاءتني لكاع الا ان تجعل لكاع
علما لامرأة لئيمة تعدل عنها هكذا قال الامام عبد القاهر في
انما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه الا ترى ان نحو
خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف اشباه هذا بالنداء فلهذا
اختص بالنداء في حال السعة قوله وكل ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله
الالف واللام انجر اعلم ان انجرار ما لا ينصرف عند الاضافة
او دخول اللام على قول من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب
هو التنوين ومنع الجر بشفاعة التنوين انما هو لخروج الاسم بالاضافة
ودخول اللام عن استحقاق التنوين واذا لم يستحقه استحال تقدير سقوطه
فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين
لخروجه عن حيز الوجوب لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور تبعية العلة وعلى قول من يقول ان الجر مقصود
بالمنع فانجراره ههنا في جميع الحالات لان القصد ان منع بعض ما يكون في الفعل فمنع

يجري اعرابه مجرى اعراب الفعل في تعريه من الجر في كل حال والوجه
الثاني ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف
خرج عن شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما
اخذ عنه لاجل مشابهته وهو الجر واما التنوين فلم يعد لعدم ما
لا يقال ان حرف الجر لا يدخل الفعل فكان يجب ان يعاد
الجر والتنوين لان الاضافة واللام اشد تغيير اللاسم من حرف الجر
لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حرف الجر فانها لا تغير
في معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان
هو ان حروف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء فقولك
مررت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكانت معدودة في جملة الفعل من
جهة المعنى فتصير كانها لم تتصل بالاسم واما اللام فبخلاف ذلك
اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه قوله والمبني نوعان لازم وعارض
اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني
الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة بينه وبين
لا تمكن له اعني الحرف والفعل ثم ان الاسم المبني اما ان لم يكن له حالة

لاعراب او كان له ذلك فالاول هو المبنى اللازم والثاني هو العارض
وتعريف المصنف للمبنى اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف او ما
اشبهه ليس على وجه لفساده طردا وعكسا لان المبنى المفرد المنفي
بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات لشبه الحرف
الصدر من المركب لشبه الحرف والعجز يتضمن معناه ومثل هذه
الاشياء ليس مبنى بناء لازما واسماء الافعال تخاطبها وتشابه
الحرف ولا يتضمن معناه وهي من المبنى اللازم قوله كاين متى كيف وانما
بنى اين لتضمنه اسم معنى حرف الاستفهام او المجازاة لانك اذا قلت
اين زيد فكانك قلت افي الدار ام في السوق ام في المسجد او غيرها من
المواضع واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس
فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك
اذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد
اذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم
وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى
حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم

ولا يكون للمجازاة قوله اوما اشبهه كالذي والتي شبه
الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها
ولا يستقل بالفائدة وانما بني اين وكيف على الحركة وليحصل
في البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين واختير الفتحة
قوله والعارض خمسة اشياء المضاف الى ياء المتكلم على الكسر
لان الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا
او واوا في حال النصب والرفع واما خروج الياء عن المدة
وكلاهما خلاف الاصل فبني على الكسر ليقلبا على المدة والياء
واما المنادى المفرد المعرفة فانما يبني لوقوعه موقع كاف الخطاب
وهو مبني فبني ما وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد
توجهت بالخطاب اليه وانما بني على الحركة لعروض البناء فرقا
بين ما يكون البناء فيه عارض وبين ما يكون هو عريق في البناء
وانما بني على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح لالتباس الحركة
الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف اذا كان المنادى
منكرا ابحر يا احمر ولا على الكسر للالتباس بالمضاف الى ياء المتكلم

المجد وعنه اليا اجتزاء بالكسر نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة
لانه لم يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد عنه واحد غير معين
كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان الاضافة تمنع البنا
لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن لا
يجتمع مع البنا واما النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس في نحو لا رجل
في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا
من رجل في الدار وبني على الحركة لعروض البنا وعلى الفتح
لتناسب عمل لا وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني
الصدر منه لتنزله منزلة وسط الكلمة والعجز لتضمنه معنى الحرف
اذ الاصل خمسة وعشر وبنيا على الفتح للخفة المطلوبة على الخصوص
ههنا واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر حيث لا يتضمن
معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو جئتك من قبل فانما بني
لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوى فيه كان معنى الاضافة مقدرة
فيه والاضافة معنى من الحروف واذا ظهر المضاف اليه نحو من قبل هذا
كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن معناه وانما على خبر المحذوف و

الحركات وقيل بنى على الضم لان النصب والجر قد يدخلاحا لاضافة

نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر اتقاء عن المخالفة بين الحركة

الاعرابية والبنائية قوله والمبنى اللازم من الافعال الماضى والامر

بغير اللام قد سبق فى صدر الكتاب ان الماضى والامر بغير اللام

لا يستحقان الاعراب فبنيا وهما لا يكونان الا لازما واما المضارع فلما

استحق الاعراب بسبب المضارعة فما بنى منه بنى بناء عارضا وهو ما

الحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بنى لتشبهها بالماضى نحو فعلن

عند سيبويه رحمة الله عليه وقال غيره انه قد رد الى على اصل البناء

كما صحح نحو القود تنبيها على ان اصل باب بوب و انما بنى عند لحوق

نون تاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة

نحو لتفعلن فبنى على الفتح كما بنى هو قوله واعلم ان هذه الكلمات

منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان هذه الكلم الثلثة تنقسم بحسب القسمة

العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولة فيها وهى الفعل

المضارع وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة ولا معمولة فيها وهى

واقع الحرف وغير العاملة والاسماء غير المتمكن الا ما تضمن منها معنى حرف

واما ان يكون عاملة ولا معمولة فيهما وهو ايضا واقع كالفعل الماضى
والامر بغير اللام والاسماء الغير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع و
لا تكون عاملة وتكون معمولة فيها وهذا القسم قد اهمله المصنف رحمه الله
عليه وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا ان يكون عا
لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة فى ان كل مضارع عامل
واما الاسم المتمكن وكل اسم متمكن يصح اضافته فيعمل الجر الا ان
ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث
تقول عشرون وعشرين لانا نقول ان مسلم انه لا يعمل الجر الا انه ينصب
الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا لا يقال العلم لا يصح اضافته
البتة ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول فيه كل علم
قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذى
المصنف من اهمال هذا القسم غير انه واقع لان من الاسماء ما لا
يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو طرا وقاطبة فانه لا يجر المضاف
اليه ولا ينصب تمييزا وهو معمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا
فثلاثة والاسماء المتضمنة بمعنى ان غيرا اى الاسماء المتضمنة

المعنى ان تجزم الفعل المضارع وقد بنيت لتضمن معنى الحرف

من تضرب اضرب لذا اخواته الا ايا فانه لم يبن لان تضمن

الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل في الاسماء الاعراب

ايذانا بان الاصل في الافعال البناء والثاني انهم حملوه على ما هو

في المعنى وهو جزء وبعض وعلى ما هو ضده وهو كل وهم يحملون

الشيء على ضده كما يحملون على نظيره قال

والعامل عندهم ما اوجب اخر الكلمة على وجه مخصوص وقد عرفت

ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وقد عرفت ان القياس

هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه بسبب

المضارعة فاعلم ههنا ان تعلق الفعل وما اشبهه من

والاسماء وغيرها بوجه بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف فيه

كالفاعلية وما اشبهها والمفعولية او ما جرى مجراها والاضافة

ونحوها وهذه معان معقولة ليستحق نصب علامة ليستدل بها عليها

فجعلوا وجوه الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر دلائل عليها

سموا تلك المعاني مقتضيا للاعراب والاشياء التي تعلقها بسبب بها

الحدوث بحدوده امتعرايع عوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع
بالاسماء كما تقدم ذكره لسببه اجرا حكم الاسم عليه في الاعراب وفوقه
حيث وجده او فرحظا من المضارعة وذلك عند وقوعه بنفسه
موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم نصبوه حيث
حيث وجده لا يقع بنفسه موقعه لكن معه ما يجعله في تقدير
الاسم وما اشبهه حيث كان النصب اضعف وجوه اعراب
الاسم وجزموه حيث وجده قد انحط عن رتبة المضارعة
وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث
كان الجزم مفقودا في الاسم وسموا تلك المضارعة المقتضية
لاعرابه والمعنى الذي هو به او فرحظا من المضارعة او وقوعه مواقع
الاسم عامل رفعه والحرف الذي هو معه في تقدير الاسم او
شبهه اعني ان واخواته عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت
قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على
وجه مخصوص فان العامل سبب لحدوث المعنى المقتضي لكون اخر
الكلمة على وجه مخصوص قوله والعامل ضربان هذا اعني الشرح

ولما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت علته اي علة تاثيره له

اذا رايت الغلام في غلام زيد واثره في الثاني فجره وعرفت

علة هذا التاثير هي الاضافة املك تعدية هذا الحكم الى كل

ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان انصبت وعرفت

عليته اي علية الاول اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني لعل الاول

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

قدمنا القياسية لاطرادها اذ لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم

على غير المطرد لان ما يطرد في كلامهم جار مجرى الشاذ

النادر عن القياس الخارج عن الاصل وان المطرد بمنزلة الكلي

وغير المطرد بمنزلة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي فقال

الفعل منها وهو الاصل في العمل وانما كان اصلا لكونه

تاثيرا واكثر فانه تدل على الحدث والزمان

انما يعملون بعد نعق بينهما به قوله اما الفعل فانه يعمل الرفع

والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقتصر على الرفع والنصب

الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة

انما يقتضي الفاعل والمفعول وبما يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك فبالحري ان يكون عمله مخصوصا على الرفع والنصب قوله ومنها الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها مستوية في اقتضاء الفاعل قوله الفاعل هو ما اسند اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل على الفاعل لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى لشيء في زمان معين فاذا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن في تصور الاسناد لابد ان ينتقل منه الى المسند اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن منه الى المسند اليه واذا كان ذلك الفاعل اذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في الالفاظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا قال برفع اسما واحدا وذلك لان في صفة الفاعل عند النحويين المسند اليه الفعل مقدما عليه لم يشترك احد شيئا بدلالة قولهم طال الخبر ومازيد اذا كان شرطه الاسناد الى الاسم افليس لك ان تسند مرتين وقولهم ضارب الرجلان ليس بمناقض لان المعنى به انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية

بفعل واحد من غير عطف نحو ضربني وضربت زيدا عمرو فقوله فان كان مظهرا فنحو واعلم
ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما متصل نحو ما مر
الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل وهو متصل وهو اما بارز كقولك
ضربوا وضربن وضربت واما مستكن سواء كان لازما كالمنوي في اضرب او لا
كالمنوي في زيد ضرب فعلم ثم ان الفعل على ضربين متعد وهو ما يصل الى المفعول
به من غير وساطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد
كضربت زيدا او متعد الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثاني لا يخلو من ان
يصح حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا فاضلا
وسيجيء شرحه والثاني نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار فيهما على احد
نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته
وان تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي وانما يفعل ذلك لافادته نوعا من المبالغة
والتوكيد اي انا نبانه معطي على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار
على احد المفعولين نحو علمت زيدا او منطلقا لان وضعها على ان تعرف الشيء
بصفته فلا يجوز ان تسكت على احدهما لفقد ما عقد عليه حديثك
واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل تقديره من
يسمع حكاية يخلها صادقة وضرب متعد الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان
منقولان بالهمزة عن المتعدي الى مفعولين وهما اعلم واريت نحو اعلمت زيدا عمرا

فاصلاً وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت وازعمت واخلت وقد تضمن اخبر
وخبر وحدث ونبأ وانبأ معنى اعلمت فتتعدى الى ثلثة قوله وقد يقام المفعول مقام
الفاعل اذا بنى له الفعل فيرفع لاسناده اليه كقولك ضرب زيد واعطى زيد
درهما اعلم ان المفعول به ربما يتوفر العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا
اليه ويجعل مسندا اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في
الماضي ويضم اول متحركاته وتكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه
والالحاق الاولى في الرباعي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضرب
استكرم فان اول المتحرك كما هو التاء اذ لا عبرة لهمزة الوصل ودحرج تدحرج
وجلبب تجلبب واما في المضارع فانه تضم حرف المضارعة وتفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد
فيه والالحاق الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويكرم و
يستكرم ويدحرج يتدحرج ويجلبب ويتجلبب فهذا الاسم اعني اسم مالم يسم
فاعله فاعل لفظا لكون الفعل مسندا اليه مقدما عليه مفعول معنى كما زيد وظا
المختر قوله ويجوز الاسناد للمفعول اى الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين ايا ماكان
سائغ نحو اعطى زيد درهما واعطى درهم زيدا الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل
المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اى اخذ واما في المفعولين غير المتغايرين فلم يسوغوا
الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قائما ولا تقول علم قائم زيدا وذلك لان
المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن جعله مخبرا عنه وقد اجاز
ابن الانباري الاسناد الى الثاني حيث امن من الالتباس فاجاز ظن قائم زيدا
لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الزيدية ولم يجز ظن اخوك

زيد اي طابت زيد الحال للالتباس له ومنصوب الفعل ضرب ايا
المفعول به من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي لانك تقول
ضربت زيدا وبلغت البلد ولا تقول ذهبت زيدا وانما سمي مفعولا به لانه تعلق
به ذلك الفعل وكذا التميز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه
لرفع الابهام فلا يجيء الا فيما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل
طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها وكذا نصب الفرس عرقا
والتميز بامتناع عن اصله اذ الاصل في طاب زيد نفسا طابت نفسه وكذا
تصبب عرقه وازيل عنه ايذانا بضرب من المبالغة والتوكيد لما فيه من
سلوك طريق الاجمال التفصيل على هذا قوله تعالى واشتعل الراس
شيبا اي شيب راسي قد فصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة
التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال الى الراس وايقاع الشيب
تميزا عنه ايذانا بشمول الاشتعال الراس اذ قولك اشتعل شيب راسي
واشتعل الراس شيبا وزان اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا الاول
ظاهر ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وغيرها من لطائف الفنون
وكذا الجر المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما جرى مجراها فانك

وجعل الخبر منه من معمول الحروف المشابهة وعاملها سماعا قلنا انه جعل
قياسا من معمول الفعل الناصب على الاطلاق لا من معمول الفعل الناصب
القياسي فلا يلزم ما ذكرتم قوله والعامل فيه اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة
معنى ان كل فعل لازما كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم ينصب مصدره او ما هو
في معناه نحو ذهبت ذهابا وضربت ضربا وطاب طيبا لان في الفعل
دلالة عليه فبالحري ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون
مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضروب الضرب من الشديد وغيره
وكذلك يتناول المرة والمرتين والمرات وقد يكون محدودا نحو ضربت
ضربة وضربتين ويكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم
ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان ينصب مصدره او غير
ما هو في معناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني فاما ان يكون مصدرا او غير
مصدر والاول اما ان يكون يلاقيه في اشتقاقه كقوله تعالى
والله انبتكم من الارض نباتا فان نباتا وان لم يكن
مصدر انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه في الاشتقاق
نحو قعدت جلوسا واما الثاني فنحو ضربته سوطا لانه اسم اقيم
مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب سمي به مسده وليس بمصدر

ساقط ليس بدليل قوله ضربته سوطين ولم يرد لها ولو كان مصدرا
لما ثنى وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا
لما انه ضرب مخصوص هو الضرب بالسوط فلولا انه لضربت عليه
لان العام لا يتلى من الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا مبنيا
الا ان لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدرا للعدد
لعدم دلالته عليه فما الحرى ان لا ينصب به اسما يعني ما ذكرتم
وايضا ما ذكرتم منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت لا يدل
على الضربة والضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقا قوله
والمفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان انما سمي المفعول فيه ظرفا
لانه محل الافعال تشبيها له بالاواني التي تحل الاشياء فيها
وقد سماه الكوفيون محلا لحلول الافعال فيها ثم ان حكم الزمان
كله مبهمة ومحدودة وحكم المكان المبهم كالجهات الست وغيرها
وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور المقدم سواء
كان لازما او متعديا نحو سرت حينا ويوم الجمعة وامامك واما
المحدود من المكان كالسوق والدار فلا بد له من في نحو جلست

التغلب معد ودمن الشوم قالوا وانما تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل يدل بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان واما المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم فيه بمنزلة زيد وعمرو فلم يعمل فيه الا بواسطة الحروف وانما عمل في المبهم منه بنفسه لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور مثله قلت خلفك كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك الى ان ينقطع كما انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على كل زمان ماض من اول خلق الله تعالى العالم الى وقت حديثك وكذلك اذا قلت يقوم كان مشتملا على كل زمان مستقبل والثاني ان هذه الظروف لا يستقر على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من الوجهين سلك به مسلكه في الانتصاب قوله وعند هو لحضور الشيء من الظرف والمكان وقد يستعار للزمان نحو عند الليل وفيه ثلاث لغات عند وعند وعند ولا يستعمل ظرفا ولقلما تعدى عنه وقد يدخل عليها من حروف الجر

وحلها وقول العامة خرجت وذهبت الى عند خطاء او
امام وخلف لانك تقول امامك خير من ورائك فالحاصل ان
الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا بالنوعية
من ظروف المكان وذات مرة من الزمان وبعضها يستعمل ا
وظرفا نحو الجهات الست من المكان واليوم والوقت ونحوهما من الزمان في
الدار بالسكون قال جار الله العلامة الفرق بين وسط بالسكون
وبين وسط بالتحريك ان وسط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك
اسما حتى لو قلت ضربت وسط راسه اي جعلت الاعضاء
ولو قلت ضربت وسط راسه اي ضربت جانب راسه لان الجهات
في ذلك الجز مر وقال الجوهري يقال جلست وسط القوم
وسط الدار بالتحريك وقال فكل موضع صلح فيه بين فهو
وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال وربما
يوجه قوله واما دخلت الدار فتوسع و
محدود فكان حقه ان يقال دخلت في الدار الا
حذف الجار اتساعا واوصلوا الفعل اليه نصب المفعول به

ونصب دخلت الدار بمنزلة بنيت الدار وقد زيفوا قوله بان مصدره
يجيء على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعد قعودا وجلس
جلوسا ولان مقابله لازم اعني خرجت قوله والمفعول له وهو علة
على الفعل انما عده من المنصوبات العامة لان الانفعال في نصبه
الاقدام وقد شرط في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل
ومقارنا له في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك فباللام نحو جئتك للسمن
ولاكرامك الزائر وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لان المفعول له
انما ينتصب لانه في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه ولن
يتصف بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط وفقد منها خرج عن
الصفة لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فلا يتصور دخوله فيه
واذا كان فعلا لغير من له الفعل الاول فكذلك فعل بعيد الا يداخل تحت
فعل ذلك وكذا اذا لم يقارن الاول في الوجود الفعل الواقع امس لا يتصور
دخوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الا بنصبنا البعيد اقتضاء الفعل
اياه فهو وجه مخالفة الشراح بعبد المنان نوفيده وان المفعول له كما ينصبه الفعل
المتعدي ينصبه غير المتعدي لان المفعول له ليس الا عرضا لقاء الفعل على المذكور كما هو

لعينهم بل يكفى كونه على ما له سواء كان غرضا او غير غرض ولا

جاز خرجت مخافة الشر لان المخافة لا يكون غرضا فان المعنى

له كما يحكى بحيى معرفة خلافا لابن السراج قوله والمفعول معه هو المذكور

بعد الواو الكائنة بمعنى مع نحو استوى

الماء والخشبة وتقديمه من المنصوبات العامة

انما تستقيم على مذهب الاخفش لان المنى

قياسى عنده وعند سيبويه مقصور على السماع

وانما عمل فيه غير المتعدى لانه قد قوى بالواو

فيتعدى اليه كما تعدى بالهمزة وغيرها

من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل لانها فى

الاصل من حروف العطف وانها لا تعمل

والاخفش على ان انتصاب ما بعد الواو انتصاب

مع نحو خرجت معه فمتى زيفوا قوله

بان مع منصوب على الظرفية والخشبة فى

قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف

الا ان له ان يقول انهم اذا اقاموا الواو
مقام مع وكان الواو حرفا
لا يتصور فيه الاعراب
اعربوا ما بعدها اعراب
مع لما وضعوا الا موضع غيرا اعربوا
ما بعده اعرابه
قوله

المحـــــس

من المنصوبات

لعامة الحال وهي بيان هيئة الفاعل
او المفعول به حقيقة الحال هي الهيئة
التي عليها الشئ عند ملابسة الفعل
به واقعا منه او عليه نحو جاءني زيد
راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع
المجئ منه وكذا ضربت زيدا قائما فالقيام هيئة وقوع

عليه من هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل والمفعول به ترتبه اما ان يكون
او مفعولا به لفظا وذلك عندما يكون العامل فعلا صريحا او ما
من الصفات العاملة عمله او معنى وذلك عندما يكون العامل فعل
ما شانك قائما فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل
لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فانه
مفعول معنى لا لفظا لان المعنى انبه على زيد واشير اليه قائما
من معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة وانما قال هي جواب كيف
لانه موضوع للسوال عن الحال فالحري ان يكون الحال مفهوما
في جوابه قوله وحقها ان تكون نكرة كما ان حق ذي الحال ان يكون
معرفة وانما وجب ان يتخالفا لانهما لو تطابقا تعريفا وتنكيرا لامكن ان
يتطابقا اعرابا نزاعا الى عرقهما في الوصفية ووجه اختصاص الحال
بالتنكير هو ان الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك سماها سيبويه
نعتا للفعل اراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل فاجرى
مجرى الوصف للفعل والفعل نكرة لزم تنكيرها
قوله واذا اردت الحال عن النكرة فقدمها عليها

نحو جاءني راكبا رجل وعليه قول الشاعر لعزة موحشا طلل

اعلم ان نصب الحال عن النکرة بدون التقدیم قبیح الا اذا کان
النکرة موصوفة او مغنیة غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام
او مفصولا بینها وبین ذی الحال بالا نقضا للنفی کما فی قولك
جاءنی رجل من بنی تمیم فارسا وقوله لا یرکنن احد الی الاحجام
یوم الوغی متخوفا لحمام وقولك هل اتاك رجل راکبا اذا اردت
الاستفهام عن اتیانه مقیدا بالرکوب وقولك ما جاءنی رجل الا
راکبا وتقول فی غیرها جاءنی راکبا رجل وقبح جاءنی رجل راکبا
ولم یتعرض المصنف لما ذکرناه من القیود تسامحا وتساهلا او
القول بالتقدیم فی کل نکرة والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل
قدیم عفاها کل اسحم مستدیم انما یصح علی مذهب الکوفیین
والاخفش واما علی مذهب سیبویه فلو جعلنا موحشا حالا
عن طلل اختلف العامل فی الحال وصاحبها لما ان العامل
فی الحال هو الظرف وفی صاحبها معنی الابتداء لکونه مبتدأ عنده
والصواب ان یجعل حالا من المستکن فی الظرف من ضمیر طلل وحینئذ
لا یکون هذا من تنکیر ذی الحال وتقدیم الحال علیه فی شیء اذ الحال متأخرة

من صاحبها وهو معرفة واما عند الاخفش فلما كان زيد
طلل بالفاعلية من الظرف صح جعله حالا عنه وحسن تنكيره
او تجب لتقديم الحال عليه وكونه موصوفا بقديم فالحاصل ان تقدم
الحال على ذي الحال قد يكون لازما وقد يكون جائزا اما اللازم فنحو
جاءني راكبا رجل وللجائز كما في قوله جاءني راكبا زيد
وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا
نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا
عند ابن كيسان لان الحال صفة في الاصل والصفة
من التوابع واحسن حالا لتوابع ان تقع بعد المتبوع
والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم ما هو تابع
له واجازه ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة
وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك
والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس
عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب

الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اى ما
بكونها صفة مصدر محذوف
ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اى عامة شاملة
لهم قوله اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل
اى اسم الفاعل اسم اشتق لذات من فعل لا من حيث
هى تلك الذات بل من حيث هو فاعل فى الجملة ويجرى على يفعل
من فعله واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل و
احترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق
لذات من وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجرى على يفعل من فعله
عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل لا انها
لا تجرى على يفعل من فعلها نحو كريم لا يقال الصفة المشبهة
من افعال الطبائع فلا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا لانا نقول
لا نعنى بقولنا فعل احدث بل المراد منه انه بحيث يصح ان يسند
المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما فسر الجريان بالموازنة ليفعل
بالحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة
بعد شئ صفة او خبرا او حالا فاحتاج الى تفسير الجريان

فحصل ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال
دون الماضي وذلك لان الفعل لما دخل على الاسم في الاعراب
الذي هو مستحقه في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له
في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا كما يقال
يضرب والذي بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا
يقال هذا ضارب زيدا عمرا امس لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب
لا على الافعال في العمل فلما لم يوجد في الماضي اعراب من الاسماء لم يعط للاسم
عمل فيه وقد اجاز ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد واصحابنا ذكروا ان باسطا انما نصب الظاهر لانه على الحال
بدليل انك اذا اوقعت المضارع موقعه نحو يبسط يصح ذلك لان الحال
الماضية تحكى على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمرا امس واعلم ان شرط
عمله اعتماده على الاشياء الستة التي اشترطوا للظرف لاعتماده عليها على ما مر في
صدر الكتاب فلا يقال قائم غلامك خلافا للاخفش والكوفيين قوله اسم المفعول
كل اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل لما كان اسم الفاعل اسما مشتقا لذات من فعل
عمل الفعل المبني للفاعل وكذا اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من وقع عليه الفعل عمل

المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط
احد الامرين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون
غلامه مرفوعا بمضروب كما كان يرتفع بيضرب ومضروب في
التقدير جار على يضرب لان اصله مضرب ثم فتح الميم حتى لا
يلتبس بمفعل الافعال فصار مضربا ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع
فصار مضربا فاشبع ضمة الراء فنشأ منها الواو وانما فعل ذلك
لرفضهم بناء مفعل في ابنيتهم الا مع التاء واما نحو مكرم ومعطى فجار
على يفعل لفظا فتقول زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما كما تقول
يكرم ويعطى قوله والصفة المشبهة وهي ما لا تجري على يفعل من فعله
واعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذا شديد
وصعب وما اشبه ذلك مرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين
ومشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع وتؤنث فاجريت مجراها في
العمل فقيل مررت برجل حسن وجهه كريم اباؤه وشريف حسبه ترفع هذه
بالصفة كما ترفع بالفعل وانما قال نحو زيد كريم اباؤه بالجمع دون الواحد
ليكون ارتفاعه بالفاعلية سبيل القطع اذ لو احتمل مع الفاعلية للابتداء نحو زيد

بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان المبتدأ لقيل كريم

اباؤه اذ المبتدأ على عدة الخبر اذا كان هو فان قيل كيف

عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم

قد وجد قديما وكيف جاز ان يبنى الفرع على الاصل اعني اسم

الفاعل قلنا ان هذه الصفة في حكم اسم الفاعل في انها في

الحال الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في

اسم الفاعل كما ان هذا الفعل موجود اقبل زمانك لا يقدح في كونه

حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم

فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد قائم

تريد الحال والقيام قد كان معك قبل حالك بزمان ويدل

على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه امس

قبيح اليوم لم يجز حتى يدخل كان عليه ليدل على ان الحال

محكية وليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو

كان زيد يقوم امس او قائم غلامه ولهذا قالوا ان

هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلذلك

زيد حسن مريدا به سيحسن او كان حسنا قد انقطع قوله المصدر هو
الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه انما سمى المصدر مصدرا
لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي
يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل الفعل مشتق منه
ان المصدر اسم يستقل بنفسه يستغنى عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه
ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان
والمصدر على شئ واحد هو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين
واصل له ولان المصدر له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب
نوع واحد يصاغ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه
المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع لا بد ان يكون فيه الاصل والزيادة
واما ما تمسك به الكوفيون من اعلال المصدر باعلال الفعل وصحته بصحته نحو
قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر
مشتقا وان دل فانما يدل على اصالته في التصرف ولا كلام فيه انما الكلام في انه
الاصل في العمل والمصدر فرع عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان منونا
نحو عجبت من ضرب زيد عمرا وكل فعل له رفع ونصب كان للمصدر ذلك
فان فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ كما تقول من ان ضرب
زيد عمرا لان الفعل والمصدر ربان بمنزلة المصدر في كونهما

نحو اعجبني ان يخرج زيد واردت ان يخرج زيد وبلغني خبر ان يخرج زيد
وان يخرج خبر له فلما كان بمنزلته في الاعراب في هذه المعاني
كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم ما
يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك به كما لا تقول زيدا
ان ضربت قوله ويضاف الى الفاعل ثم اعلم ان المصدر المتعدي
المضاف على خمسة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول
منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظا
ومرفوع معنى ولذا حمل المعطوف عليه والصفة على الموضع نحو
دق القصار وحسنا بالرفع او من دق القصار الحاذق والثاني
ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي
من ان ضرب زيد عمرا والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف
الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان
ضرب زيد وعلى هذا مسئلة الكتاب عجبت من دفع الناس بعضهم
والمضاف اليه ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله الرابع
ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص

الجلاد والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا
الانسان من دعاء الخير اي من دعائه الخير فالمضاف اليه في الوجهين الاخيرين
منصوب معنى لانه مفعول فيجوز الحمل عليه كما في الفاعل اما المبهم
اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل اعجبني ذهاب
فان قلت انه ايضا يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا
على العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد
التوسع فيه فيجري مجرى المفعول به والمصدر لاخذه منزلة المتعدي ولا
كلام فيه وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب
مسمعا وهو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكره المصنف لقلته وشذوذه
ويترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام
مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف وحذف للعلم به ولم
يكن المصدر اسم جنس ولا شيء من اسماء الاجناس يحتمل الضمير وما
يدلك على ذلك انك تقول اعجبني من هذا الامر ظهوره كله كما تقول ان ظهر كله
وانما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل ابدا خبر ومحدث
الخبر اقتضى ما اليه يسند فاذا قدر خلوه عن المعنى [illegible] المصدر

والاسماء كلها لا يلزمها ان يكون مسندا الى شيء وما قوله تعالى وهم

بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأ سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر

مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل وذكر المفعول متروك على

حد افالوجه ان يقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرئ

ويجعل الضمير المضاف اليه للفارس لا للروم ومجال الكلام في ذلك

متسع غير انه يفضي الى الاطناب الممل قوله وللمضاف كل اسم اضيف

الى اسم آخر فان الاول يجر الثاني علم ان الاسم غير اصيل في العمل

انما العمل للافعال والحروف وانما عمل المضاف الجر ههنا لان في الكلام

معنى حرف الجر فقوى بذلك على العمل قوله والاضافة على ضربين

ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية تعرف

نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شائعا في امته غير مختص

فاذا اضيف تعرف فصار بواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه

وذلك لان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما يتنزل المضاف

اليه من المضاف منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال

كذلك يجب ان يمتزج معنى الثاني بالاول ليكون على مرتبة اللفظ

مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص
راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شائعا في اجناس ما يركب
عليه فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة وزال عنه بعض
الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف
المضاف منه التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من
قال في الغالب احترازا من قولهم ثابت الغد وقتيل الطف
فقد قيل ان هذه الاضافة بمعنى في اي ثابت في الغد وقتيل في الطف
لكن الغالب ان تكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد او من نحو خاتم
فضة اي خاتم من فضة لان الغرض فيها تبيين النوع فانك اذا قلت
خاتم لم تعلم اي نوع هو فاذا اضيفت بينت النوع والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام
لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف والتي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ
عبد القاهر رحمه الله انما يقول النحويون في غلام زيد ان بمعنى اغلام لزيد ايضا
لمعنى الجر لان اللام مقدرة كيف والمضاف اليه بين من المضاف منزلة التنوين
فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون فكذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا
بين المضاف والمضاف اليه فلو كان اللام مقدرة ههنا يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف
البتة بين كما لا يحذف اذا اظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا

سوالا وهوان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذ
حذف فايجزبها من ان تكون فى حكم المذكور او فى اعداد للعضمراد كذ
كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن الحرف مبنى فيجوز
عنه بان بناء الاسم المتضمن معنى الحرف من الجائز دون اللازم الا انهم
اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر الجرجانى ان
فى بناء الاسم هنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف
عامل عمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم المقتضى
الا بان يعمل الاسم نظيره فى كونه علة العمل ويعد بها هذا الحكم فلو
بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه فى مقتصده الا ان يراد
فى السوال المضاف اولى منه فى المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف
دون المضاف اليه لانه الذى يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما
قوى على العمل لان تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا لعمله لان المعنى من
ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواتها لما كان
معناها يشتمل على معنى الشرط بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم فالمتضمن على
هذا التفسير هنا المضاف دون المضاف اليه العمل للمضاف يوجب ان يكون المتضمن

غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون ما في
نفسه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولم يتم لنا هذا
الا بان يعطى الاسم حكمه فيجعل مثله في كونه على حين بها هذا الحكم
ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه وجعلناه مثله كونه
حين بها هذا الحكم هو المضاف اذ ان المضاف اليه فالمتضمن للحرف ليس
الا واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه الا
على ما ذكروا فان قيل فعلى ما ذكرتم المضاف متضمن لمعنى الحرف فهلا
بني فالجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاعم والاغلب البناء ما يوجب
مناسبة الحرف والاضافة مما تعارض تلك المناسبة لانها من خصائص
الاسم فلا تكون في الحرف والفعل الا ترى انهم لم يبنوا المضاف
من المنادى والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبت البناء
في مفردهما قائمة او تقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف
ومعاقبته التنوين ينزل منه منزلة التنوين التي علامة التمكن والاسم
لا يبنى مع التنوين فلا اما قام مقامه قوله لفظية اعلم ان الاضافة اللفظية هي
التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمجاهو قبل الاضافة

اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها

اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيدا الان او غدا ويدل على ان

الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال انك تصف

النكرة بالمضاف وتوقعه حالا نحو مررت برجل ضارب زيد وبزيد ضارب

عمرو والحال لا يكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه

التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضميره الى

الحسن حتى كان الحسن قد شاع بجميع اجزاء الموصوف به واذا ارتفع

به الضمير لم يمكن ان يرفع به الوجه ولما احتيج الى تبيين موضع

الحسن اضيفت الصفة اليه يدلك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها

في هند حائل وشاحها وتانيثها في هند جائلة الوشاح قوله

والاضافة تعاقب التنوين ونوني التثنية والجمع انما لم يجمعوا بين

التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين

فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين على اخر الكلمة قوله ولا بد في المعنوية

من تجريد المضاف من حرف التعريف وانما اشترط ذلك لانه لو لم يجرد

لكان معرفا واذا كان معرفا فقد استغنى عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف والتخصيص لان تعريف المعرف

قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل
حسن الوجه فتضف به النكرة لان الاضافة ليست محضة فاذا
اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه حرف التعريف نحو مررت
الحسن الوجه فيتعرف ولا يفضي هذا الى التعريف المعرف لايقال
الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة ههنا لان
في الواحد انما هو بسقوط التنوين التنوين لا يتصور مع اللام
سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط
التنوين ان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى الا
انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما
اضفت افاد التخفيف من وجهين هما سقوط الكناية من المضاف
اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف منها لا يقال
الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام لانا نقول ان اللام
لا يوازي الكناية لثقلها وخفته قوله والضاربا زيد انما جاز
هذا لان هنا نونا تسقطه ويعاقبه المضاف اليه فيكون في
فائدة لفظية كما في قولك ضاربا زيد ضاربو زيد جاز الضارب الرجل

مع انك لا تفيد فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن الوجه من الطا

اذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاعرف

الا ترى تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل

الضارب زيد اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية كما افدتها في المثنى

والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه ذلك بالحسن الوجه ولما

والضاربك والضاربه فسائغ لما فيه من التخفيف باستبدال الضمير المتصل

من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياه فلما اضيف حصل

التخفيف جدا وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب كما

في الفعل قولك ضاربك لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين او النون

ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني ضاربا وضاربون كراهة

اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه تبعا له اجراء

للباب على وتيرة الاطراد فاذا قلت الضاربك مثلا فالياء لا يكون الا

ضمير المجرور هذا ما اختاره الزمخشري ومال الامام عبد القاهر

الى انه ضمير منصوب بمنزلته في تضربني قوله والاسم التام انما ينصب

النكرة التمييز لانه لابهامه يقتضي ما يبينه رفع الابهام عنه

الاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول من
اسماء الفاعلين والمصدر الا يرى ان راقود في قولك راقود خلا اسم
قد تم اي امتنع من الاضافة لما فيه من التنوين ومبهم يحتمل واحدا من
المكيلات فنصب خلا لاقتضائه اياه ومشابهته بضارب بالتنوين
في انه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين و
كذلك منوان سمنا وقفيزان برا قد تما بنون التثنية وهما يحتملان من
اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان فنصبا ما بعدهما
كما نصب ضاربان زيدا وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو يحتمل
من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون على هذا لي ملؤه عسلا
ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة
فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطي الى الضمير يمنعه من جر درهم
فهذا هو الاسم التام ثم ان الاسم التام قد يكون ازلا وقد يكون زائدا
فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا راقود
خلٍ وفي منوان سمنا منوا سمنٍ واما الثاني فهو التام بنون الجمع او الاضافة
اذ ليس لك ان تقول في عشرون درهما عشرو درهمٍ لان عشرون اسم مفرد موضوع

المضاعف عشرة ولئن يجتمع على حد مسلم ومسلمين اذ لو كان
كذلك لكان ان يقع عشرون على ثلثة عشر او يقع ثلثون على ثلثة
ثلاث مرات كما يقع المسلمين على ثلثة انفس فلما اختص عشرون
بعشرة مرتين وثلثون بثلث مرات ثلث عشرة علمنا انه اسم صيغ
مع الواو والنون لهذا العدد المخصوص واذا كان صيغ مع الواو
والنون يمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا قيل انه كالمركب
الاضافة لانك لا تقول في ملؤه عسلا ملوء عسل لانه مضاف
الى المضمر ويمتنع ان يضاف الشئ مرتين اذا عرفت هذا فاعلم
ان تمثيله التام بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع كف سحابا
فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين ههنا اعني كف لا ابهام
فيه فيرفع وانما الابهام في قوله موضع مضافا الى الكف اذ المقصود
بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف و
اضافته اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما يمنع اضافة المملوء
قولك ملؤه عسلا فان قلت ان الموضع حل لا تتم به المعنى الذي
كان التمييز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك من لفظ الكف او تضيفه

الكف قلنا لان ذلك الملؤ لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شئ مخصوص
كالاناء او الى ما هو موزون او معروف كالرزق وغيره فاذا ايراده في تمثيل
اولى منه في تمثيل التنوين اذ العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة
لا الاسم الذي فيه التنوين لان اعمال الاسم التام مشروطة باقتضائه
التمييز لابهامه ولا شك ان المقتضي للتمييز هنا هو الموضع مضافا الى الكف
لا الكف اذ لا ابهام فيه ويدلك على هذا انك اذا اجتنبت بالكف منونا غير مضاف
اليه لفظا او تقديرا نحو ما لفلان كف مثلا لم تقتض التمييز البتة و
انهم شبهوا موضع كف سحابا بضرب زيد عمرا فقوا ان يكون العامل للمضاف
المشبه لا للمضاف وقال الشيخ عبد القاهر ان سحابا هنا قد انتصب من
وجهين احدهما بتوسط التنوين والثاني بالاضافة وهذا ايضا عجيب منه لانه
اراد ان العامل في التمييز هنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة
ايضا فهذا يؤدي الى اعمال العاملين في معمول واحد هذا مع انه غير معقول
لانعقاد الاجماع بينهم على رفضه الا ترى انه لو ازدحم عاملان على معمول
واحد فالعمل للاقرب منهما لا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل لا على
للتنوين هنا يصلح لما بينا ان اعمال الاسم التام انما يكون بمقتضاه لابهامه وقد اشترطنا

التميز هو الأعز المصنف من جملة العامل هنا هو الاسم المنون
لان التميز كما جوز ههنا النصب وجهين جعل المصنف الاقرب
عاملا على ما هو المذهب الصحيح في ان المقتضيين اذا ازدحما على معمول
واحد فالعمل لآخرهما وجد الا ان ذلك خبط يظهر بادنى تأمل
فيما ذكرنا فافهم ويقال للثلثة الاول مقادير فان قلت كيف قال
ويقال للثلثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة
والكيل والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه
التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية ونون الجمع والمضاف
ثم قال ويقال للثلثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين ونون التثنية
ونون الجمع وللاخير مقياس اي المضاف فيما ذكره من المثال وانما
سمي مقياسا لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما
عندك من العسل بملء هذا الاناء وكذلك مثله رجلا
لي منوان سمنا فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوين
ولم نقسه لبنى قوله والتمييز رفع الابهام عن المفرد
كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة

فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع من قبيل المفاريد وقد يذكر ويراد به مايقابل المضاف وقد يذكر ويراد به مايقابل المثنى والمجموع والمراد منه ههنا هو الاول لكونه مذكورا فى مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التميز رفع الابهام ثم ان الابهام امّا ان يكون فى الاسناد او فى احد طرفيه فالمميز الاول سمى تميزا عن الجملة ويأتى بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام ههنا فى اسناد الطيب الى زيد لا فى الطيب على انفراده ولا فى زيد على الانفراد والمميز الثانى يسمى تميزا عن المفرد ويأتى بعد تمام الاسم نحو عندى راقود خلا فالابهام ههنا فى الراقود لا غير فارتفع لقبوا

الباب الثالث فى العوامل اللفظية السماعية

وهى على ثلثة اصناف انما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف هى الاصل فى العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لاصالتها فى العمل لان الاسماء انما تعمل لمشابهة الافعال

او الحروف فهي في العمل متاخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق
القياس او غيره ثم قدم من الحروف العاملة ما هو العامل في الاسم على
ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة ذلك ثم قدم من العوامل في
في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقديم
الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب
لكون الجار عاملا بلا شبهة بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان
ان الناصب هو هذه الحروف والفعل في قوله عامل في الجملة تجوز و
تساهل اذ المراد عامل في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من حيث
هي الجملة لا يستطيع ان تكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي الجملة
حيث ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل قوله واما الجار فسبعة
عشر الحروف الجارة موضوعة لافضاء معاني الافعال الى الاسماء
وكلها مشتركة في افادة هذا المعنى الا ان جوهرها يختلف بها في
معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة تريد ان مبدأ
الخروج كان من البصرة وقد تكون من للتبعيض في اخذت من المال اي
بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان الاموال مبدأ

الحذف كما ان قولك خرجت من البصرة يؤذن بان البصرة مبدأ خروجك
الا انها في الاموال افادت البعض ايضا اذا كان ذلك ممكنا ولم
في قولك خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها اذ
[illegible] يكون الشخص خارجا وغير خارج قد يكون للبيان في نحو عشرة
من الدراهم لان العشرة قد يكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم
بين ما هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وهذا
اقرب من معنى الابتداء اذ جعل مبدأ اجتناب الرجس هو الاوثان وتكون مزيدة
في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رأيت من احد خلافا
للزيادة على قياس من خولها على المرفوع لان حروف الجر موضوعة لمعنى
حيث توصل الافعال الى الاسماء فكان حال الزيادة تابعة لحال الاصل
قالوا ومن هذه مع انها مزيدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال
السيرافي اذا قلت ما جاءني من احد معناه من واحد الى اقصاه ولهذا قالوا
للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها فيما جاءني من احد زيادة محضة لتأكيد
معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد وبين ما جاءني من احد لافادتهما معنى الاستغراق
لان المصدر اذا اقترن به حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق البتة لان النكرة في موضع النفي تعم اذا لم يقوما [illegible]

ثم اذ لا تقول ثم ماجاءني احد بل اثنان اما في ماجاءني من رجل
فليست بزيادة محضة حيث افادت الاستغراق الا يرى انك
لو قلته بغير من لم يفد الاستغراق قطعا بل يحتمل له اذ صح في
ماجاءني رجل بل رجلان يشهد بذلك فمن صرف الكلام الى
الاستغراق وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التاكيد صرف
صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا السر استشهد المصنف في الزيادة بماجاءني من احد
دون ماجاءني من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراه
مستمرة ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن
مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قوله والى لانتهاء الغاية
في المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير
الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم وحتى في معناها الا انها تغاير بها من وجوه وهي ان
مجرور حتى اما ان يكون ما ينتهى به المذكور نحو اكلت السمكة حتى
راسها فان الراس به ينتهى السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح

فان الصبح عنده ينتهى الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرور حتى ما
يكون اخر جزء من الشى او ما يلاقى اخر جزء منه وذلك لان الفعل
المعدى بها الغرض فيه ان يتقضى ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى ياتى
غايته عليه كذا ذكره الزمخشرى فى مفصله ولا يجب ان يكون مجرور الى
كذلك ومن ثم جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها
وان مجرورها داخل فى الحكم ففى مسئلة السمكة قد اكل الراس فلا يجوز
ان يكون الاكل قد انقطع عند الراس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها على ما
ليس باخر جزء من الشى وما يلاقى اخره وهذا لم يجز على ما مر وان الى تدخل
على المظهر والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر
فلا يقال حتاه وان حتى لا يلزم بها الجر فتكون عاطفة ومبتدأ ما بعدها
بخلاف الى اما العاطفة فنحو ما جاء فى القوم حتى زيدا فكذلك
الجر وانها تخالف سائر حروف العطف فى ايجاب مجانسة ما بعدها
لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والدلالة على احد طرفى الشى فلا
يتصور ان يكون احد طرفى الشى من غيره ولهذا قالوا انها اما
للتعظيم او التحقير نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة

اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وظرف له وان اخذ من اعلاه فادناه

غاية وظرف له واما الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء حتى هند

خارجة او حتى خرجت هند وقد جاء في مثله السمكة الوجوه

الثلاثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها عاطفة والرفع

على كونها ابتدائية والجر بحث في حتى اسهابا واما في

فهي للظرف ويقال للاشتمال نحو المال في الكيس ونظرت في

الكتاب فالمثال الاول من الاعيان والثاني من المعاني واما الباء

فهي للالصاق نحو به داء اي التصق به داء وخامره اي خالطه

منه مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان

يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله فالباء للقسم حقيقتها الالصاق

القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما حذف الفعل توخيا للاختصار مع

الاستعمال وردها للاختصار من رفع الالتباس اذ لو قلت اقسمت

بالله لجاز ان تكون مخبرا لا مقسما به وقد وقع موقعه الواو بعد حذف

الفعل لذلك نحو والله لا فعلن كذا ولا يجوز اقسمت والله وابدلت منها التاء

في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم تبدل التاء

عن الواو نحو تالله لأكيدن أصنامكم وابدل التاء من الواو كثير في كلام
نحو تجاه وتراث وتخمة واصلها وجاه ووراث ووخمة ثم
الباء لاصالتها في افادة معنى القسم تستبد عن اخيتها بجواز اظهار
الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو بالله وبه لأعبدن
وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحياتك اخبرني فهو استعطاف
للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والواو لكونها فرعا عن الباء لم تدخل
الا على المظهر والتاء لكونها فرعا عن الواو لم تدخل الا على اسم واحد وهو
الله وقد تكون للتعدية نحو ذهبت به أي اذهبته وانفلتت
التعدية في اوجهها الأخر قلنا نعم الا انها في سائر الاوجه قد افادت
مع التعدية معنى آخر وههنا لم تفد شيئا سواها فلهذا عد المصنف كونها
للتعدية قسما مفردا وتكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم واداة وصلة
للفعل مكملة اياه وللمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر أي معها قال الواو
والفرق بين الباء ومع ان مع تثبت المصاحبة ابدا والباء لا تستدل منها فقد تزاد
في المنصوب نحو قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم على أحد التأويلين في المرفوع نحو كفى
بالله وزيادتها في المنصوب اقيس منها في المرفوع كما سبق من اللام فهي للاختصاص
وقال عبد القاهر اصل اللام ان يكون للتمليك نحو المال لزيد

وقد يكون للاستحقاق المجازي نحو الجل للفرس فإنه لما اختص به
ملابسة له أجري مجرى الملك وإن كان الفرس مما لا يملك وعلى
هذا جاءني أخ لزيد وابن له وقد زيد في نحو ردف لكم وأما رب فللتقليل
قال سيبويه إن كم في الخبر نقيض رب والمقصود أن رب للتقليل وكم
للتكثير تقول رب رجل رأيته وأنت تريد أن تقلل ذلك هذا أصلها ثم كثر
عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل أنهم يستعملونها في موضع المدح
وعلى المأثر شعر ألا رب يوم لك منهن صالح * ولا سيما يوم
بدارة جلجل * وإنها تنفرد عن سائر حروف الجر بأشياء منها أنها
يصدر بها الكلام فيقال رب رجل جاءني ولا يقال جاءني رب رجل
وذلك لأنها للتقليل والتقليل والنفي من واد واحد والنفي له صدر
الكلام ألا ترى أنهم يقولون قل رجل يقول ذلك إلا زيد بمعنى ما رجل
يقول ذلك إلا زيد وإنما اختص النفي والشرط والاستفهام بصدر الكلام
لأنها معان دخلت الجمل لتغيير معناها فوجب أن يصدر العناية
ذكرها أولا لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك
لأنها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة واختصاصها بالجنس

معنى التقليل فيهما ولهذا حكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة وهذا لانه
ما اريد به شئ معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شئ ما فلهذا اعتبر بالنكرة
مجازى فلو كان معينا كما في قوله لى مثله رجلا لجاز ان تقول ربه
رجلا كما جاز لى مثلك رجلا ومنها ان فعلها الذى تسلطه
على الاسم يجئ محذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر
ذلك لدلالة الحال عليه لانك اذا قلت رب رجل تفهم كان المعنى رب
رجل ادركته او لقيته والحال تدل عليه فحذف كما حذف في مع الباء
بسم الله ولا يظن ان لقيتهم هو الفعل المسلطة هي اياه على الاسم لانه
مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا رب مسلطة اياه عليه لزم كون الشئ فاعلا
ومفعولا معا ومنها ان مجرورها يلزمه الصفة اذا كان مظهرا اما
بالجملة كما مر واما بالمفرد نحو رب رجل جواد قالوا وانما يلزم الوصف
عوضا عن الفعل وقيل انما لزم مجرورها الصفة لتكون عوضا عن الفعل
انما لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل لان رجلا قائما مثلا اقل
من رجل وحده ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل كريم
لقيته فمجازها بالذي لقيته قليل لا تعلم الذى استقبلت فيها بعد قليل او كثير وما في لها

(ربما يود الذين كفروا) راجع الى المعنى المضى لان ما اخبر به
فيما يستقبل لصدق الوعد وتحقيقه بمنزلة موجود حاصل
رب وقد بقي ههنا سؤال وجواب لا بد من ذكرهما وذلك انك
اذا قلت رب رجل كريم ادركته مثلا كان رب رجل صلة
الى الرجل وادركت فعل متعد بنفسه فكيف يقال انه
رب ولم يوجد حرف جر اتصل بالفعل المتعدي الا وقد
حكم بزيادتها ولا يمكن ادعاء زيادة رب اذ لو قيل بانه
والجواب انها حرف جر وقع في الكلام على حذو من اذا كانت
لاستغراق الجنس نحو ما رأيت من رجل في انها مفيدة فانها
وان لم تكن قد اوصلت فعلا الى الاسم الا ترى ان الفعل
قبلها يتناول الاسم بنفسه لكنك اردتها افادة معنى
غير مستعد وهو استغراق الجنس كذلك تدخل رب الى الاسم
الفعل الذي قبلها متعديا بمعنى آخر غير المتعدي وهو التقليل و
التشبيه واخواته على نحو الاستعلاء وتكون اي رب حرف
تارة اسما مضافا ... نحو جئت على ...

حرف جر لا يصالها الفعل الى الاسم وهذا زيد على السطح

زايصالها معنى الاستعلاء المقدر في الاسم قولهم عليه دين تجاوز

عن معنى الاستعلاء الغياب نيل قولهم ركبه دين اما الثاني

فنحو قوله عدت بمن عليه لعد ما تم ظمؤها اسن علاه اذ لو

حرفا لما دخله الجار واما عن فهي للبعد المجاوزة وتكون ايضا

حرفا واسما اما الاول فنحو رميت عن القوس على معنى ان السهم

بعد عنها وجاوزها الى غيرها ونحوه اخذت عنه العلم لان

العلم قد تعدى اليك وفيها معنى من وزيادة معنى المجاوزة الا

تراها تدل في رميت عن القوس على ان مبدأ الرمي منها قال

عبد القاهر وكل موضع لم يصلح الا معنى التعدية كان

مخصوصا بعن فلا يجوز ان يقال اديت الدين من يد لان

هذا موضع التعدي فقط واذا كان موضع يجب فيه ان يكون متمحضا

للتعدي جاز ان توقع فيه ايهما شئت نحو قولهم سقاه به عن العيمة

بعدت عنها وجاوزته حكمها الى الري وان شئت قلته بمن عن معنى

من جهة العيمة ومن على هذا انكا موضع يناسب المجاوزة لم تقع فيه

ان فضل الحق هما قد انفصل عن صاحبه اليه وتعداه اليه انما تريد ان
فضل زيد بدا من هذا الموضع واما كونها اسما ففي نحو جلست من عن يمينه
اي من جانبها واما الكاف فهي للتشبيه ويكون حرفا في نحو قولك الذي كزيد
اخوك ويدل على كونها حرفا وصلهم الذي به ولو كان اسما لما جاز ذلك
اذ لا يقال الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا
جئت بالحرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا يفارقه فاعله فيكون
جملة ويكون المعنى الذي حصل كزيد انما لا يقال التقدير الذي هو
كزيد على حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف اذا حرفا بل اسما جارا
مجرى مثل لان ذلك قليل غير متسع فلا يجوز ان يقاس عليه فانه
اللهم الا في ضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذي بالكاف جائزا في
حال السعة علمنا انه حرف جر وقد يكون اسما في نحو قوله يضحكن
كالبرد المنهم اي عن مثل البرد المذاب واما مذ ومنذ فانهما
لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته منذ يوم الجمعة تريد ان مبدأ
انتفاء الروية يوم الجمعة فمنذ حرف اوصلت الفعل الذي قبلها الى
الاسم بعدها وكذلك مذ تقول كنت عندنا مذ الليلة اي استقرت

لكنونتك عند نامذ الليلة وقد تكونان اسمين فيرتفع ما بعدهما ويكونان
معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى
اول الوقت الذى انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة وهو بمنزلة من الجارة فى ان
الغرض هى الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا لا تحسن النكرة بعدهما لو
قلت انت عندنا مذ وقت ما مثلا لما افدت بكلامك هذا اما
كفت الضرورة اذ كل واحد يعلم ان ابتداء الكون كان فى وقت ما
والثانى ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رايته مذ يومان كانك قلت امد
ذلك يومان او اول وقته واخره يومان فلا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب
العدد ولو قلت مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت واخره جاز على تاويل
ما رايته مذ اثنتا عشرة ساعة او عشرة ساعات مثلا والفرق بينه وبين ما
اذا كان المراد منه اول الوقت دون اخره ان الرؤية فى هذا الوجه
لم تنتف يوم الجمعة بوجه ولم تحصل فى جزء منه فهى منفية فى جميع اجزائه
وفى الوجه الاول اعنى الذى يكون المراد منه اول المدة دون اخرها
كانت الرؤية قد انقطعت يوم الجمعة ويدل على انك رايته فيه ثم قالوا
ما فى المجرور والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان الكلام فى الجر

على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين احدهما مارايته وكلمة
مذ يومان لان مذ مبتدأ ويومان خبره كان المعنى ما رايته
امد ذلك يومان كما تقول ما رايته وايام البين طويلة ولهذا لم
تخلل العاطف بين الجملتين نحو مارايته ومذ يومان كما ساغ ذلك
مع ما فسرناه به من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذي
قبلها لانها تفيد التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما
رايته ولم تقل مذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم الزمان
الماضي واذا قلت مذ يومان قيدت فلم يجز دخول العاطف كما
في الشرط والجزاء وغير ذلك وانما قال المصنف رحمه الله نحو
مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي اول الوقت كما
ذكرناه واذا كان كذلك فللمتوهم ان يتوهم امتناع الجر في نحو
ما رايته مذ يومان فازال المصنف هذا التوهم وذكر ان الجر
غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت الى انتفاء الرؤية مبتدأ من الزمان
المقدار وانه يوازن لهذه المدة مبتدأ من اوله ومنقطع عند
اخره رفعت ولو اردت ان مبدأه اول هذه المدة الى الوقت

يكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا تمسحه بها لانك تريد
كائن بعد ولم تبلغ غايته حرف فقلت ما رأيته مذ يومين يريد
انتفاء الرؤية انما هو في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم
يثبته بعد بل هو باق ممتد واما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف
جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر شعر حاشا ابي
ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد رحمه
الله انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاءني القوم حاشا زيد
اي جانب بعضهم زيدا واما خلا وعدا فهما للاستثناء
ويكونان حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور
الاول ومنصوب على الثاني على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاءني القوم
خلا زيدا وعدا زيدا اي عدى بعضهم زيدا ومثاله قولهم جاءني
القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لم يتصرف في
هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف
ادخلت ما على عدا وخلا نصبا البتة لتمحضهما فعلين اذ ذاك ولكن التامل الصادق
في موادهما وموارد استعمالهما يشهد لما التي تصلان بها انها لا تخلو من ان
تكون مزيدة او مصدرية مع علم القائل بغيرها فان كانت مصدرية فلا بد ان يكون الواقع

الا اتى الفعل فاذ قلت جاءنى القوم ما عدا زيدا كان التقدير جاوز
بعضهم زيدا وربما يجيء بمعنى عدا والجر زيدا على الجر ونحو ما عدا زيدا كما مزيدة فيجب الفعل
بتأويل الحرف انما ينصب خير ونحو انما وربما واذا ادخلت على الفعل
او لا نحو ما ضرب ما يضرب فوقه واما ما ينصب المفرد فسبعة الثاني ما ذكر
النيابة الواو بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة قد سبق ذكر الاختلاف
المفعول معه وان ما عليه الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل المتقدم
بواسطة الواو ويعضد ذلك انه لا يجئ منصوبا الا وقد تقدمه
او معناه فلو كان الواو بنفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه
ولذا لا ينتصب في نحو كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب الا ان العمل
للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل ومعناه شرطا لعمل الواو
فلا يعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو ان لا تعمل والشرط
يجري مجراه عامل فان تجعل العمل للفعل الذي له تاثير فيه اولى من ان
تجعل العمل للواو الذي لا تاثير له فيه على ان المصنف جعل اللازم
فيما تقدم من معمول الفعل وههنا عد الواو عاملا ولعل ثم ما ذكر
في النيابة لدفع هذا التناقض فيه نحو والذي يا او المتوصيا والله اعلم

اعلم ان الثلثة الاول هي لنداء البعيد او ما هو بمنزلة من نائم او ساه
والاثنان الاخيران لنداء القريب قيل ان يا قد يستعمل فيهما وقد
اهمل ذكره وا هي مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء صورة
ان لم تكن بنداء حقيقة قوله ينصب المنادى اذا كان مضافا
ذكر جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت اريد
او اعني عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد نبهت
على انك تقصد منادى يتوجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين
ان المعنى بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد او اعني عبد الله
فنصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال
حذفا لازما سادا بيا مع افادته معنى النداء والتنبيه مسده تفاديا
بذلك من الالتباس بالخبر وقال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله
فكانك قلت يا اياك اعني وانما قال يا اياك ليدل على النداء واياك
على الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغائب الا انه
ههنا ينزل منزلة كاف الخطاب اعني ليدل على ان الناصب
هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العمل لهذه الحروف

امر للفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل
المضمر وذهب الاخرون الى ان العامل هو حرف الندا لنيابته
مناب الفعل ويعضده انهم اجازوا الامالة في حرف الندا لانه
انه نائب مناب الفعل وسادسه لما جاز فيه الامالة اذ
لا سبيل للحرف اليها ويدل عليها ايضا تعلق لام الجر به في
نحو يا لزيد واللام لا يتعلق الا بالفعل ولهذا عبر بعضهم انه
ضميرا ومال عبد القاهر رحمه الله الى هذا المذهب قوله
او مضارعا له نحو يا خيرا من زيدا لمشابهته بين هذا و
المضاف من ثلاثة اوجه وهي كون الاول عاملا في
الثاني لان من لا تخلو من ان تجعل متصلا بزيد ام لا
كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول به مثله
في مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني
قد انجر بالاول كانجرار المضاف اليه بالمضاف وان الثاني
من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول
قد تخصص بالثاني تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة

متحققة في قولهم يا ضاربًا زيدًا او يا مضروبًا غلامه ويا
حسنًا وجهه الاخر والثاني دون الاول والثالث في قولهم يا ثلثة
وثلثين اسم رجل قوله او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ
بيدي رجلا ههنا نكرة لانه لا يقصد به واحد بعينه بل كل من
تاخذه بيده فهو المنادي قوله واما المنادي المفرد المعرفة فمضمو
قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه وهو وقوعه
موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا ان
المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن
فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم
يبن لانتفاء علة البناء فيه حيث لم تقع موقع كاف الخطاب و
في قوله يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة
ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما
تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف
من حيث انك اذا اقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان
لرجل بلام التعريف فاصبح واحدا بعينه اختلف اصحابنا في العلم هل يكون باقيا على

امر الا فقد ذهب الاكثرون الى انه نكرة جعل جنسا نحو يا من يا الزيدين

كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والا

لكان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم

يا الرجل وذهب الآخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع

التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحروف النداء واللام

ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة نحو

يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في

المفتاح فتحقق ولكن محله النصب لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة

لعرف علة البناء في المفرد المعرفة علم انه وان كان مضموما لفظا لكن

حكم على محله بالنصب كما في سائر المبنيات اذا وليتها العوامل ويدل

على كونه منصوب المحل جواز النصب في صفته نحو قوله يا عمر الجواد فان

ان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب

امس الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل

وان كان مكسورا لفظا وعلى هذا سائر المبنيات فان التوابع التي

تصاحبها محمولة على المواضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في و

المنادى حملاً على اللفظ وان لم يجز ذهب ابن الدائر بالجر وهؤلاء

الظرفين لان الضم لما اطرد في كل منادى مفرد معرفة اشبه

في الظاهر ما يرتفع بالفعل نحو جاءني احمد فاجيز الحمل على لفظه كما في المعرب

ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كل ما كان ظرفاً مثلاً كامس يطرد

فيه البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادى المبني

مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب وهلا منعوا ذلك منعهم في

الضمائر لانها لا توصف بحال البتة قلنا انه وان وقع موقع كاف

الخطاب الا انه لم يجر مجراه في كل حال ويدل على ذلك انهم قالوا

يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم

نظراً الى الاصل اذ لم يكن للمنادى من اعلام الخطاب في الاصل

واياك فالحاصل ان الشيء اذا شبه بالشيء لم يجر على سننه في كل

حال ومما ينخرط في سلك الصفة في تجويز الرفع والنصب حملاً على اللفظ

والموضع التاكيد وعطف البيان وما فيه الالف واللام من

المعطوفات نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشراً و

يا زيد والحارث والحارث وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام

المبني قد اعطي بينهما من المعرب لان عملنا بمذهب ابي الحسن

في جعله العامل في الصفة كونها صفة كان ابين لكون الحركة

الاعراب هكذا ذكره عبد القاهر رحمه الله وانما امتنع حرف النداء

اي وبين صفته تعويضا لاي عما يستوجبه من الاضافة فوقع

تدخل يا على ما فيه الالف واللام الا على اسم الله وحده تنبيها

الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع ادخال حرف النداء على ما فيه

الالف واللام وانما جاز ذلك في اسم الله لان الالف واللام

كانا لا يفارقان الاسم مع انهما عوض من همزة اله فصارا كانهما قد نزلا

منزلة بعض من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في

غيره لان قطع الهمزة مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا عن

الهمزة الاصلية الا انها لم يخلع عنها معنى التعريف رأسا فوصلوا

واما في النداء فقد تجردت للتعويض منسلخا عنها معنى التعريف

لان التعريف الندائي اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية

فقطعت فق فان وصفت المنادى المضموم بابن وهو بين

علمين اعلم ان الابن الموصوف به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين

لمين كان حقه ان يبني مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شئ واحد
لحضرموت وذلك لان الابن لا ينفك عن الاب كما انه لا ينفك
عن كونه ابنا فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث
بمنزلة شئ واحد فاتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم يعكس لان
الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهي النصب
لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهي بنائية اتباع الحركة البنائية
الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثرون وذكر
بعضهم انه فيه نظر لان الفتحة في نون ابن في قولنا يا زيد بن عمرو حركة
الاعراب والحركة في دال زيد حركة الاتباع الا ترى ان صاحب الكتاب
شبه هذا بابنم وامرء فكما لا شك ان حركة النون في امرء حركة الاعراب
لكن يكون حركة ابن حركة الاعراب لم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا
واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا اسما واحدا الغرض
منهما الاول افاعوى الثاني عن مقارنة اللام كما في نحو بعلبك فقوله
بنيا المنادى مع الابن على الفتح للثاني محمله على ما عليه الاكثرون من
بنائهما على الفتح ولك ان تصرف البناء في قوله بنيت المنادى والابن اي

المنادى حال مقارنته بالابن وانما لم يجوزوا الاتباع فيما لم
يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا و يا رجل ابن زيد
لان القياس ان لا يجوز الاتباع في كلمتين انما هو في كلمة
واحدة نحو منحدر الجبل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا
لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل
نعت كالجزء من الموصوف لانا نقول ان من الصفات ما هو اشد
امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا
فلذلك الاتصال والامتزاج تنزل منزلة الجزء من الموصوف
والابن اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم كان له من
الاختصاص بموصوفه ما لا يكون لغيره اذا لم يكن بين العلمين
لان الرجل اذا اريد نسبة الى ابيه فاكثر ما تكون هذه النسبة
ان يذكر كل واحد منهما باسم العلم وكذلك اذا لم يقع بين
علمين الا ترى انه لا يجوز ان يكون ابناء لا يكون ابن اخ السائل
يدل على شدة اتصال الابن اذا كان واقعا بين علمين بموصوفه انه
اسقطوا التنوين من غير الذي هو مثل زيد ابن عمرو وكذلك الرضى بن

اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا قوله وان لم يقع بين
علمين كان كسائر الاسماء المضافة اي كان الابن كسائر الاوصاف
المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح
قوله وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام الجارة تفتح مع المنادى
وتكون للاستغاثة او للتعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر يا
لله للمسلمين وانما فتحت اللام مع المدعو وكسرت مع المدعو اليه فرقا
بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزل
المنادى على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع الكاف
نحو لك ومع المظهر تكسر نحو لزيد وانما فتحت مع الكاف لان الاصل
في الحروف الواردة على حرف واحد ان يبنى على الفتحة التي هي اخت
السكون في الخفة لان البناء على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة
في المظهر فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت لقيل ان زيدا لهذا
يعني ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام للابتداء او بانه مختص بهذا
واللام للاختصاص فهذا الالتباس لما كان زائلا مع المضمر لاختلاف صيغتي المرفوع
والمجرور في قولك ان زيدا لك وان يداك لا ... لم يحتج الى تركه استعمالها على الاصل وهذا

تفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا نحو يا للمه فكانك قلت البصر ماذا يا
حسنه تناديه وتقول تعال فانت عجيب الشان لا يعرفك كل
قوله وقولهم يا للبهيتة بالكسر هذا جواب عن سؤال عسى ان يورد
على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب تقول يا للبهيتة
بكسر اللام والجواب بان المنادى متروك كما في قولهم يا بوس لزيد
والمعنى يا القوم للبهيتة اى احضروها وشاهدوها والبهيتة
وهذا من امثالهم وفي معناها قولهم يا للعضيهة ويا للافيكة قوله ورخم
المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف في آخره على سبيل
والاعتباط كحذف الابل وغيره من غير علة وهذا ايضا حذف عن آخر
الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاوز الساكنين او
ذلك وهو مأخوذ من قولهم امرأة رخيم وهي التي يكون كلامها
محذوف الفضول فيكون موافقا لهذا الحذف للمسمى ترخيما وقيل انها
تكون لينة الكلام خفيفة الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم
رخاما فسمي هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيل
انما اختص بالنداء لان النداء باب التغيير فالتغيير يعلق بالتغيير كما

اما يكون للامر المهم فالمنادى يؤذن بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل
التوقف بما يتم الكلام له شرايط احدها ان يكون الاسم علما
وذلك لشهرته لئلا يلتبس الثانية ان يكون زائدا على ثلثة
احرف ليبقى بعد الحذف ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا
ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال في المسمى بعنق
يا عن قالوا لان في الاسماء ما يشاكله نحو دم ويد وقال اصحابنا ان
هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة من القياس فلا يحسن ان
يقاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف
لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة
واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت غير المنادى والرابعة
ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون بعد على المناقب والاوصاف
وجب ان يذكر على وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا
ذلك لان المستغيث لا يامن من نوع تعلل من المستغاث به لالتباس
عدم التفهم وذلك اما حقيقة منه او بطريق التجاهل فيعن الحد
الترخيم ولم يتعرض المصنف لذكر الشرايط الثلث الاخيرة لاشتهارها فيما

في المفرد الا اخرى وان بقي تحذف المدة ايضا نحو يا منصُ

في منصور على اللغتين وان كان في اخره زيادتان في حكم زيادة

واحدة حذفتا معا نحو يا مروَ بالضم والفتح في مروان قوله

الا ما كان في اخره تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة

على الثلثة والعلمية وانما لم يشترط هذان الشرطان لان

العلمية انما اشترطت لان لها تاثيرا في الحذف من حيث

ان العلم كثير الاستعمال يقبل العلمية ومن حيث انه

لا يلتبس واذا كان الحذف في تاء التانيث لم يفتقر الى هذا الشرط

لان تاء التانيث في الكلام في حكم كلمة زائدة فحذفه اهون ولذلك

لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لا يلزم اجحاف في الكلمة لم

يكن قبل الترخيم اذ الاجحاف واقع قبله لان تاء التانيث غير منفصلة

مبني عليها الكلمة قوله يا ثبَ اقبلي واقبلي على خلاف المعين ثبة

اذا كان اسم رجل قالوا ان يقال يا ثبُ اقبل واحد الشرطين مفقود

وهو الزيادة على الثلثة واذا كان بمعنى الجماعة قالوا ان يقال يا ثبَ اقبلي ولكن الشرطين مفقودين

ثبة جاء فيه الفتح والضم قوله والا المستغاث الاستثناء منقطع مستثنى عن مرخما اذا

استثناء الا ان الاسم المستثنى مصروف عن المستثنى منه او من
ثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا
سمي استثناء لانه ضوعف به الخبر وشفع ان كان الاول مثبتا
بالنفي وان كان منفيا شفع بالاثبات على ما ترى قوله وهو المخرج
الشيء عن حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا
فقد اخرجت زيدا عن المجيء الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل
فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء كالحمار
في قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه مخرج عن حكم
دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل في الحكم فكيف خرج قلنا المراد
بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه قوله والمستثنى
ينتصب في الكلام الموجب التام اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون
في الكلام الموجب او غير الموجب والمعني بالموجب ما لم يصدر باحد
الاشياء الثلثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب ما صدر
باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من الاستغراقية
تراد في النفي والنهي تزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله

الكلام موجبا فلا بد ان يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوبا
نحو جاءني القوم الا زيدا وانما ينصب لانه قد شابه المفعول لكونه
فضلة يجي بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان
العامل فيهما الفعل بتوسط الحرف والمص جعل الحرف ههنا عاملا
كما جعل الواو ثمه عاملا وان كان العمل في الحقيقة للفعل على ما هو
المنصور من مذهب النحويين وان كان غير موجب فلا يخلو من ان
يكون تاما او غير تام والمعني بالتام ما كان المستثنى منه مذكورا فيه
فان كان تاما فلا يخلو من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه
اولا يكون فان كان مقدما فالمستثنى منصوب ابدا لامتناع البدل
لان البدل لا يتقدم على المبدل منه نحو ما جاءني الا زيدا
احد وان لم يكن مقدما فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس
المستثنى منه اولا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا
نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية اذ البدل مشروط
فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه وان كان من جنس
المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل نحو ما

جاءني احد الا زيدٌ والا زيدٍ اوما مررت باحد الا زيدٍ او الا زيدٍ

وما رايت احدا الا زيدا او ههنا لا يجوز الا النصب لكنه

يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل لان الكلام ههنا

لو حملت على الاستثناء كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها

اذ الكلام قبله تام لا يفتقر الى شئ فاذا اردت الاستثناء نصبت

بعد الا لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل

بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط وكان

قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد واذا كان

كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا وجزءا منه بخلاف النصب اذ

هو فضلة ولا يكون جزء من الكلام فالحمل عليه اولى وانما لم يجز البدل

في الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا لان البدل يقوم مقام

المبدل منه واذا قام مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت

جاءني الا زيد فرفعت زيدا بجاءني فكيف ترفعه به وقد نفيته عنه

وهذا محال لان القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا

عن المجئ فاذا جعلته فاعل المجئ لكنت قد اسقطت القوم

زاسا وانتبه وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام
يعاقبه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد
وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا
قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا بمنزلة سائر الحروف التي تغير
المعاني دون الالفاظ نحو هل وبل وغيره ولا يجوز هذا الا في
لا تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو ذهبت بقوله لسلم
تخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فان اردت
الاول كنت قد جعلت الا بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان
الا لا يراد في الاثبات وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا
نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا
زيد جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترتفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما
رفعته بالفعل المنفي بما فهذا الحكم على الاوضاع وخروج بها عن
طريقها لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت لحكم
البعض فليس لك ان تستعملها لما لم توضع له قوله وحكم غير كحكم الاسم
الواقع بعد الا اعلم ان غير موضوع في الاصل للصفة ولا صفة تقع الا للنكرة واذا اضيفت

لانه موضوع فی الاصل علی ما ینافی التعریف لانك اذا قلت

مررت بغیرك فکل من عدا المخاطب غیره واذا کان موضوعًا

علی هذا لم تکن الاضافة معرفة له اللهم الا اذا اضیف الی ما

له ضد واحد یتعرف اذ ذاك نحو علیك بالحرکة غیر السکون فتوصف

به النکرة نحو قولك مررت برجل غیرك ترید ان مرورك قد وقع

علی رجل الخ او انك لم تمر بالمخاطب بل باخر او انك

مررت برجل یخالف المخاطب فی المذاهب والشمائل وهو ضد او

خلاف مثلك بخلافه فی الوجهین الاولین اذ المراد به فیهما المخالفة

فی الذات دون الاوصاف والشمائل فهذا معنی غیر وماله فی

اصله ثم انهم قد وجدوا بینه وبین الا مشابهة من جهة المعنی

فادخلوا کل واحد منهما علی صاحبه اعنی انهم استعاروا غیرا

لمعنی الاستثناء واعربوه اعراب الاسم الواقع بعد الا حیث کان

اسمًا متمکنا واستعاروا الا لمعنی الوصفیة واعربوا ما بعدها اعراب

غیر حیث کان حرفا فالاول نحو جاء فی القوم غیر زید وما جاء

غیر زید احد وما جاء فی احد غیر حمار وما جاء فی احد غیر

غير زيد بالرفع والنصب فانقلبت فلم عمل فيه الفعل غير المتعدى
لغير واسطة حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا قليلا لان
غير المتوغلة في الابهام اشبه الظروف المكانية التي هي الجهات
الست وما يجرى مجراها فعمل فيه غير المتعدى كما عمل فيها و
اما الثاني اعني دخول الا على غير في الوصفية فنحو قوله تعالى
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اى غير الله ولا يجوز الاستثناء
لان المعنى حينئذ لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لفسدتا
فللمستدل ان يقول هب ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما الهة
غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للاية دلالة قاطعة على التوحيد فقط
ومثله سوى اعلم ان سوى في معنى غير انه يستثنى به والفرق بينهما ان
سوى عندهم ظرف مكاني في الاصل وحقه ان لا يليه العوامل
لان المعنى المقدر فيه عامل وناصب لان الظرف منصوب
في كل حال في كل موضع فلا يجوز ان يكون معمول عاملين في حالة
واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك و
قبح مررت بسواك لانه في معنى مكانك مما يدل على ظرفيته ووقوعه

... الذي شواذ خالفت غيرها الكوفيون له
استعمل ... ونظيرتها ... في الصفة مررت بحوالد وحاب
شواذ ... الحروف المشبهة بالفعل على ثمانية ستة منصوبها
قبل المرفوع واثنان على العكس فالستة تسمى مشبهة بالفعل لا بعد
وانما سميت مشبهة بالفعل لانها اقتضت الفعل من حيث انها
لا تعمل ... ابو حامد على انهم كلهم لما وانها
اشبهت اشبهت ... ما يكون الفعل ... اشعر
بالفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه في ان جعل لها مرفوع
ومنصوب وقدم فيه المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك
كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب لازم
وانما الزم فيها ذلك لانه ليس تصرفها في العمل وانما هو
محمول على الفعل وفرع عليه فالقياس ان يلزم طريقة واحدة
ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا او
ضرب عمرا زيد وانما كان تقديم المنصوب فيها اولى لتكون على
من الا ... بهذا اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر الفاعل فرع ...

فلما حصل لمخالفة هذه الحروف للفعل لانحطاطها عن شبه
فان قلت الخبر اذا كان ظرفا فما الذي يسوغ فيه تقديمه على الاسم
نحو ان في الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك لان الظرف ليس باسماء الاشياء
والمتنزلة منزلة انفسها فجازوا فيها ما لا يجوز في
غيرها الا تراهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه في الشعر نحو
قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له ولا يجوز ان تقدم على ان
نحو في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان تعمل فيما
قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف ان تعمل فيه الحروف مقدما
عليه واعلم بان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدأ والخبر في الاصل
وقد عمل الحرف فيهما معا عند اصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف
الطرفين على التسوية ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما
جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول
الحرف ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك
وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين ان تعطف على المحل لانه
يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء ويفتقر الى خبره

يكون ذاهبا بان خبره وان صح يكون معمولا لعاملين مختلفين
ولا يخفى استحالته فهذا عند الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف
عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه فوائد ان وان
للتحقيق اذا قلت ان زيدا قائم فكانك تحقق مضمون الجملة وتثبت
تقدمها في الصدق وكذا اذا قلت المعنى ان زيدا قائم بالفتح
انها تقلبت معنى الجملة الى معنى المفرد على ما ستراه وان المكسورة
لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم
يجامع لامه الا اياها نحو ان زيدا لقائم وان في الدار لزيدا و
ان زيدا لفي الدار جالس وكان القياس ان تدخل عليها نحو
لان زيدا قائم الا انهم كرهوا توالي الحرفين بمعنى واحد فادخلوها
على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف على ما يتعلق بالخبر
ايضا اذا تقدمه فلا يجوز ان زيدا قائم لفي الدار لان اللام لا يتاخر
عن الاسم والخبر والا ما وقع في صلة ان لكونها مع ما عملت فيه في
المحل بالابتداء جاز في المعطوف الرفع حملا على المحل وهو ان زيدا قائم
وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة فالم تمض فالنصب البتة على ما

والنصارى والصابئون من آمن بالله واليوم الآخر
وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف
عليهم ولا هم يحزنون فقد ذكر سيبويه أن في الآية
تقديما وتأخيرا كأنه ابتداء والصابئون بعد مضي
الخبر والشاهد له قوله فاعلموا أنا وأنتم بغاة
ما بقينا في شقاق كأنه قال أنا بغاة وأنتم كذلك وفائدة
التقديم في الآية هي الإيذان بأن الصابئين الذين
كانوا أبعد منزعا في الشرك وأثبت قدما في
الكفر وسموا الصابئين لأنهم صبوا عن الأديان
كلها لو آمنوا يصح مع ذلك إيمانهم فضلا عن
غيرهم فقدم ذكرهم إيذانا بهذه النكتة
وأما في البيت فهو للإشعار بأن المخاطبين أوغل
في البغي فعاجل بذكرهم حيث كانوا أشد بغيا
ولو قيل بالنصب نحو الصابئين وإياكم
لما كان من التقديم والتأخير من شيء لأن التقديم

وانما اخير فى المزال دون القار هكذا ذكر فى

الكشاف فقوله وكان للتشبيه كان مركبة

من كاف التشبيه وان اذ الاصل فى قولك كان

زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف

فتحت همزة ان لتكون داخلا على المفرد لفظا

والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت عليه

وانما عدل الكلام عن سمة الاول ليكون

الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الا ترى

انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك

على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا

كالاسد اذ التشبيه انما يكون

بعد مضى صدره على الاثبات

قوله ولكن للاستدراك اعلم

ان لكن يتوسط بين كلامين

متغايرين نفيا

واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك قولك
ما جاءني زيد لكن عمرو وجاءني زيد لكن عمرو لم يجي وقد ينزل
التغاير المعنوي منزلة اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا حاضر وجاء
زيد لكن عمرا غائب وهي تشارك انّ في جواز العطف عليها مع ما عملت
فيه محلا لما ان معناها لا يغاير معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام
على خبرها ايضا عند الكوفيين ومن اصحابنا قوله وليت للتمني ولعل
للترجي وذلك نحو قوله تعالى يا ليتني كنت ترابا وقوله تعالى لعل الساعة قريب
ترجح للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه و
ما لا يمكن نحو الا ليت الشباب يعود يوما ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن لان
المحال لا يترجى وقوعه قوله والفرق بين انّ وانّ انّ المكسورة مع
اسمها وخبرها كلام تام مفيد وقد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة
في العمل وافادة معنى التاكيد ومخالفته لها في انها تقلب الجملة الى حكم
المفرد فتكون معها في تاويل المصدر فلا تفيد حتى يضم اليها اسم او
فعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق بلغني الانطلاق و
المكسورة فالجملة معها على استقلالها لفائدتها تقول ان زيدا منطلق

ولسكت كما تسكت في نحو زيد منطلق فالحاصل ان ما كان مظنة للجمل فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول وبعد حتى في نحو ذلك وما كان مظنة للمفرد فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف اليه والمبتدأ نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت انك عمرا خارج وعجبت من طول ان بكرا واقف وحق ان زيدا منطلق الا انها لا تقع مبتدا بها في اللفظ لا تقول ان زيدا منطلق حق بل التزموا تقديم الخبر وذلك لانه لو ابتدا الكلام بان لكان عرضة لدخول ان عليه نحو ان زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين بمعنى واحد وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت وبعد اخواته وانما فتحت بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا مفرد اي التقدير لو وقع جئتني اي مجيئك الا ان هذا مما ترك استعماله لطول الكلام بان وصلتها ولطلبها الفعل يجب في ان الواقعة بعدها ان يكون خبرها فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره

لان الزمخشري وقد اعترض عليه بقوله تعالى ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام والبحر يمده وقد اجاب عنه بعض المشائخ بانه انما
جاز من حيث ان قوله والبحر يمده لما التبس بالعطف بقوله ما في
الارض من شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة وضميره عائد
خبر الجملة المعطوفة عليها لالتباسها بها وحصول الشركة بينهما
بالعطف قال ونظيره قولهم زيدا ضربت عمرا واخاه فان زيدا
انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه
من اجل ان عمرا واخاه لما التبسا عطفا صار عمرو لالتباسه به من
سبب زيد فكان الضمير المتصل باخي زيد متصلا بعمرو وانما فتحت بعد
لولا لان ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا فاذا
قلت لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد
موجود لكان كذا فلو كسرت لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتدأ
كيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما فتح بعد علمت لانك اذا
قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا الا انه ترك ثاني [illegible]
الكلام بان وصلته يخبر معه المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت

ان زيدا منطلق جرى في صلتها ذكر المحدث والمحدث عنه فصار
كأنه قيل علمت زيدا منطلقا وهذا الكلام يغلط فيه من ينظر الى كلام
قوم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك فمرادهم ان المحدث والمحدث
عنه اذا اجرى ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار بان
زيد منطلقا واذا كان كذلك علم ان المراد بعلمت انطلاقه واقعا فلم يحتج
الى ذكره فاذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون معه
حديث ومحدث عنه ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها
لان علمت تعلق عند دخول لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم على ما
سيأتي بيانه فاذا دخلت صار علمت معلقا وما بعده من مظان
الجمل فتكسر قطعا وقد تدخل ما الكافة على جميعها فتكفها عن العمل اعلم
ما تدخل على هذه الحروف الستة فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول
على القسمين نحو انما زيد قائم ولعلما قام زيد وعلى هذا سائر الحروف وقد
ذكر علماء علم المعاني ان انما لقصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء على الحكم
تقول انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام وانما يقوم زيد تريد
ان القيام مقصور على زيد منه قوله تعالى انما انا بشر مثلكم وقوله تعالى انما

نابنصكم الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ا
هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل عملها
ما خلا ليت ولعل بالتخفيف تنبيها لدخولها على القبيلتين الا ان
المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت
على الفعل فلتدخل على الافعال الداخلة على المبتدا والخبر مثل كان
كاد وحسبت واخواتها والمفتوحة اذا خففت تعوض عما ذهب منها
عند دخولها الفعل احد الحروف الاربعة السين وسوف وقد وحرف النفي
فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها
للاستقبال وهذه الحروف ايضا اما للاستقبال او للحال وذلك نحو
ان زيد لقائم وان كان زيد لقائما وان علمت زيدا لمنطلقا وعلمت ان
منطلق وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج وان قد خرج
جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكأن ثدياه حقان ومعا واللذا
فوعهما قبل المنصوب ما ولا المشبهتان بليس ما ولا تعملان عمل ليس
عملهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما اياها من
وجهين احدهما النفي والثاني الدخول على المبتدأ والخبر ثم ان ما

اذهب في الشبه بها وذلك لاختصاصهما بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك كانت عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك ولم تعمل لا الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك امتنع لا زيد منطلقا لتحط الضعفها في الشبه وانما اختصت بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم والاغلب وذلك لا يتصور الا في النكرة فروعي ههنا ذلك المعنى وهو نفي الجنس وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونها ويرفعون ما بعدها على الابتداء والخبر ولغة التنزيل هي الاولى قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم ويبطل عملها عند نقض النفي بالا لزوال مشابهتها بليس وذلك لان وجه الشبه هو النفي وقد ابطل الا ذلك اما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لا تبطل الفعلية وكذلك يبطل عملها عند تقديم الخبر على الاسم لظهار ضعفهما وفرعيتهما لانهما اشبهتا فعلا غير متصرف شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على العمل عند عدم اطاعتهما عن سمتهما الاصلي فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنشور

على المرفوع فى باب ان اظهاراً اللافرعية وفيها و لا تقديم المرفوع لانه قلنا
ان واخواتها لما اشبهن الفعل لفظاً ومعنى واستعمالاً احبوا
ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشبهن به بخلاف ما
ولا فانهما لم يشبها بتلك المشابهة القوية فامن فيهما الاشتباه
بالاصل فقط وللوجه اخر واعلم ان النكرة نحو رجل فرس يشتمل
على الجنس كله بطريق البدل فاذا دخلت عليها لا الاستغراقية
نحو لا رجل فى الدار فقد يشمل النفى على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل
فى الدار بل رجلان هذا معنى قوله ويقال له نفى الجنس وفى قوله
نفى الجنس نوع من التجوز لانه لنفى حكم الجنس لا لنفى نفس الجنس الا
ترى انك اذا قلت لا رجل فى الدار انك نفيت حكم الرجل وهو
كينونته فى الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان فى نصب
الاسم ورفع الخبر لكونها فى النفى بمنزلة ان فى الايجاب وهم يحملون الشئ على
ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان
الاسم اذا كان مضافا الى النكرة او مضارعا له انتصب انتصابا صحيحا كما
ذكروا ان كان مفرداً بنى على الفتح وقد اشار الى الموجبة لعله لبناء المفرد وانها معنويتها المضاف

وجب المضاف اليه منع من بناء المضاف وكذلك ما يضاد فلا نعد
ههنا العلة والذى يفصل لك النصب الصحيح من البناء فى هذا الباب
انك تقول لا مسلمًا فى الدار فتفتح التاء لا لان الحركة ليست حركة الاعراب
فتلحقها اختها التى هى الجر لكن الحركة حركة بناء والنحويون قالوا ان
ليست للاسم وحدها لكنها للاسم مع لا وتقول لا اباً صديق لك
ولا اخوات نسب لك فتكسر لان للمضاف معرب وحركته اعرابية وانما
قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان الاضافة فى هذا الباب
الى المعرفة ممتنعة لتعريف المضاف ح ولامتناع دخول لا هذه على المعرفة
اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الآن او غدا
فى الدار لان تقديره لا ضارب زيدا الآن او غدا فى الدار اما
خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا الخبر كائن
ثم انهم اختلفوا فى ارتفاعه فبعضهم على انه بالجر كما كان وبعضهم
على ارتفاعه بالخبرية ولا عمل للحرف فيه حجة الاول الا ان
تحذف فيها حذفه فوجب ان ترفع الخبر كما كان وايضا معنى النفى فيهما
مضمون الجملة فحق ان يكون عامله فى طرفيها وحجة الثانى ان لا فرع ان

في العمل انحطاطاً لرتبة الفرع عن الاصل وايضاً ان مع المنفي في موضع
المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبر المبتدأ فان تعمل فيه لا اذا
الخبر لا يعمل فيه العامل اللفظي وجاز لا رجل وامرأة كاينان عندنا
بالرفع عطفاً على المحل قبل مضي الخبر ليدل على ان لا عمل للا في الخبر
والا يلزم اعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان واعلم
ان اثبات الخبر في هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فانهم لا
يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفاً لازماً كما في قولهم لولا
زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضاً عند الحجازيين ومنه
كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او في الوجود الا الله قوله فان
كررت لا مع المعرفة جاز فيه الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز
الرفع مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امرأة لانه مبني على السؤال
نحو ابرجل في الدار ام امرأة فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ولا لا تعمل
ههنا وقد ذكر في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها ان لا حول
ولا قوة بفتح الاسمين فتجعل في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني لا حول ولا
قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان تكون الاولى لنفي الجنس والثانية زائدة موكدة لنفي غير عاملة

والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفي لانه مفتوح نسبة

لا حول ولا قوة لفتح الاول ورفع الثاني ليكون عطفا على محل لا مع

المنفي والرابع ان يقال لا حول ولا قوة برفع الاسمين لما ذكر والخامس

لا حول ولا قوة برفع على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني على انه للنفي

والسادس عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس

حكما لان لا الثانية في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي هذا الو[illegible]

بمعنى ليس و ارتفاع الاسم بها فهذه الوجوه الستة التي نص عليها

والزيادة عليها محال قوله واما المفرد المعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوع

اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفي الشائع وذلك لا

يتاتى مع التعريف فلا بد خلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عند[illegible]

كما قالوا ما زيد عندك وان جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر والذي يكثر

استعماله في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء هذا مبنيا على

السؤال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندك ولا عمرو

والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا

اي اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في الجواب

إيجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة قوله والحروف العاملة
في الفعل المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو
ان المصدرية نحو احب ان تقوم اي قيامك انما عملت لمشابهتها لأن
الناصبة المشددة لفظا ولان الجملة بعدها في تأويل المفرد في
قولك احب ان تقوم اي قيامك كما ان بلغني ان زيدا تقوم في تأويل
بلغني قيامه اما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال
كما ان ان للاستقبال وقد حكي عن الخليل ان الحرف الناصب هو ان
فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثر على خلافه
قوله ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اكدت
الفعل قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل
اصلها لا ان فخففت الهمزة وسقطت الالف وحسب الكتابة
جعله حرفا براسه وقد زيف قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب
اذ لو كان اصله لا ان لما تقدمه شيء مما في حيزه وهذا لا
يلزمه لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب
الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا ميطل معنى لو ومعنى لا وتحدث معنى التخصيص

نحو لولا آخر تبني وعلى انها اكثر الحروف المركبة وعند الفرا اصلها لا

فابدل الثاني من الالف قول من قال ان لن تفيد التابيد ليس بثبت

ولما جاز تقديم معمول الفعل بعده نحو لن افعل اي وقت اذا وقد جاء

بدليل قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي قوله وكي سيظهر

اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد تكون حرفا ناصبا فانها كانت جارة فالفعل

منتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام الجارة الفعل

وانما حكم بكونها حرف جر لاستعمالهم لا يقولون كيمه على حد قولهم لمه

والاصل كيما على ان يكون ما داخلا عليها ما الاستفهام وقد حذف

الالف كما حذف مع سائر حروف الجر نحو لم وفيم وان كانت الناصبة للفعل بما

نفسها من غير اضمار ان انما علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها

في قوله تعالى لكيلا تاسوا على ما فاتكم ولو كان حرف جر لما دخله الجار قوله

والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال

لك انا اتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء اتيانه

وانها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مفرغا لها غير معتمد على

شيء قبلها فانها اعتمد ابطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل معتمد

على المبتداء الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن

لان خبر المبتداء اسم والاسم اذا وقع موقعه الفعل كان مرفوعا وليس

اذن قد وضعت على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان لك

لانها قد تقع حيث لا يكون لها عمل كقولك انا اذن فاعل كذا فاذا كا

مما يلغى وقد وقع قبله المبتداء كان المبتداء اولى بالفعل الواقع بعدها

وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب ووجب الجزم

لان الشرط قبله يقتضي الجواب فلو نصبت لبطل حكم الشرط وذلك فاسد

الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن يصح له معنى من غير نصب اذ تقع حيث

لا يتصور النصب وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل فتلغى اذن ايضا

اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم

الشرط فقط ولذا اذا اريد به الحال لا يجوز ان تقول لمن يحدثك اذن اظنك

كاذبا بالنصب وانك في حال الظن وانما كان الفعل منقطعا عما قبلها

غير معتمد على شيء لان هذا الباب مبني على الاستقبال الا ترى ان

ان وكي ولن لا حظ لها في الحال فالحاصل ان اذن بمنزلة ظننت

تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء في ظننت بحيث لا يفسد

معنى ولا يجوز في اذن حيث لا يبطل المعنى وتفيد الغرض على ما تقرر

قوله واتى من بينها ان تدخل على الماضي بعد ستة احرف اعلم ان تصرف

ان اكثر في الكلام من تصرف اخواتها فلهذا اصل النواصب وفرع عليها

لذلك دخلت على الماضي والمضارع فتعمل مع الاظهار والاضمار فان

قلت كيف جعل الدخول على الماضي من خواص ان دون اخواتها وقد وجد

اذن ايضا تدخل الماضي كما في قول الشاعر اذن لقام بنصري معشر

خشن قلنا لا نسلم ان اذن في البيت داخل على الماضي بل

هي حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر او القسم وجوابه

ولا تعلق له بما وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي

في البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانها داخل على اللام

المصدر بها الماضي اما معنى فلانها لا تعلق لها بالماضي من

حيث المعنى بل هي ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن لقام

بنصري اذن وجواب ثان وهو انه ما جعل الدخول على الماضي

من خواص ان بل مجموع الوصفين اعني

الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين

من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد قوله وهي اعلم

ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا صادفنا الفعل بعدها وجب ان

يكون منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت

سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرورا

بحتى ومما يدل على ان العمل هنا لان المضمرة دون حتى قول

الشاعر شعر راويت عيرا بى الرهق مطلة + حتى المصيف ويغلو

القعدان + فالمصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم

فيه النصب لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف وعلاء

ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها

لوجب ان لا يجي ههنا منصوبا بعد الجر لانه لا يكون في موضع واحد

جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه فاذا

لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه

حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر الذي

الكلام ههنا مضا محذوفا كانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيتك

خفوق النجم في ان المصدر قد اضيف اليه الزمان وصار بانيا للمصدر مناب ثم ان الفعل بعد انما ينتصب اذا

اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اى سرت كى ادخلها فالسبب
اعنى السير قد مضى والمسبب اعنى الدخول لم يمض وهو مترتب
بعد او فى حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها يعنى الى ان ادخلها
فالمسبب والسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب فى حكم المستقبل لانه
فى وقت وجود السبب كان مترقبا وانت تحكيه الآن بلفظه واما
اذا كان حالا او فى حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الآن او سرت حتى
ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا مساغ للنصب ههنا لامتناع
اضمار ان مع فعل الحال فيجب ولام كى اذا قلت جئتك لتكرمنى فالفعل
منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل
فى الفعل كما ذكرنا فى حتى ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان تعطينى لان
حتى بخلاف اخواتها لانها كالاصل العطف يعنى حتى والواو
والفاء فلو ظهر بعدها ان يظهر عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد
بخلاف اللام فانها ليست من الحروف العاطفة بل من حروف الجر فلا
باس باظهار ان بعدها واذا دخلت على الفعل الداخلة عليه لا وجب
اظهار ان نحو لئلا تعطينى والاصل لان لا فادغم لئلا يتوالى اللامان فانه

به جدا قوله ولام الجحد هي اللام المزيدة لتأكيد النفي نحو لم يكن لاذ
وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد بدل
هيهنا لتوكيد النفي فبالحري ان لا تعمل النصب عامة للاصل التزم اضمار
ان معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ
الفعل ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر
الاسم وفيه بحث يطلب من المفتاح قوله واو بمعنى الى او الا اذا قلت
لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي
او الا ان تعطيني والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وتلك اصح فهذه العبارة
معترض عليها لان ان المضمرة بعدها ان لو كان معنى الى لما كان التقدير
في قولنا او تعطيني الى ان تعطيني وهذا خلف من القول فغير
هذه العبارة دفعا لهذا الاعتراض انما كان النصب بان ههنا ولم
يكن بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة
في الفعل وان قلت انها ليست هنا للعطف لانهم فسروها بالى او حتى او الا
قلنا وشيء من هذه الحروف المفسرة بها ليس بعامل في الفعل
فوجب اضمار ان بعدها قوله واو الصرف هي الواو في نحو قولك لا تاكل السمك

ونشرب اللبن وتسمى واو الجمع انما اضمرت بعدها ان لم تعمل بنفسها
لوجهين لكانت لا تخلو من ان تعمل اعتبار الاصلها او لمعناها الذي
عرض لها في هذا الوضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما الاول
فلان معناها الموضوعة لاجله هو العطف او الاشتراك وشئ
من حروف العطف لا يعمل النصب واما الثاني فلان معناها
هو معنى مع ومعلوم ان مع لا تعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها
بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن كانك قلت
لا تاكل السمكة مع شربك اللبن وله ان ياكل السمكة على حدة
اللبن على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت
ان تكفه عن كل واحد منهما فقلت لا تاكل السمكة وتشرب
بالجزم اي ولا تشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المضمر منصوب
المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت واباك اما قوله
الفاء في جواب الاشياء الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل منصوب
باضمار ان وذلك لانهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي
هو اكرمك عليه اذ لو كان يجب دخوله داخل فيه لم يجز

فاكرمك مثلا فصيغة اى صيغته تبين ان قصدهم ان يجعلوا الاول
سبب الاكرام فتقول اقولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك
زيادة فاكرام مني ولما نزل منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد
الفاء ليكون عطف الاسم على الاسم فقيل زرني فاكرمك بمنزلة ليكن
منك زيادة فاني اكرمك اى ليكن منك زيادة فاكرام مني ففي اضمار
ان ايذان بان الاول سبب للآخر وكذلك النهي كما في قوله تعالى
ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اى فان يحل والمعنى لا يكن طغيان
فاحلال غضب مني واما النفي فكقولك ما تاتينا فتحدثنا وله
معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا
والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا اى لم يوجد منك اتيان
ينتسب الى الحديث وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام
موضوع لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما
بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احدهما
وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون
الاتيان ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور

واما الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك والمعنى ليكن منك تعريف
بيتك فزيارة مني واما التمني فنحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي
مالا فانفاقا مني واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل
بنا فتصيب خيرا كانه قيل لا يكون منك نزول فاصابة خير مني و
مقاربته للتمني هي انك اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته
عليه ولكن حثثته الا على ما تودّه وتتمناه وليس هذا باستفهام لانك
تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول وانما تقصد
تذكيره وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء في هذا الموضع
ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب ولا
من الرفع والنصب وينقسم الى ثلثة اقسام قسم جاز فيه الرفع فقط
نحو ائتني فاحدثك اي ليكن منك اتيان تحدثني على ما مر الفا
وقسم جاز فيه الرفع والنصب نحو ائتني فحدثني ان شئت قدرت
افعل اتيانا فحديثا وان شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث وقسم
جاز فيه النصب لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا المعنى ليت اتيانا
فتحديثا مني انما لزم النصب لاجل ليت قوله وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى

فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للآخر
كما اذ كنا نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث اي ان
تاتينا تحدثنا وهذا معنى قولهم ان فعلت فعلت لا ان يكون ذلك
باضمار شرط قوله والجازمة لم ولما لنفي الماضي واعلم انه انما عملت لم
لاختصاصهما بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها اشبهت بان
من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما ان
ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا
فلما اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم في هذا النقل فحملت عليها وانما
دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت عاملة
والعمل يظهر في المضارع دون الماضي لزموها المضارع ولم يجوزوا
دخولها على الماضي كما اجازوا دخولها في ان الشرطية لان الاصل في
حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل اثقل من
الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل
على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوز دخولها على الماضي الذي هو الاصل
لما جاز دخولها على المضارع الذي هو اثقل قوله وفي لما توقع واقبال

ولما النفي قد نفعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد

معنى التوقع فكذلك في لما يقال قد ركب الامير لقوم

ينتظرون ذلك فكذلك لما يركب الامير وقيل هي في الاصل لم ضمت

اليها ما فازدادت في معناها ان تضمنت معنى التوقع واستطالة

زمان نفيها وذلك انك اذا قلت ندم فلان ولم ينفعه الندم اي

ندمه وتوقعت فلما كان المعنى على ان لم ينفعه الندم الى وقته وكان

الامر انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان في لزومها للمضارع ونقل

معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان ينقل الفعل من كونه مجزوما به الى

مشكوكا فيه وانما كسرت ومن حق الحروف الواردة على هجاء واحد ان تفتح

على ما سبق فرقا بينها وبين لام التاكيد التي تدخل للمضارع نحو ان زيدا

ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام

الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند

واو العطف وفائه نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا ولي

وفلي من فليستجيبوا لي بفخذ وكبد ونحوهما ما عينه مكسورة

فسكنوا اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين ثمه نحو فخذ

نحو ولكن ونظيره اسكان اول هو مع الواو والفاء تشبيهاً لبعضٍ
فانه بعضٍ قوله ولا للنهي انما عملت لا هذه الجزم كما ذكرنا في
الامر ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول الغائبين والحاضرين والمتكلمين
كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب ولا تضرب
ولا اضرب ولا اضرب ولا نضرب ولا نضرب قوله وان في الشرط
والجزاء ان وضعت للشرط وهي تقتضي جملتين تجعل احدهما شرطا
والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين
وجب ان تكون عاملة فيهما واختير لها عمل الجزم لطول ما تقتضيه
حذف وتخفيف وهي اعني ان للاستقبال كما ان لو للماضي انما
تعمل لو كما عملت ان لانها كانت للماضي والماضي لا يستحق الاعراب فالحري
ان لا تعمل الحرف الذي وضع لاجله واثر على هذا لم فانها تلزم المضارع
نصاً فان قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت جئت امس
فاني اعطيتك قلنا انه وان كان ماضياً لفظاً الا ان المعنى على الاستقبال كان
المعنى ان تكن جئت امس على معنى ان يصح خبر امس لانك تقول لم يجز ان الذي يكون
قد خرج ذلك على جهة قوله وهما مجزومان ابدا اذا كانا مضارعين

انما ان فعل الشرط والجزاء لم يخلو من ان يكونا مضارعين او ماضيين
او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول
فنحو ان تسالني اعطك فالفعلان مجزومان جميعا بان لان معنا
يقتضي الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا لان
نسبته الى كل واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر فيهما
الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير مستوجبة للاعراب
فلا تتغير عن حالها وان كان العامل يلاصقها الا انهما في محل
الجزم على معنى انهما وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق الاعراب
لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تاتني اكرمتك فالاول مجزوم
لاستحقاقه الاعراب وملاصقته حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر
فيه الجزم كما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء
مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الاعراب فلا يظهر فيه الجزم
واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني آتيك وآتك اما الرفع
فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر فيه الجزم حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه
فجزم ويدل على ما قاله والرفع قوي لفظا ومعنى كقول الله تعالى ...

لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لي، واما الجزم فعلى
الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع
جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه البيت الذي انشده وان اتاه
خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم فقد يقول جاز
الرفع والجزم والبيت لزهير ويروى يوم مسغبة ويوم مسألة وروى
حرم وحرام والخليل الفقير والحرم المنع اي يقول ليس مالي ممنوع عنك و
قال ابو عبيدة مال حرم اذا كان لا يعطى منه شيء قوله ويجيء الجزاء
بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا
اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل
موضع لا تقدر فيه على الجزم تدخل الفاء لان الفاء تاتي لاتباع
الشيء بالشيء فلا يكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان تاتني فانت مكرم علم
قولك فانت جواب الشرط وليس بكلام مستقطع ولا يقع بعد الفاء فعل
يمكن جزمه الا على اضمار شيء ليصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن
يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذا كانت الجملة
الاسمية تمتنع فيها الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدير فيه على الجزم فيلزم

او اسما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا تدخله واما فعل الامر فهو مو

او مجزوم والساكن لا تقدر على اسكانه مرة اخرى وكذلك النهى لانه

وكذلك الماضى لانه لا يستحق الاعراب واحترز بالصريح عما كان ماضيا

فى تاويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت ان خرجت

اليوم فقد خرجت امس فقد صرحت بالماضى ولا يبقى لتاويل المستقبل فيه

مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا ثم

ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء من نحو قولك ان

تاتنى فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك والفرق

بين تقدير الجزم فى موضع الماضى الذى لا فاء فيه وبين الذى فيه

الفاء ان الجزم هناك اعنى فى الماضى المجرد من الفاء مقدر فى الفعل

وحده لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله الفاء فى موضع الجملة

لان تقدير الجزم فى جزء الجملة الاسمية والامر والنهى مما لا يخفى

استحالته الا ترى انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتاتى لك

ان تقول اكرم مجزوم فى التقدير لكنك تقدر الجزم فى المجموع فيتاتى

على انه لو كان فعل الخبر لظهر فيه الجزم نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه

وعلى هذا ان تاتني اليوم فقد اتيتك امس اذ المعنى ان تفعل تكن لك

جزاء اتيانك لو جئ او يقع ذلك مستحقا او ما اشبه ذلك اما في قولك

ان جئت خرجت فلا حاجة لك ان تتأول الفعل على معنى فعل اخر

فظهر لك الفرق فالحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه

لفظا او تقدير الجزم فيه وحده ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من

الفاء فان قلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجاز على سبيل

التشبيه وهذا المعنى الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى

فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه اعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة

الا لكونه مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه

كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم قد ابان ما اريد بالجزاء من المعنى

وحفظه عن الالتباس بنحو ان يلتبس ان والمراد بها الجزاء بالتي

هي النافية وليس اعراب الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى مفرد

ليس هو في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية

والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو في ضرب زيد عمرا العلم بانه

ضرب او معنى زيد عمرو كما كان الجزم في ان تخرج اخرج العلم بانه

ان الحرف معناه المجازاة وفي لا تخرج ليعلم به ان معنى النهي لكن لا
لان الفعل له طرفان في اقتضائه فاوجب الى ينفصل احدهما عن الآخر
قوله ويجزم المضارع بان مضمرة في جواب الاشياء الستة التي تجاب
بالفاء سوى النفي مطلقا اي اذا قلت ائتني اكرمك فاكرمك
مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى
ان تأتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده
باكرمك مجزوما علم انه جزاء للاتيان الى وعلى هذا الاستفهام
اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك او ان عرفتني ازرك اذ انك لما
استفهمته عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب للقضية
الاستفهامية من الاضافة والتعريف وعلى هذا النهي لا تفعل شرا
خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل واتيت بعده بجواب كان المعنى
ان لم تفعل وان تنته عن الفعل يكن خيرا لك فان قلت لا تدن من
الاسد ياكلك بالجزم كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل و
ترك الامثال الاعلية لانه نهي فلا يدل على الاثبات فاذا والحاصل
الا [illegible] النفي مطلقا الا انك اذا قلت ما تاتينا تحدثنا كان معناه انه

تأتينا فتحدثنا وهذا خلف من القول ولا يأتي ان يقدر فعلا مثبتا
نحو ان تأتينا لان النفي لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كانت علة امتناع
اضمار ان في النفي ما ذكروه لوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك
باضمار ان لم تفعل وقد أبوا ذلك مطلقا فالاولى ان يضرب عن هذا
التعليل صفحا الى غيره بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي انما
هي المنافاة لان النفي اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له
على الشرط الذي هو الشك على خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف
سائر الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها غير ثابت الوجود
وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا فانفقه لان المعنى ان يكون لي مال
فانفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا لانك لما عرضت عليه
النزول ثم جئت بالجواب على انه مبني على النزول فان قلت أليس قولك
الا تنزل يدل على انك لم تنزل فكيف جزمته قلت انه لا يدل على ذلك
انما دل عليه ان لو كان الكلام نفيا والعرض لا يكون نفيا ثم من الجزاء
ان تعلم ان المضارع الواقع في هذه المواقع انما ينجزم اذا قصد به
الجزاء فان لم يقصد كان مرفوعا اما وصفا لما سبقه نحو قوله تعالى وهب

لذلك ويليارتني اي لبا وارتا او حالا عنه نحو ذرهم خوضهم يلعبون
اي لاعبين او قطعا واستينا فانحو لا تذهب به تغلب عليه اي انت
عليه قوله ومن السماعية اسماء تجئ مع المضارع على معنى ان وهي
اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع ان تضرب للايجاز والا
وبيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان
زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب
خالدا الى ما يمكن حصره ولا تقدر على استيفائه فاتي باسم عام يشمل
الجميع وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل على كل
فلهذا حكم باسميته وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على
المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت اي انسان تضرب اضربه
واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل
اي انسان يكرمني اكرمه وقال بعضهم الخبر هو الجملة الجزائية وحلها
اعني اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا لكونها في صلة
وبعضهم على ان الخبر هو الجملتان جميعا كانك تقول انسان ان يكرمني
اكرمه فهو اعني من يختص باولي العلم وعلى هذا ما نحو ما تصنع اصنع

تياما ان تصنع اصنعه لان ما مبهم يقع على كل شئ فلما قصد
الشياع اتى به وجعل نائبا مناب حرف الشرط كما ذكرنا فى من
محله منصوب بالمفعولية واذا قلت ما تكن اخرج كان مرفوع المحل
بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين اذ
لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عائد الى
المبتدأ وقد خلا الجزاء ههنا عن العائد وفى الشرط ضمير يعود
اليه وكذلك اى تقول ايهم ياتينى اكرمه والمعنى الشان ما
ياتنى اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب
اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى
من الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت
متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة واذا قلت اين تذهب
اذهب كان لاستغراق الامكنة وتلحقهما ما المزيدة فتزيدهما
ابهاما نحو متيما تخرج اخرج واينما تكن اكن وعلى هذا انى وهو بمعنى كيف
انها يحاذى بها دون كيف نحو انى تكن اكن وهى لاستغراق
الاحوال انها ليست بظرف وكما ان كيف لكن لك وعلى هذا مهما نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكرناه فى

احدهما ان يكون الاصل ماما على ان يكون الثانية زائدة ومثلها
في ايا ما تدعوا ادعوا فابدل من الالف الاولى شبهها تحسينا
للفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما الشرطية بمعنى اكفف ثم
جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حيثما واذما وهما بمنزلة ان في
انهما لا يجازى بهما الا مع ما وذلك لانهما قبل لزومها الاضافة والا
فتاني بمعنى المجازات لاقتضائه الابهام والاضافة تنافيه فاذا كفتا
بما صلحتا بمعنى المجازات قوله واي تكون ابدا واحدا من اثنين او جماعة
اعلم ان وضع اي على ان يكون واحدا من اثنين وجماعة ولهذا اذا
اضيف الى المعرفة لم تضف الا الى الاثنين فصاعدا ولكون النكرة
شائعة اضيف اليها واحدة كانت او اثنين وجماعة قوله والذي يدل
اسميتها من استدل على اسمية هذه الكلم باربعة اشياء باسناد
الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتيني اكرمه والاضمار يختص بالاسماء
بدخول حرف الجر عليها نحو بمن تمرر امرر واضافتها نحو ايهم وبدخول
التنوين نحو ايا ما تدعوا وهذه الدلائل لا تعم جميع هذه الاسماء بل تختص
ببعضها لان اذما وحيثما لا يدخلها شيء من ذلك والدليل العام

على اسميتها لانها مع افادة معنى المجازاة على معان ينضوي استقلالا
بانفسها او لا مقاربة معنى المجازاة اياها بخلاف ان الشرطية فان معناها
مقصورة على افادة المجازاة ويدل على اسميتها ايضا انها لا يتعرض
الاعراب المحلى على ما مر والحروف لا يكون له اعراب بوجه ما قوله
ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على انه تميز اعلم ان اسماء الاعداد
بتمامها بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي
ثلثة مثلا فلم يعلم اي نوع تقصد فوجب ان تاتي بما يبين ويزيل الابهام
ثم التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة
في العشرة وما دونها فانه يجب ان تضاف الى اقل امثلة العدد التي
هي افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها الجمع المصحح مذكرا ومونثه
كمسلمين ومسلمات فلا تقول ثلثة غلمان لانه للكثرة والثلثة الى العشرة
من عقود القلة فيجب ان تقول ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم مثال
قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقدان اشساع
وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس ثلث مئات
او مائين لان الثلث تبين بالمائة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع

وجاز الرجوع الى القياس فى ضرورة الشعر وفيما دون الثلث لعدم الاضافة لان التلفظ باسم الجنس مفرداً ومثنى يفيد الدلالة على الجنس والعدد جميعاً نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لايدل على عدد مخصوص من العدد واما التبين بالمنصوب فقد يكون فيما بين من الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا لانهم لما نونوا العدد نصبوا لامتناع الاضافة كما فى موضع كف سحابا وفيما فيه النون نحو عشرون وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر رجلا وانما نصبت لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة وعشرة على ما سيجئ فى موضعه وحق المنصوب ان يكون مفرداً لان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة المفرد تكفى فى ذلك فاختاروها لانها اخف اما مائة فتضاف الى ما بينها كما تضاف باب عشرة الا ان المبين مفرد نحو ماية درهم وذلك لان مائة قد تجاذبها شبهان احدهما مع عشرة لانها عشرة عشر مرات والثانى مع تسعين من حيث انها جمع كثرة مثلها ولا

فعل مابينهما بحرف والبكون كعشرة ولم يجمع ليكون كتسعين فى على الشهير

حقهما ثم قالوا اما نادرهم فاضافوا مئتها الى المفرد فلم يمتنع الاضا

وهذا حكم الالف واما عد الاعداد المركبة من العوامل السماعية

الاسماء المركبة التى تنصب مابعدها على التميز ينحصر فى هذه الا

اعنى من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر فى عدد معلوم

غير متجاوز الى غيرها فبالحرى ان تعد من السماعية فان قيل الاعداد

التى فيها النون الضامن السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدها فى

القياسية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل القياسية

كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب مابعده على التميز

لعدده من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم ينحصر فى عدد

مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة قائمة بعد اذ يمكن

لك ان تقول الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة

فبالحرى ان تعد من القياسية كالذى فيه نون الجمع قوله والثانى كم للا

عن العدد واعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهى للكثرة وتستعمل على

وجهين فى الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فينصب المميز لجريانها

مجرى اذا المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين فيها متقدر لانها اسم والاسم يستحق التنوين

فانها تبين بالاضافة الى الواحد الى الجمع نحو كم رجل وكم رجال عندك
معنى كثير من الرجال واضافته الى الواحد على القياس لانه عدد كثير
نحو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما بينت بالاضافة اشبهت رب
عشرة واختصوا التبين بالنكرة المنصوبة فى الاستفهام وبالاضافة
فى الخبر قياسيهما والجر اولى بالخبرية من النصب لما انها تتضمنه
فتجر بعدها حملا على رب جرا على تيرتهم فى حمل الشئ على ما
يقابله وقد يجى النصب فى الخبرية حيث يتعذر الاضافة وذلك
ما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم فى الدار رجلا وبعضهم على الجر ان
بعدها باضمار من وهى منونة ابدا فى التقدير وانما بنيت لان استفهامها
متضمنة معنى الحرف وخبرية تشبه الحرف اعنى رب او على الكون
لانه الاصل فى البناء ثم انها تقع فى وجهيها مبتدأة ومفعولة و
مضافا اليها نحو كم رجل وكم رجلا عندك معنى كثيرا او عشرون من الرجال
عندك وكم رجل او رجلا لقيت اى كثيرا او عشرين وبرق كم رجل
او رجلا اطلقت ولا تقع فاعلة الا فى المعنى لاقتضائها صدر الكلام
فيما معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية فى المعنى ثم اجرما جر

واحد في الحالين ولانها لما كانت تقابل رب ولرب صدر الكلام فكذا
لها ثم ان كم لما كان اسما للمفرد موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه
مفردا وجمعا حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجلا لقيته
ولقيتهم قوله والثالث كاي كاي كلمة ركبت من كاف التشبيه واي
جعلت في معنى كم الخبرية نحو كاي رجلا وانما نصب مميزها لانها تمت
بالتنوين فامتنعت عن الاضافة وفيها خمس لغات كاي وكاين وكاء
بوزن كاع وكي بوزن كيع وكأ بوزن كع فالاكثر ما يستعمل معها من و
كم الخبرية قوله والرابع كذا كناية عن العدد كذا الكثر وهي مركبة
كاف التشبيه وذا التي في قولك هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف
وخلع عنها معنى التشبيه كما في كاي وذا ايضا تغير حكمها وازالت
استوى فيها الذكر والانثى فلا يقال كذا وكذه كما يقال هذا وهذه
ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف فنصب ما بعدها
نحو عندي كذا وكذا درهما فكانه قيل كالعدد درهما وانما قصد
تبين لكونها عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما
قلت عدد ما درهما قوله السماعية العاملة في الاسماء كلها

تسمى اسماء الافعال او لهما رويد الخ اعلم ان هذه الاسماء تدل بوضعها

لضرب من الايجاز حيث تضع الاسماء موضع الافعال وتزيد و ن

بها مسدها نوع من المبالغة والتاكيد لا يكون في لفظ الفعل مما يسد

فاذا قلت رويد فانه اسم اقيم مقام الفعل واستوى فيه المذكر

المؤنث الواحد والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان

مسميات هذه الاسماء قد تكون امرا وقد تكون اخبارا فالاول

تكون متعديا كرويد زيدا وغير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف

ولم يورد الامام هذا النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود

هنا ذكر العوامل واما اسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة

ونحن نقتصر على ما ذكره في الكتاب فمنها رويد هو مصدر

في الاصل اي امهل صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد و

به الفعل وجعل هذا الحذف والتغير دليلا على انه

خلع عنه معنى المصدرية وبني كما ان فعل الامر مبني انما استوى

فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينها وبين الفعل لانها في الاصل

مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا

المفعول نحو رويد زيد وقد يستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر
نحو سرت سيرا رويدا او على الحال ايضا نحو ساروا رويدا اي
مرودين واذا لحقته الكاف فهو اسم فعل كان الكاف مجرد الخطاب
ولا محل له من الاعراب مثلها في ذلك واياك نحو رويدك
زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف
اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا اي دعه اتركه وقد يكون
مصدرا فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد بمعنى
اترك زيد اتركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم
لالزم وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضاف فيه الكاف
وقد جعل ههنا اسما للفعل لان الظروف تنوب مناب الفعل يعني
غنائها فجعلت ههنا اسماء لها فعلى هذا دونك ومنها
هيهات وهو اسم للبعد نحو هيهات الامر اي بعد وقيل
اصله هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وجاز فيه الحركات الثلث وقرئ بهن ومنها
شتان وهو اسم لافترق نحو شتان زيد

وعمرلان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو

شيئين ولو جعلت مزيدة لاسند شتان الى بين وهو اسم منصوب

لازم الظرفية ولم يستبعد بعضهم عن القياس لكن ما صبها صالحا

للواحد والكثير منها سرعان وهو اسم سرع وقد جاء في المثل سرعان

ذا اهالة فذا فاعل سرعان واهالة نصب على التمييز كقولك سرع

اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفا

واخذ يسمنها اى رغامها يسيل من انفها فقلت ودكا فقال الامة

قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك فصار قولها مثلا يضرب لمن

يخبر بكينونة الشئ قبل وقته قوله وفي هذه الثلثة مبالغة ليست في

مسمياتها اراد هيهات وشتان وسرعان ذلك لانا وان كنا

نفسر هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست في بعد وهى ان المتكلم

يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المتكلم المخاطب بمكان ذلك الشئ

بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه يقول انه يبعد جدا جدا وما

ابعده من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان قوله ومن البناء عيني النوع

من الافعال منها الافعال الناقصة اعلم انه اخذ العوامل الداخلة للمبتدا والخبر كلت

الا ترى انك تقول كان زيد اخاك ثم تسقط كان فيكون ما
بقي مبتداء وخبرا نحو زيد اخوك ولا ينتقض هذا بنصب زيد قائما
لان المنصوب هناك ليس بلازم بل لو سكت على ما وراءه كان
كلاما سديدا ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما سديدا اذا
تلفظت بالمبتداء وحده وانما رفعت هذه الافعال المبتداء ونصبت
الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية في اقتضاء معانيها شيئين وانما
سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل على
الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان بمنزلة قام زيد
في انه يدل على قيام زيد فيما مضى اذا سلبت الدلالة على الحدث
عوض الخبر ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال على الحدث
فلم تسكت على مرفوعها فقوله والفرق بين كان وصار اعلم ان معنى
صار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا
وهذا معنى قوله يدل على حدوث معنى الخبر وكان ثان مرتب على
زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان
الماضي من غير تعرض لزواله في الحال ولا زواله وقد يستعمل صار

معنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو وهي في هذا المعنى تامة
قوله وكان يجيء تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه
ناقصة كما ذكرناه وتامة بمعنى حدث ووقع نحو كان الامر فلا يفتقر
الى المنصوب وتتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان في
المهد صبيا اي حدث في المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال
دون الخبر اذ لا تعجب من تكليم من كان في المهد صبيا والثالث التي فيها
ضمير الشان نحو كان انت خير من زيد اي كان الشان انت خير من
زيد وكان هذه الناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها
الا انهم افردوها بالذكر عندها قسما منفردا رغبة في التفهيم
والتقريب والرابع ان تكون مزيدة نحو ما حكي من قولهم ان من
افضلهم كان زيدا اعوذ لله وكذا اصبح الخ قوله اعلم ان اصبح وامسى
واضحى يجيء على ثلثة معان احدها ان يقرن مضمون الجملة بالاوقات
الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر
نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان يكون بمعنى الدخول
في هذه الاوقات جارية مجرى اعتم واظهر فيكون تامة نحو اصبح زيد

اى دخل فى وقت الصباح والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان
يقصد بها الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان الصا
نحو اصبح زيد غنيا وامسى عمرو اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين
اما لاقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين او كونهما بمعنى
صار ولا تكونان تامتين فيظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح
واخواته وهو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغى ان يقول
اصبح واختاه او اخواته الا انه تساهل فى العبارة قوله وما
مازال واخواته نافية اعلم ان ما فى اوله من هذه الافعال بمعنى
وهو استمرار الفعل لفاعله فى زمانه وما فى ما على مادام نافية
دخلت على ما فيه معنى النفى اعنى زال واخواته فجرى مجرى الايجاب
بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا
مقيما لما ان كلمة الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلام فى النفى دون
الايجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعناه ان الضال وبرح
الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافى وقد يحذف فى اللفظ لكنه
وفى المعنى مراد نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر واما ما فى دام فمخالفة

لما في مازال من النفي مصدرية وموضع ما في حيزها في تاويل المصدر
والمصدر هاهنا سد الزمان كما في اتيك خفوق النجم فاذا قلت
اجلس ما دمت جالسا كان المعنى دوام جلوسك اي مدة دوام
جلوسك ولهذا كان الواجب عنده ان لا يتقدم بكل ما قبله لانه ظرف
لابد مما يقع فيه قوله وليس لنفي الحال اعلم انك تقول ليس زيد
منطلقا الان ولا تقول غدا فتنفي انطلاق زيد في الحال فكانه
في التقدير ما ينطلق زيد الان وهو فعل غير متصرف على المذهب
الصحيح بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة به وقيل
اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف التزم في عينه الاسكان
وليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف تحويث ولو كان متصرفا
لقيل لاس كهاب وترك على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال
يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما
في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما مازال زيد لان ما
لا ينتقد مما نتى مما في حيزها واختلفوا في ليس فمذهب المتقدمين
من البصريين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب

عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين
فلم يجوزوا انطلقا ليس زيد لاقتضائه ايضا صدر الكلام ولانه
فعل غير متصرف فالحري ان لا يعمل فيما تقدم لانحطاطه لرتبة
عن رتبة الافعال المتصرفة قوله والنوع الثاني افعال المقاربة اعلم
ان عسى فعل ماض غير متصرف بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث
الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى
الطمع فاشبه بذلك لعل ولعل حرف والحرف لا يتصرف فاجرى
عسى مجريها ولهذا اجازوا عساك وعساه كما قالوا لعلك ولعله
لانها تدل على الاستقبال ولفظها لفظ الماضي فاستغنى بها
ان يتكلف لها بناء والمضارع منها ثم ان فاعلها على نوعين احدهما
ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في
موضع النصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم الزموها ان
مع الفعل لكونها لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع
ليكون ذلك ادل على مقتضاه والطمع اوضح للغرض المقصود منه
لان ان لا يكون الا للاستقبال الثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع

الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج

اى خروجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم هو

ان لا يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال ولم يفتقر فى هذا الوجه الى الخبر

افتقاره فى الوجه الاول لانه لما ذكر ان او لا جاء ذكر الاسم فى

نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعده ويجوز اسقاط ان فى

الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما فى قوله عسى الكرب الذى

امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز اسقاط ان فى هذا الوجه

لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة

ومما يدل على ان ان مع صلته فى الوجه الاول فى محل النصب

على الخبرية دون الرفع على البدلية كما فى قوله وما كان

قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما مجيئه

صريحا فى قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد ايضا من افعال المقاربة

وهو يرفع الاسم وخبره فعل مضارع بغير ان متأول

باسم فاعل نحو كاد زيد يخرج اى خارجا الا انهم تركوا استعماله

لان كاد وضع للتقريب من الحال فالتزم فيما بعدها ما يدل بصيغته

على الحال اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد
استعمل الاصل المرفوض من قال الشاعر فابت الى فهم وما
كدت ائبا وانما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى لان كاد ابلغ
تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كاد الشمس تغرب كان
المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال
الا ترى تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا اشد
القرب من الحال فلما كان الامر على هذا اخذ علم الاستقبال مع
كاد واثبت مع عسى وقد شبه كاد بعسى فادخل ان وقد كاد من طول
البلى ان يمصحا وفرق بينهما وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال
على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء
والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجريا
في عسى ولكون كاد ادل على التقريب استعمله العرب لقرب
الشبه من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك
تريد ان قربه من الامارة قد حصل بل تريد اثبات المشابهة
الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك قوله

يستعمل استعمال كاد واعلم ان ام الباب عسى كما كاد وقد اجري
كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ وطفق
واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبها نحو اوشك زيد ان
يجئ واوشك ان يجئ زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجئ
فتلخ والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون
على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي
وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب
الاول لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بهما والمسئلة طويلة
الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام و
استمرارهما في نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد انتقالهما
وحصولهما في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس دالين على
هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضي لان الماضي ادل على هذا المعنى
من المضارع لاشتراكه فيه الحال والاستقبال وهو على شرف
الزوال والانتقال فلا يصلح للدلالة على الثبوت والاستمرار
واما الماضي فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى

البثوت ادل لهما فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم
مرفوع هو فاعلهما ومن اسم اخر هو المخصوص بالمدح والذم
فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او
مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد لا تريد رجلا
دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى
وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم تريد واحدا معهودا
قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع سائر المعارف هنا نحو
نعم زيد ونعم انت او نعم هو او هذا او ذاك وذلك لا يقوله احد
وكذلك نحو نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس
الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل
وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين
ولا تقل نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام الجنس لانك اردت
ان يكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلا
ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس لمجموعهما
وكذلك الجمع في قولك نعم الرجال اخوتك

قال او اما ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا الى

المعرف بها لانهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على

فاعلهما لام الجنس ايذانا بان في الممدوح والمذموم بهما مثل

ما لجميع الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد

الفاعل فهو المسمى بالمخصوص بالمدح والذم وفي ارتفاعه مذهبان

احدهما ان يكون مبتدأ متقدما عليه خبره كانه قيل زيد نعم

الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع

الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ

عن الضمير العائد اليه ونظير ذلك قول الشاعر شعر اما

القتال فلا قتال لديكم لان القتال في قوله اما القتال مبتدأ

ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا بلا ضمير فيه لان اشتمال القتال

الثاني لكونه منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه سد مسد العائد اليه

والمذهب الثاني ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانك اذا قلت نعم

الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته فقيل زيد اي هو زيد وهذا

على كلامين والاول على كلام ولحسن قوله ونعم الفاعل وانما اضمر

قبل الذكر سلوكا بطريق المبالغة والتوكيد لان السامع اذا ورد
عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد
للتنبيه او البيان الذي يأتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم
ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبدأ له بالبيان وذلك نعم
رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا زيد ثم ترك الاول لان النكرة
المنصوبة تدل عليه ورجلا ينصب على التمييز كما في عشرون رجلا
والتمييز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه
مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا
الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم قوله ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة
من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم فاسند الى
الاسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل
زيد وحبذا المرأة هند ويستوي فيها المذكر والمؤنث والاثنان
والجمع لانهم سلكوا بها مسلك الامثال والامثال لا تتغير عن حالها
بل تلزم على وتيرة واحدة فقد اختلف فيها اسم ام فعل فذهب
الاكثر الى ان المغلب عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل فلما حصل معه حكم له الاحكام

هو الاقوى وذهب الآخرون الى ان المغلب عليها الفعلية
به وذهب الآخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية بل
مركبة منهما ولا غلبت لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا
فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح فتقول حبذا
رجلا زيد فيكون رجلا تفسيرا لاسم الاشارة الذي هو في الابهام
نظير الضمير في نعم رجلا زيد ولكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم
زيد تفضيلا للظاهر على المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص هنا
وجوها احدها ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يأتي
على قول من يغلب عليه الاسمية والثاني ان يكون ذا مرفوعا
بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كأنه قيل حب زيد
والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل لما قيل حبذا من
المحبوب فقيل زيد اى هو زيد الرابع ان يكون زيد مبتدأ وحبذا
خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة غناء الضمير فمن جعله جملة
وفيمن جعله اسما مفردا فلا اشكال وفيمن جعله فعلا كان متضمنا
لضميره والخامس انه ارتفع زيد بفاعلية حبذا وهذا لا يكون

الاو فيمن يغلب عليها الفعلية قوله وساء مثل بئس اى يلحق

ساء ببئس كما يلحق حبذا بنعم لاتفاقهما فى المعنى وذلك نحو قوله

تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا فساء فعل جار مجرى بئس وفيه

ضمير مبهم كما فى نعم رجلا ومثلا تفسيره والقوم هو المخصوص بالذم

ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء المثل مثل القوم الذين كذبوا

ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص

لان المخصوص كالمبين له والمبين لا بد له من ان يجانس المبين

قوله والنوع الرابع افعال القلوب انما سميت هذه الافعال بافعال

القلوب لانها للشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب قوله

اذا كانت هذه الاربعة بمعنى معرفة الشئ بصفته اى بمعنى معرفة

المبتداء على كونه مخبرا عنه لشئ وذلك نحو علمت اخاك كريما

ورأيته جوادا ووجدت زيدا ذا الحفاظ وهذه الافعال تدخل

على الجملة من المبتداء والخبر كما كان وان اذا اتصل امضاءها

للشك واليقين كظننت زيدا عالما او علمت ان هذه الافعال تغير

المبتدأ والخبر لفظا ومعنى فتنصب كل واحد منهما على المفعولية وصار

الذی کان مبتدأ مفعولا اول والذی کان خبرا مفعولا ثانیا و
تعتبر صحة الکلام بان تسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدأ
وخبرا کان الکلام سدیدا والّا فلا وحکم الثانی من المفعولین حکم الخبر
للمبتدأ ثم ان لهذه الافعال خلا حسبت وخلت معانی اخر تتجاوز
علیها مفعولا واحدا اما ظننت ففی اذا کان بمعنی ترجیح احد الاحتمالین
او بمعنی الیقین کما فی قوله تعالی وظنوا انهم ملاقوا ربهم کانت
افعال القلوب واما اذا کان الظنة بمعنی التهمة لم یقتض المفعول
الثانی نحو ظننته ای اتهمته واما زعمت اذا کان بمعنی ظننت فهو
من هذا الباب وقد یکون بمعنی القول من غیر حجة فلا یقتضی للمفعول
الثانی نحو قوله تعالی زعم الذین کفروا ان لن یبعثوا وکذلک علمت
قد یکون بمعنی معرفة الذات فلا یقتضی المفعول الثانی نحو علمته ای عرفته
وکذا رایت قد یکون من رویة البصر ووجدت بمعنی الاصابة
فلا یقتضیان الثانی نحو رایته ووجدت الضالة ای صادفتها قوله ومن
خصائصها امتناع الاقتصار علی احد المفعولین اما الخبر الاقتصار
فیها لانها داخلة علی المبتدأ والخبر فکما لا یستغنی المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ

لئلا لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت
فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما
ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما و
تجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان
يعطي ويمنع قوله والغاءها متوسطة او متأخرة اعلم ان
لهذه الافعال ثلاث مراتب الاولى التي لا يجوز فيها الا الاعمال
ولا يجوز فيها الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان
التقديم من اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا
يجتمعان والثانية التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك عند
التوسط نحو زيد ظننت منطلق او زيدا ظننت منطلقا
انما استويا لان واحدا من المفعولين متقدم والفعل واقع
بينهما فهو متأخر من وجه ومتقدم من وجه والثالثة التي يكون
الالغاء فيها احسن وذلك عند التأخر وذلك لان الفعل
حظه في التقدم بوجه فضعف امره فيحسن الغاءه وانما اختص
الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من نحو اعطيت لان المفعولين

زيد ظننت مقيم كان بمنزلة زيد مقيم في ظني ولو قلت زيد
درهم وزعمت انك تريد زيدا درهما في اعطائي لحلف فتحي و
والتعليق بالاستفهام او اللام انما علقت عند الاستفهام لان
يقتضي صدر الكلام وكذا اللام فجعل لان الفعل غير عامل لفظا
فاذا قلت علمت ازيد عند ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجملة
في موضع النصب لان العلم واقع عليهما وقد عدل الى المبتدأ
محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال نحو اعطيت
لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وانما سمي هذا
تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة كا
معملة من هذه الجملة وهي غير معملة لفظا فكانت معملة من جهة و
غير معملة من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا
مطلقة

الباب الرابع في العوامل المعنوية والله نعم

الاول الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للاسناد فانه
عرفت في ما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ
انما هو معنى يعرف بالقلب وعامل المبتدأ والخبر هكذا عند اصحابنا

رحمهم الله لان رافعهما هو التعرى من العوامل اللفظية لاجل الاسناد
واما قيد بالاسناد ايذانا بان الاسم لو عرى من العوامل اللفظية
او لم يسند اليه شئ فلفظ زيد مثلا من غير خبر
لفظا او تقديرا لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة الاصوات
التى حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد
العقد والتركيب وانما وجب ان يجعل هذا المعنى الرفع لانهما اذا
تجردا عن العوامل اللفظية لاجل اسناد الثانى الى الاول استحقا الجر و
بالاسناد عن حكم التعليق واكتسابهما المعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب
وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثانى به لكونه جزءا ثانيا من
الجملة اوجب لهما الرفع من بين سائر وجوه الاعراب وقد عرفت
فى ما تقدم ان كل ما يتقوم به المعنى المقتضى للاعراب كان عاملا
اذ العامل عبارة عنه فى عرفهم وهذا المعنى الذى نحن بصدده
بهذه المثابة فوجب ان يكون عاملا وذهب الكوفيون على انهما
يترافعان وحجة الفريقين مذكورة فى الاصل
قوله وهذا المعنى عامل فيهما يشير الى المذهب الشديد وهو كون هذا

المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما جميعا لاما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى عامل فى المبتداء والمبتداء هو العامل فى الخبر ولاما ذهب اليه الاخرون من انهما جميعا اعنى المعنى والمبتدأ جميعا عاملان فى الخبر قوله وحق الاول ان يكون معرفة الاصل ان يكون المبتداء معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك ليحصل الفائدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة بشهادة تاويل الاية وهو هذا الجنس من العبيد خير من ذلك وعلى هذا كل موضع يبتدأ فيه بالنكرة انما الصحيح بضرب من التاويل كما فى الاستفهام والنفى وما جرى مجريهما نحو ما احد خير منك لان المنفى لعمومه التحقت بالمعرفة وارجل فى الدار ام امرأة لانه متاول بايهما فى الدار وعلى هذا فى الدار وقد حسن تقديمه لامنهم الالتباس فيه اعنى التباس الصفة بالخبر ولهذا التزموا تقديمه قوله وقد يجيان معرفتين نحو الله الهنا

ومحمد نبينا انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب متصورا

لشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدته بذلك النسبة المجهولة

عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت

له ان زيد المنطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق

والمعتبر في ذلك حصول الفائدة بحيث وجدته استقام الكلام

وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك

تقربا وتعبدا والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف الهنية وتجحيد

ذلك فتنزله منزلة من تخبره لشئ لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا

معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة

فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر لم يجز بل لو

ذهبت تقول ذلك لكان المنطلق مبتدأ وزيد خبره لا يقال

ان زيدا يدل على معنى الشخص فهو متعين للاسناد اليه فيكون مبتدأ

قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى النسبي فهو متعين للخبرية مقدما

كان او متاخرا لانا نجعل المنطلق مبتدأ الا على تاويل الشخص الذي

منطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل المسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما

صالح لان يكون مبتدأ وخبرا فانما تقدم يكون هو المبتدأ كما
هذا مذهب السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر واذا كانا
معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك وتراد ان تخبر عن من يعرفه
المخاطب باخوته ولا يعرفه بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدأ وزيد
خبره واكان معتد ما تقدم الاختلاف انما هو في موضع الالتباس
اعني فيما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدأ وخبرا
واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فهنا
لا يلتبس ان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة
الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء قوله والمعنى
الثاني رافع الفعل المضارع ذهب اكثر الكوفيين
على ان الفعل المضارع انما يرتفع لتعريته عن العوامل الناصبة
الجازمة وذهب الكسائي الى انه يرتفع بما تصدر به
اوائله من الزوائد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل
المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسماء فيه نحو زيد يكتب مقام

كاتب فيكتب ارتفع لانه وقع موقعاً يصح وقوع الاسم فيه اذ لو قلت
زيد كاتب كان احسن كلاهما فعامله اذن معنوي وهو المعنى الذي
ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل لقيامه مقام الاسم
وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى الحركات
وهو الرفع ثم ان من الواجب ان يعلم انه ليس من شرط صحة وقوعه
موقع الاسم كونه في معناه او قريباً منه كما في زيد يكتب بل يكفي
مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعاً يصح وقوع اسم الفاعل
فيه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب او
زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتدأ
اخرى وهو اسم محض مما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير
مشروط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع
اسم الفاعل هنا نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون لكونه غير
معتمد ولكنه ارتفع ههنا المضارع لوقوعه موقع الابتداء والابتداء
عن مظان صحة وقوع الاسم لا يقال مثل هذا وجب ان لا يرتفع الفعل
في قوله كاد زيد يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح الاسم لانا نقول

ان الاصل ان يقال كاد زيد قائما على ما سبقت اليه الاشارة
مرة فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع المكان في قولهم زيد ضرب
موقعا لصحة وقوع الاسم فيه قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل
انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب
فكيف يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين جئت فتفتح اين
وان كان قد دخله الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب قوله والمعنى
عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة ما هو
العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيها معنويا فاذا
قلت مررت بالرجل الكريم ورأيت الرجل الكريم وجاء الرجل الكريم
فالعامل في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب
وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع
موقع الاسم وتعري المبتدأ من العوامل اللفظية للاسناد كذلك و
كان ابو علي يختار هذا المذهب وحجة سيبويه ان الصفة قد
تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون
عاملا فيهما الا ترى انك اذا حملت اناء فيه ماء كنت حاملا للاناء

لما ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الصفة بواسطة الموصوف قوله ويحتج للاول بقوله يا عمرو الجواد في انه لو كان المؤثر فيهما واحدا لما اختلف حكمهما استدل ابو علي على ما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمرو الجواد فزيد مضموم وصفة مرتفعة ارتفاعا صحيحا فلو كان العامل في الصفة ما هو العامل في الموصوف لم تختلف حركاتهما ولما كان احدهما اعرابا والاخر بناء وهذا معنى قوله فان المؤثر لو كان واحدا لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمرو الجوادا ظانا انه عجز البيت المشهور الذي هو قول الشاعر فما كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك يا عمرو الجوادا فقد سها اذ لا احتجاج للاخفش في النصب اذ يصح ان يقال حينئذ ان العامل قد عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيكون العامل فيهما واحدا كما في ذهب امس الدابر لا يعود البتة من الخافي فصوص من العربية وهي لغة فصيحة قوله التفضيل والاولى في المعرفة

والنكرة المعرفة ما وضع على شئ بعينه وهى خمسة الاول المضمر
انا وانت والكاف فى غلامك قالوا الاصل فى الاسماء التنكير و
التعريف طار عليه على ما سبق فى باب ما لا ينصرف والنكرة ما
لم يختص بواحد من جنسه فيكون شائعا فى امته نحو رجل وفرس
وما اشبههما والمعرفة ما وضع ليدل على شئ بعينه وهى خمسة ضرب
الاول المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم او
المخاطب او غيرهما بعد سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا نحو قوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى معناه اعدلوا عدلا فالضمير
الى العدل المقدر ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة فى انه لا يكون
كل واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه علم
فى هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءنى رجل فضربته لانه
وان كان نكرة فى اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته
التعريف فصار اخبارك عنه بالمجئ من الانباء التى تعرفها عند
السامع تعريفا فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضميره معرفة لما انه
زيدا فى قولك زيدا ضربته من حيث انه لا يكون لغيره فى الكلام

قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمائر لانها بمنزلة وضع اليد
اذ الشئ انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضمائر ضمير المتكلم ثم
المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا في
تعريف العلم انه الذي علق على شئ بعينه غير متناول ما اشبهه
وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن المبهم والمضمر لانك اذا قلت
بعد ذكر زيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا وخالدا بخلاف زيد وعمرو
انما قيد بقيد الخاص احترازا عما تكرر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته
ونحو ذلك فان لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه
والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة والثعالبة
وغيرهما قوله والثالث ما فيه لام التعريف للجنس اللام وحدها عند
سيبويه للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء بها الا ترى لا
تثبت في الدرج وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل و
انما استمر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل
عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها
وفردا من افرادها فانها الاول كان التعريف لتعريف تلك الحقيقة

ولتسمى تعريف الجنس وانما الثاني كان التعريف لتعريف ذلك
المفرد وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم على
الحقيقة قد يكون لشيء يمكن ارتباطه لجميع افراده نحو قوله تعالى ان
الانسان لفي خسر فيقال ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون لشيء لا
يمكن ذلك فيه وكان يسمى لاستغراق نحو قوله تعالى اخاف ان ياكله
الذئب فاللام ههنا للجنس دون العهد والاستغراق وفيه والرابع
المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة
الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم
المبهم اما ان يكون بحيث ان يستغني عن الصلة او لا يكون والاول
اسماء الاشارة والثاني الموصولات وانما بنيت المبهمات لانها
اشبهت الحروف في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة و
الصلة لانها اذا اطلقت لم يفهم عنها عين شيء ولا جنسه كالمضمر
فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في
تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين في حال الجر والنصب كما قالوا
مسلمان ومسلمين وكذا اللذان والذين قلنا عن ذلك جوابان احدهما

لا نسلم ان هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمين وانما
ذلك صيغة موضوعة لتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع
لتثنية هو وانقلاب الالف ياء في حالة النصب والجر ليس
للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة لتثنية هذا في حالة
الجر والنصب كما انهم صاغوا الضمائر في الاحوال الثلث فوضعوا
للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا ولا شك ان اختلاف
الصيغة لا يكون اعرابا ومما يدل على ان هذان ليس بتثنية هذا
حذف الالف من هذا اذ الالف في التثنية لا تحذف بل تنقلب اما
واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب الثاني ان الاسم اذا
ثني فالتثنية تزيل عنه شبه الحرف وتثبت قدمه في الاسمية
لاختصاصها بالاسمية فيعود معربا على الاصل وهذا اولى من الحركة
والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين
وان كان الواحد لا يستحق ذلك قوله والموصولات نحو الذي
التي وما ومن الموصول ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع
صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد وانما تعرفت لصلاتها باللام

ولهذا قيل ان اللام اولى في الذي زيادة واصلها لذي على زنة عمى
وانما زيدت لتحسين اللفظ بها ان تقول مررت برجل الذي فعل كذا
فيكون اللفظ متشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي فعل كذا
لم يحسن له ذلك الانتظام ويدل على زيادة اللام ههنا ان ما
ومن بمنزلته وليس فيهما الالف واللام نحو جاء من عرفته فيكون
بمنزلة الذي عرفته فيهما فانها لا يتم الا بصلة وهي احدى الجمل الاربع
وذلك نحو الذي ابوه منطلق زيد والذي ذهب اخوه عمرو والذي
في الدار او امامك خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة
التي تقع صلة يجب ان تكون من الجمل التي تقع صفة اعني انها من الجملة
التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب فلا يصح وقوع الامر والنهي
والاستفهام والتمني امثالها صلة فلا يقال الذي اضرب زيدا عمرو
اذ لم يكن في اضرب زيدا بيانا لمعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته
وكذلك لو قلت جاءني الذي اتضربه لان الاستفهام ليس بشيء معلوم
فيكون مبينا لمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب اذ لو قلت جاءني الذي
ما اكرمه او اكرم به لم يجز لان التعجب مبهم عن البيان اذ الانسان يتعجب

ما بينهم عليه سببه فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء جاز نحو

اخبار اخوك الذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن الجيد

اظهاره ثم انه لابد فى الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول

كما فى الخبر والصفة وغيرهما بل هو هنا اوجب لان الصلة مع الموصول

قد تنزلا منزلة اسم واحد فلابد من شئ يصل بينهما ويجوز حذف

العائد للعلم به وهذا متسع فى كلامهم نحو اهذا الذى بعث الله

رسولا ونحو ذلك وقل ما تجئ اية فى التنزيل من هذا الجنس الا وحذف

العائد قراءة فيه الا فى موضعين احدهما قوله تعالى الذى يتخبطه الشيطان

من المس والثانى قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذى اتيناه ثم اعلم

الذى وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل تكون نكرات

فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة ولما

كان كذلك وقد مستهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا

به الى وضعها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس بذو ولما لم

يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل ذى فرس

ثم ان الجملة التى توصل بها وجب ان يكون معلومة للمخاطب نحو هذا الذى

قدِم من البصرة لمن بلغه ان انسانا قدِم من البصرة الا انه لم يعرف
عينه فائدته بذلك انه ذات ولو لم يبلغ المخاطب ان انسانا قدم
من البصرة احلت ثم ان الفرق بين الذي وما ومن ان الذي شيع و
وحدها لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولى العلم
وما باولى العلم وغيرهم قوله والخامس المضاف الى احد هذه
الاربعة اضافة معنوية وذلك نحو صنعنا غلامك او غلام زيد او
غلام الرجل او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وقد ذكر في باب
الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت الى معرفة اضافة معنوية فا
يكتسي من المضاف اليه التعريف الا اسماء توغلت في الابهام بحيث فانها نكرات
وان اضيفت الى المعارف على نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت اليه
الاشارة فيما تقدم في تنبيه الفصل الثاني في المذكر والمؤنث
قوله المذكر ما ليس فيه تاء التانيث من الموقوف عليها هاء كرحمة وبنت
احترز بذلك عن التاء في بنت واخت فانها ابدال عن الواو ولست
للتانيث الا ان ابدالها حصل مختصا بحال التانيث والوقف على
بنت واخت بالتاء وسواجت بعضهم تقف على تاء التانيث

الضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول الشاعر دار لسلمى بعد
حول قد عفت • بل جوز تيهاء كظهر الحجفت • ثم ان هذه التاء
اعنى المنقلبة هاء في الوقف كما تجيء للتانيث تجيء لشبه التانيث
تجيئها للفرق بين الجنس والواحد منه كتمر وتمرة ومنها ضربة وقتلة
وللمبالغة في نحو علامة ولتاكيد معنى الجمع كحجارة وللدلالة على النسبة
او التعريب كمهالبة وموازجة وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها
بالتانيث في كونها فرعا على الاصول فرعية التانيث للتذكير قوله و
الالف تجيء للتانيث مقصورة او ممدودة كحبلى وبشرى وصحراء
وصفراء والابنية التي فيها الالف المقصورة قد يكون مخصوصة
كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى
الفاء وفتح العين وقد تكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها
سكون العين وان الفهما قد يكون للتانيث كسلمى ومعزى وقد يكون
للالحاق كارطى وعزهى وعلامة كونها للتانيث امتناع الصيغة
من الحاق التاء وروده غير منصرف في الاستعمال واما امثلة الممدودة
فتنبه ثم الضابط عند هاشامة فعا له وجهين اعلم التانيث الحقيقي بازائه

واحدته ارطاة ولو كان الفه للتانيث لما لحق به التاء وقيل الفعل لانه يقال اديم مرطى ١٢

الحيوانات كالمراة والناقة وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق
بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما لان الحقيقي لاصالته
اقوى من غيره فاوثر معه الحاق العلامة بالفعل المسند اليه جاءت
هند ولم يجز جاء هند الا في ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد
جاز طلع الشمس جوازا مستمرا وان كان الاحسن طلعت فان وقع بين
الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر مجلس
القاضي اليوم امراة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يبق لم
له تلك القوة فيستدعي الحاق العلامة لا محالة واستحسن ذلك في
غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه ونحو قوله تعالى ولو
كان بهم خصاصة لانه اذا كان جائزا بغير الفصل من غير قبح
فمع الفصل يحسن ثم ان تانيث البهايم وان كان حقيقيا الا انه دون
تانيث الادميين لان البهايم لا تتميز اعيانها بل تجمعها صورة متحدة
ولا يفصل في تانيثها وتذكيرها ذلك الفصل فاشبه التانيث الغير الحقيقي
فاجيز سار الناقة وان لم يجز جاء هند قوله واللفظي على ثلثة اضرب اي التانيث
الغير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث لفظا كظلمة والبشرى

الصحراء وقد لا يكون ثم انه اذا كان واحدا لفظا قدر فيه التاء نحو
ارض ونعل بدليل اريضة ونعيلة وانما قدر فيه التاء دون
غيرها من علامات التانيث لكثرتها ولانها ام العلامات وهذا
سمي مؤنثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه ثم ان الاسم
المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فامره يظهر بشيئين بالاسناد
نحو الشمس طلعت وبالتصغير نحو شميسة اذ التاء تظهر فيه فان
كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان الجميع
اصولا او لم يكن نحو عناق وعقرب فامره لا يظهر الا بالاسناد نحو
لدغتني عقرب والتاء لا تظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة
تاء التانيث على ما سبق في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديدمة
ووريئة حيث اظهرت التاء في الرباعي وعكسه عرس وعريب ثم
انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا بوجهين احدهما
ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني
ان الجمع المكسر فرع على جمع الصحيح فاجتمع فيه فرعيتان لما كان
تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثه غير حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه

نحو فعل الرجال وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وجمع المونث نحو قوله تعالى اذا جاءك المومنات وقوله تعالى وقال نسوة وقال النسوة هو اسم مفرد لجمع المراءة وتانيثه غير حقيقي كتانيث الامة اسم لجماعة النساء وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل جمع من النساء وقيل حملت على معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون مونثا لانه لم يشابه التانيث الا بوجه واحد بخلاف جمع المكسر كما عرفت ولانه مخصوص بالذكور ولم يتغير صيغته مما هو عليه بل الحق باخره الواو والنون بخلاف جمع التكسير فانه قد استونف له صيغة قوله هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المونث الغير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى الظاهر نحو طلع الشمس واما اذا اسند الى ضميرها فلا يجوز الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت فهينا ان لم يلحق العلامة لم يعلم ان اسناده الى ضميرها ام الى اسم اخر يجيئ بعده نحو الشمس طلع شعاعها مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع

لامتناع هنا ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه
وتثنيته وجمعه من حيث كان الخبر هو المخبر عنه فلما كان حكمه هنا
هكذا وهذا واقع موقعه تبعه في ذلك وهكذا اذا اسند الى
ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال جاء المسلمون
هذا اذا اسند الى ضميره المستكن ولك ان تسنده الى ضمير البارز
نحو الرجال جاؤا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان العرب تقول الجذوع
انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا الخمس خلون وخمسة عشر خلت
وما ذلك بضربة لازب قوله والناس والانام والرهط والنفر مذكر
الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه لان الانسان يجمع
هكذا واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف
واللام عوضا عن الهمزة والا لم يجتمعا معا في قوله ان المنايا يطلعن
على الاناس الامنينا وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما في
اسم الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله معاذ
الاله ان يكون مساويا ثم ان الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد
من لفظه بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع كذلك الرهط والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين

تعالى تسعة رهط ولو كان مونثا القبيل لتسع رهط واما القوم فهو
ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويونث بدليل الآيتين
اللتين اوردهما المصنف الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل التاء
مقدرة فيه اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال
الجوهري القوم للرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير
وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وقال الله تعالى
لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى
ان يكن خيرا منهن وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع قوله والقوم
يذكر ويونث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت
للآدميين مثل قوم ورهط تذكر وتونث وان صغرت لم تدخلها التاء
وانما يلحق التانيث بفعله ويدخل الهاء فيما يكون لغير الآدميين مثل الغنم
والابل لان التانيث لازمة هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المصنف
خلافه حيث فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق قوله نحو
النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويونث اعلم انهم وضعوا
بعض الاسماء للجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر

وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فلحكم اللفظ
لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو قوله
تعالى اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع
معنى له واحد فاشبه سائر الجموع وذلك نحو قوله تعالى اعجاز نخل
خاوية وقوله تعالى والنخل باسقات وهذا الباب يكون له مذكر من
لفظه لالتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاء مثلا واردت
الواحد المذكر فقد التبس بالجمع لان الجمع شاء ايضا قال يونس اذا اراد
ذلك قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر قوله وتانيث العدد من الثلثة
الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء انما التعكس قضية التانيث
والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان
رجالا تقدمت في الاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد وقيل انها
التكسير فانث العدد لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واستهجن التانيث
للفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث
لم يحذف التاء هذا في الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك
فيهما سبيل القياس فقالوا المذكر احد اثنان والمؤنث احدى

احدى واثنتان وثنتان واما ما فوق العشرة فاعشر الى تسعة عشر
فيونث الاسم الاول دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة مع
ما نيف عليها المتنزلة منزلة اسم احد كره اثبات علامتي التانيث فيها
لاجتماعهما في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى عشرة
امراة تونث احدى ولم تسقط التاء التي سقوطها علامة التانيث
من العشرة لئلا يجتمع علامتا تانيث اعني اثبات الالف في احدى
وسقوط التاء من عشرة وفي المذكر تسقط التاء من عشرة لئلا يجتمع
علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا واثنا عشرة امراة
واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وهكذا الى
تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقطها عن الاسم
الثاني وفي المونث بالعكس وشين العشرة يسكنها اهل الحجاز ويكسرها
بنو تميم واما الملحق باخره الواو والنون من الاعداد نحو عشرون و
ثلثون المذكر والمونث فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون امراة
قوله والاسمان مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة
لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثنا عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم المثنى

نحو هذا اثنا عشر ورأيت اثني عشر ومررت باثني عشر وذلك لانهم
لما جعلوا اخر شطريه اعني عشرة بمنزلة النون من التثنية وعوضه بدليل
انه لا يجوز الجمع بينهما كما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول
اثناك كذلك لا يجوز اثنا عشرك كما تقول خمسة عشرك واذا
كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يجوز ان يكون مبنيا الفصل الثالث
في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع
لغيرها وهي خمسة اضرب تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف الحروف قوله
اما التاكيد فيختص بالمعرفة ويكون بالتكرير نحو جاءني زيد زيد و
نحو جاءني زيد نفسه والرجلان كلاهما والقوم كلهم اجمعون اكتعون
ابتعون وفائدة التاكيد التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو
في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي يقرب منه زيد
وقوله تعالى فنادته الملئكة فان ذلك مجاز اذ لم يناده الا جبرئيل
فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد
وقوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون فجاء بهما لازالة التجوز
الذي في قوله تعالى فنادته الملئكة وانه يختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه

لشيوع في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين
احدهما انهم قالوا ان النكرة شائعة غير ثابت لها عين كالمعرفة فلا
الى تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني ان الفاظ التاكيد
يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما
تمانع والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو صمت الليلة كلها
لان الليلة موقتة فيجوز ان يقوم في بعضها فاذا قيل ليلة كلها
صح المعنى الذي وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز وانشد و
قد صرت البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد
يجيء في الكلام على وجهين تكرير صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه
المصنف بالتكرير لفظا وانه جاء في كل شيء من الاسم والفعل والحرف
والجملة والمفرد وتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه
المصنف بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا ثم
ان لفظ النفس والعين مثله يؤكد به الواحد والتثنية والجمع والمذكر
والمؤنث ويسند الفعل اليهما اسنادا ممتنعا نحو جاءني نفسه وعينه وكلا
لا يؤكد به الا المثنى لما سبق في بحث الكنايات انه مثنى المعنى واحد اللفظ

وكل لا يؤكد به الا جمع او شئ ذو اجزاء مقصودة نحو قرأ الكتاب
كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون ولا يسند
الفعل البتة واكتعون في معناه وهو تبع لاجمعون لا يجئ الا اثره
ولو قلت جاء ني القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون والصعون بالصاد
المهملة وروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف وعن ابن كيسان
بدأ بايتهن شئت من هذه الثلثة بعد اجمعون وعن بعضهم
جاء ني القوم اكتعون وليس بالاسرف انما جمع بين كل واجمعين في
قوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد
ذلك الاحاطة بالجنس بانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد
لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري اسجدوا في وقت واحد
في اوقات مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم
اخرهم في حالة واحدة هكذا ذكره ابو العباس رحمه الله قوله
الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان
ما ذكر بعد الشئ من الدال على بعض احوال ذاته تخصيصا له
في المنكرات نحو جاء ني رجل عالم وتوضيحا له في المعارف نحو جاء ني الرجل

العالم وقيل جي للتفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت برجل
طويل ورجل قصير منفصل بين شخصين مشتركين في اسم رجل
وقد يجي لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه
وتعالى اولما يضاد ذلك من الذم والتحقير وقد يجي لمجرد التاكيد نحو
امس الدابر لا يعود ثم اعلم ان الصفة اما ان يكون بحال الموصوف
او بحال ما هو من سببه فالاول نحو مررت برجل عاقل والثاني نحو برجل
كثير عدوه فالكثير ليس بحال الرجل انما هو حال العدو من سببه
والغرض بالسبب ان يتصل ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم
ان الشي يوصف بخمسة اشيا الاول ما كان فعلا للموصوف او لشي هو
من سببه نحو مررت برجل قائم وامراة قاعدة فان مثل هذا الفعل
يزول ويحدث وفي الوصف هنا ضمير عائد الى الموصوف وكذا مررت
برجل قائم اخوه فترفع الاخ باسم الفاعل وهو صفة الذي قبله
الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه فاذا قلت
مررت برجل قائم غلامه لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الاول فلو
يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف او من شي هو من سببه نحو

مررت برجل طويل اوطويل ابوه والثالث ما كان عزيزة كالفهم والكريم
والعاقل والفرق بين هذا وبين الاول ان هو الصفات يجد تكون
علاجا وقد تكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالاكل
والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية فعلى ضربين احدهما ما
يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن
للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم
والجهل والظرافة والكرامة وهذا هو المعنى بالعزيزة اصطلاحا
ولا مشاحة فيه والرابع النسبة كهاشمي وبصري والاسم المحض اذا
نسب اليه صار وصفا اذا تقول هاشم وبصرة فلا يصح الوصف به
فاذا نسبت فقلت هاشمي انخرط في سلك الصفات فتقول مررت
برجل هاشمي وامرأة هاشمية وتقول برجل هندي علامه
يرفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسبة جرى مجرى سائر الصفات
في الحاق علامة التانيث والتثنية والجمع وتنزله منزلة حسن في
مشابهة اسم الفاعل والخامس ما وصف باسم الاجناس وتوسل
ومررت برجل ذي مال وامرأة ذات اسوار فانهم اذا احاولوا ان يصفوا

وتامر وتمر ما هو منسوب الى التمر واما اسماء الاشارة المكانية نحو مررت برجل هذا او

بالاجناس لم يناسب لهم ان يقولوا رجل مال وامراءة سوار فاجلبوا امين الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف بالاجناس رجل ذو مال وامراءة ذات سوار فصح لهم اللفظ والمعنى صار صاحب مال وصاحبة سوار الا ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى تقول مررت بزيد صاحبك بمعنى صديقك وذو موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء تتصف بالاجناس ولا تتصف بالاعلام لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امراءة ذات سوار لان القصد الجنس فهي تتصف به حتى كانه قيل امراءة متحلية او متزينة واما الذوات باعيانها فلا يتصور ان تتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون صفة لشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف بالملابسة كحال الشوا فلهذا لم يجز اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف الى المعرف باللام نحو مررت بالرجل ذي المال لانه كان نكرة في الاصل وكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف باول احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان

اعراب هذا الاسم حالة الافراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما
فى صدر الكتاب واما فى المؤنث فانها تلحق التاء وتكون الاعراب فيه
بالحركة نحو مررت بامرأة ذات مال وكذا الجمع نحو هن نسوة ذوات
مال ومررت بنسوة ذوات مال ورأيت نسوة ذوات مال بالكسر فى
حال النصب والجر كمسلمات واما فى التثنية والجمع فكمسلمان
ومسلمون قوله وكل صفة تتبع موصوفها اعلم ان الصفة
اذا كانت فعلا للموصوف فهى موافقة فى جميع الاحوال من التعريف
والتنكير والاعراب والتذكير والتانيث وغيرها لان الصفة لما كانت
هى الموصوف فى المعنى نحو زيد الظريف وجب ان يدخلها ما يدخل
من التذكير والتانيث والافراد والجمع اذ الشئ الواحد لا يكون واحدا
وجمعا ومذكرا ومؤنثا واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون معرفة ونكرة
فلا يجوز ان تقول جاءنى الرجل ظريف لان الرجل اذا كان يدل على واحد
مخصوص وظريف على الشياع والعموم لم يمكن احدهما موافقا لصاحبه
وكان بمنزلة جاءنى الرجل الظرفاء هكذا ذكره ابو على وكل حكم
الاعراب فان الصفة لما كانت هى الموصوف وجب ان تنتصب بعمل العامل عليهما

جميعا فتوافقه لا محالة في الاعراب فقط اذا كان الصفة لمعنى في
للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه في الاعراب
والتعريف والتنكير دون ما سواهما فلك ان تقول مررت
برجل حسنة جارية وبامراة قائم غلامها وبرجلين ذاهب
غلامهما وبرجال قائم اخوهم وذلك لان الصفة التي هي
فعل لسببه لم تكن هي هو حقيقة فيجب ان لا تطابقه تذكيرا
وتانيثا وافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المذكر ابو
وغلامها كما يمتنع ان يكون المونث مذكر نفسها الا ان
هذه الصفة لعود الضمير من معمولها الى الموصوف تنزل
منزلة صفة كانت من فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف
بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل برجل كريم ابوه
كانه قيل كريم الاب فيكون الصفة فعلا له بدليل
احتماله ضميره وتانيثها في امراة كريمة الاب بدليل
على ذلك واذا نزلت الصفة لفعل سبب الشيء منزلة الصفة
لفعل ذلك الشيء وجب ان تطابق الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب

قوله والبدل على اربعة أوجه المقصود من البدل التبيين والايضاح ودفع الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول كالبساط لذكره وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك ثلثهم كان مجرورا بحرف جر آخر حتى كانك قلت مررت بقومك بثلثهم بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم وقوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل انتزل منزلة المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض كان المعنى جعلت بعض متاعك فوق بعض ولهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول قال جار الله العلامة وقولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك لا يجوز ان تقول زيد رأيت رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد من الخبر الى المبتدأ ثم ان البدل يجيء على اربعة اضرب احدها بدل الكل من الكل نحو رأيت زيدا اخاك اذ الاخ هو زيد وعلى هذا قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين

لم تطرح الاول لالكون الثاني قائم مقامه لان الاول اذ ذاك قائم مقام نفسه وهذا واضح ١٢

ضربت زيدا راسه اذ الناس بعض زيد ولا بد فيه من ضمير يرجع
من البدل الى المبدل منه والثالث بدل الاشتمال نحو زيد سلب ثوبه
فثوبه بدل من زيد لانه لاتصاله به واشتماله عليه صار كانه بعض
جزء منه والرابع بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اذا اردت
ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته با
اتبعته للمقصود ولا يتاتى الا في بديهة الكلام والاحسن ان تستعمل
فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذه انواع البدل الاربع ووجه
الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين هو ان البدل لا يخلو من ان يكون
عين المبدل منه اولا يكون والثاني اما ان يكون بعضه او لم يكن
والثاني اما ان يكون له تلبس ما بالمبدل منه او لم يكن الاول بدل
الكل من الكل والثاني بدل البعض من الكل والثالث بدل الاشتمال
والرابع بدل الغلط وهذا سد فيه اعتراض من يقول ان ههنا قسما
خاصا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من
الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس
من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل

منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل لك ان تبدل اى النوعين

شئت من الاخر نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله وقوله تعالى

بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة

الا ان تكون موصوفة لتحصل وتصلح تبيينا وايضاحا قوله وعطف

البيان هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم اريد لايضاح

والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد

ليعلم المخاطب انك تريد من جملة من يكنى ابا عبد الله الرجل الذي

تعرف بزيد او تقول جاءني زيد ابو عبد الله اذا كانت الكنية اشهر

ليعلم المخاطب انك تريد ممن سمي بزيد هو الذي تكنى ابا عبد الله

والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا من معنى موجود

في الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان عطف البيان يدل على المقصود

لو افرد عن متبوعه والصفة لا تدل اذ لو افرد الطويل من الموصوف

فقولك جاءني رجل طويل ولم تقدم جريه عليه لم يدل عليه وانما

يدل على شيء ما من صفة الطول على الاجمال وان العطف والمعطوف عليه

بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما اسمان لشيء كما احدهما عند السامع

اعرف من الآخر واما الصفة والموصوف فهما اسما جريا مجرى واحد
الخصوص فالفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام
ووروده الاول كالبساط لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المعتمد
هو الاول وورود الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم
تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول المرار انا ابن
التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا * فبشر عطف البيان
من البكري ويمتنع ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه في
التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد وقد ذكر ذلك في
باب الاضافة قوله والعطف بالحروف وحروف العطف للتعدد الواو
للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف
تشترك كلها في جميع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد الا انها
بعد اشتراكها في هذا المعنى تفترق قالوا وللجمع المطلق وهي اصل
في الحروف العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف
اخواتها فانها تدل مع الاشتراك على معنى آخر فيكون هي الاصل
والدلائل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثيرة

وبيليق استقصاوها بهذا الكتاب وما عزي الى الشارح من ان الواو تفيد
الترتيب فهو افتراء عليه فانه ارفع شانا واعلى رتبة وكعبا في علم
العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما تفيدان
الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة وتراخ وثم توجبه
مع التراخي ومن ثم لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا بعد شهر
وجاز ثم عمرا بعد شهر اما قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا
ثم اهتدى فمتاول فانه لما اهلكناها حكم بان الباس قد جاءها
وثم الاهتداء ودوامه عليها واما حتى فهي موضوعة لانتهاء الغاية
وقد ذكر في حروف الجر ولهذا لم يذكر المصنف ههنا قوله واو
لاحد الشيئين او الاشياء ويجي على ثلثة اوجه احدها للشك نحو
ضربت زيدا او عمرا اذا اردت ان تخبر بضربك زيدا فاعترضك
شك جوزت به ان يكون ضربت عمرا وانما تيقنت انك
ضربت احدهما وقد يقع في الاستفهام نحو ازيد عندك او
عمرو اذا علمت انك تستفهم المخاطب عن احدهما والثاني للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا

تضرب احدهما لا بعينه ولم يحجر ان يضربهما فليس ذلك شك ولما
هو تخيير اذ لم يكن هناك شي موجود تشك فيه كما يكون في الخبر
والثالث للاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا
وبين التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا لما انه لو جالس الحسن
بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون الا باحد فدام على احدهما واما
بمنزلة او في هذه المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما
زيدا واما عمرا او جالس اما الحسن واما ابن سيرين والجمهور على انها ليست
من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها منها لوقوعها قبل
المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها واختاره المصنف حيث لم
يذكرها وجعل حروف العطف تسعة فقط وام للاستفهام متصلة اعلم
ان ام تجيء على ضربين احدهما ان تكون ذلك متصلة وتكون ذلك
الاول للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك ولكن
اضربت زيدا ام عمرا والحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهي
متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما والاتصال ان
يكون معادلة لهمزة الاستفهام وقرينتها حتى يكونا جميعا في الفصل

وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده فتطالبه بالتبيين و
مع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر التعيين
نحو زيد الكائن عنده زيد او عمرو الكائن عنده عمرو والجواب مع او
بلا او نعم والثاني ان تكون منقطعة وتكون في الاستفهام ودونه
اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عندك عمرو كانك لما استفهمت
عن وجود زيد عنده ثم بدا لك عن هذا السؤال شك فاضربت عنه
واستانفت سوالا آخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك
عمرو فام المنقطعة في معنى بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة الخبر
فرقا بينها وبين المتصلة واما الثاني فكقولك انها لابل ام شاة
كانك رايت شبحا من بعيد فظننت انه ابل فاخبرت بانه ابل
على حسب اعتقادك ثم اعترضك شك وجوزت له ان يكون
شاة فاخبرت عن الاخبار اخذا في السوال عن كونه شاة فقلت ام
شاة اي بل اهي شاة قوله ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل
ولكن تشترك في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما لا فهي للنفي بعد
الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وقيل لا عمرو فلا تأتي الا بعد الايجاب

عمرو ولا يجئ الا بعد الاثبات او نفي ما جاءني زيد لا عمرو
واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا
قلت ضربت زيدا بل عمرا كنت قاصدا للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك
انك غلطت في ذلك فتضرب عنه الى عمرو وهذا قالوا بل تقتضيه
لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول بل تثبت للثاني ما وجب
للاول وتنفيه عنه وقد يقع بعد المنفي كما تقع بعد الموجب نحو
ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت نفي المجيء عن زيد واخبرت ان
الذي لم يجئ عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر رحمه الله انه
هذا على وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل ما
جاءني عمرو فكانك قصدت ان تثبت نفي المجيء لزيد ثم استدركت
واثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو
فيكون نفي المجيء ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في
الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك
بعد النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فهي اخص من بل لاختصاصها
بالاستدراك بعد النفي دون الاثبات لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا فلذا

في عطف المفرد على المفرد اما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في جمع ا
الاستدراك بها في الايجاب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ والفرق
بين الاستدراك والاضراب مذكور في المتن الفصل الرابع في الا
الاصلي وغير الاصلي الكلام مداره على ثلثة معان انما جعل الرفع
علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى
من المفعول لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه و
فاختص بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين يحتاج في النطق به الى
تحريك عضوين واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب الذي هو اخف و
اضعف لكونه من اقصى الحلق وفي المضاف اليه وهو بينهما لكونه تارة
فاعلا في المعنى وتارة مفعولا فيه بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع و
النصب لكونه من وسط الحنك سلوكا لطريق التوافق والتناسب
او يقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا ليس الا ولكون
المفعول واحدا فصاعدا الى سبعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر
بالاخف انتهى المنهج التوازن والتعادل قوله والملحق بالفاعل
خمسة اتفق جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدأ فرع عليه

خلافا لابن فضال لنا ما روى عن على عليه السلام الفاعل رفع
ما اشبه به والمفعول نصب ما يقوم مقامه والمضاف اليه جر و
ما جرى مجراه ولان الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد لما تقدم
فتكون الجملة الفعلية متقدمة على الاسمية فيكون الفاعل مقدما
على المبتدأ ولان الفاعل ابدا او في الغالب ثان اثنين لانه لا يحتاج
الا الى شيء واحد هو الفعل والمبتدأ ابدا او في الغالب ثالث ثلثة
لافتقاره الى الخبر والى العائد منه اليه ولا شك في تقدم الاثنين على
الثلاثية وقد ذكرنا في ما سبق مشابهة هذه الملحقات بالفاعل
ولا نعيدها فتذكر المفعول خمسة انما سمي المصدر مفعولا مطلقا
لانه مفعول على الاطلاق الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربا كانك قلت
اوجدت ضربا واحدثته فيكون مفعولا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت
زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى
هذا سائر المفاعيل وانما الحق الحال والتميز والمستثنى المنصوب بالمفعول
لمجيئهن فضلة في الكلام مثله وللحال مشابهة خاصة بالظرف ولكونها
مفعولا فيها والمستثنى بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط الحرف

قوله والجر الاصل للمضاف اليه اما بالحرف او بالاضافة المعنوية
وانما كان الجر في كفى بالله وفي لا تلقوا بايديكم غير اصيل لان المجرور
لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم
على احد التاويلين وكذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية لا
فاعل او مفعول على ما سبق قوله واعراب الفعل غير حقيقي اذ ليس
فيه فاعلية ومفعولية ولا اضافة وقد ذكرنا فيما سبق ان نحو الاعراب
للاسم في اصله لان وضع الاعراب على ان يتميز بين المعاني المختلفة
ومحل توارد المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال
والحروف تدل بصيغتها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب
للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما هو بسبب المضارعة
التي سبق ذكرها في صدر الكتاب قوله وقد يقع الاعراب صريحا
وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف
الآخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبنى الا
انه كناية عن اسم مرفوع فقط ولهذا سمي ضمير مرفوع وكذا اذا قلت
اياك ضربت فلفظ اياك مبنى ايضا الا انه كناية عن اسم منصوب لما

كانت هذه الاسماء نائبت مناب الاسماء الظاهرة وجبت الحاجة
فيها الى تميز ما كان كناية عن مرفوع او منصوب او
مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت بناؤها صيغ لكل واحد
من هذه الاحوال صيغة ليكونوا الوسيلة لبناؤها وتحصيل
الغرض المقصود من التميز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة
فيها للدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها
لما لم يوجد فيها اختلاف الآخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها
صريحا فقيل انه اعراب غير صريح قوله وعلى ضربين متصل وهو ما
لا ينفك عن اتصاله لشئ فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال
وهل هو الا تعريف الشئ بنفسه قلت عرف المتصل المصطلح عليه
بالاتصال اللغوي العرفي وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكرت
ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما
المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما لفظ به نحو ضربت ضربا وضربوا
ومستكنا وهو ما نوي فيه نحو زيد ضرب اي ضرب هو ثم
المستكن اما ان يكون لازما اي لا يبرز الفعل الا اليه وذلك في بعضها

وهي افعل وتفعل وافعل وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر

دون الغائب المونث فهذه الافعال ابدا مسندة الى ضمير

استكن فيه من انا ونحن وانت او غير لازم وهو ما ليسند الفعل اليه

تارة والى غيره اخرى كالمنوى في فعل الواحد الغائب نحو زيد

فعل وهند فعلت فانه كما ليسند اليه ليسند الى المظهر والبارز من

الضمائر نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفات

نحو زيد ضارب لانك تسنده الى المضمر ايضا نحو زيد ضارب

غلامه والى البارز اذا اجرى على غير ما هو له نحو هند زيد

ضاربته هي الصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهي لهند

فابرزت ضميرها فقط لك لازم في الصفات بخلاف الفعل نحو

زيد ضربته الخطاط لرتبة الصفات عن رتبة واما ضمير

المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار من

خواص المرفوع لانه ليضمر اذ الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف

المنصوب والمجرور فانهما لا يضمران بل يحذفان لكونهما فضلة تتم الكلام

بدونهما واما المنفصل فهو ما جرى مجرى المظهر في استقلاله وانه يتلفظ به وحده ويكون

مرفوعا نحو هو فعل كذا او منصوبا نحو اياك اكرمت لا مجرورا لانه
اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب لانك
ترى انه يجوز في كل واحد منهما ان يفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب
الا زيد وما ضربت الا زيدا وان يصدر به الكلام نحو هو فعل كذا
واياك اكرمت بخلاف المجرور اذ لا يصح ما مررت بالا زيد
قوله وعدد الفاظ المتصلة والمنفصلة سبعة واربعون
لفظا انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة
وبالهاء اخرى نحو انه وقد الحق الالف حال الدرج اجراء للوصل
مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني واما نحن فهو
جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء والخلفة
والمخاض وكذا قيل لتثنيته نحن وانما لم يثن ولم يجمع على لفظه
لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم اخر وانما يقترن اليه غائب او مخاطب
الا ترى انك اذا فصلت في قولك نحن فعلنا قلت انا وزيد فعلنا
وانت وانا فعلنا ولم يمكن ان تقول انا وانا فعلنا فلهذا استوى
للتثنية لفظ يدل على الاثنين فما فوقه وبني نحن على الضم لانه

بني عن المعنيين فقوي ومثله قط وقبل واما انت فهو ضمير الخطاب
والاسم بالاتفاق منهم ان والتاء للخطاب ولا محل لها من الاعراب
بخلافها في ضربت وانما حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان وقالوا انت
انت ولم يقولوا انت بالضم لانهم وضعوا انا للاول مرتبة الحاضر وهو المتكلم
وحركوا فيه النون لاظهار المخرج اذ لو سكنت لكانت غنة في الخيشوم واذ
خفيت فاذن والفتحة لخفتها ثم زادوا التاء للخطاب فقالوا انت ولو فعلوا
مثل هذا في ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم وهو بين الفساد فلهذا
وانما اختص الفتحة بالمذكر والكسرة بالمؤنث تقديما للجانب المذكر
على جانب المؤنث والفتح خير من الكسر لخفته ثم قالوا في التثنية انتما وفي
الجمع انتم وفي الغائب هما وهم وكان القياس انتا وانتو لان علم التثنية
هو الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا
انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول انا قال الشاعر وحيا الا له فكيف
انتا ولانهم لو قالوا انتو انتو لزمهم ان يقولوا هو وهو اخو او افضى
يفضي الى اجتماع المعتلين في اخر غير المتمكن فلم يفعلوا بل زادوا كما لم الا
من الواو وهو فيما فقا هما هم لان الميم من مخرج الواو واجلد على الحركة ثم

الزموا الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع تم والاصل انتمو لدليل
مراجعة في الضرورة والاختيار ووجوبه في مثل الزمكموها ونحو
واما حذف الواو تخفيفا حذرا من الالتباس لم يحذف الالف في
التثنية لالتباس التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية
فالتخفيف به اولى واما ضم ما قبل الميم في هما وهم وانتما وانتم
من المذكر والمؤنث لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من
جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل الها
من جنسها في المظهر مضطرين فيه نحو زيدان فجعلوا هنا حركة
الميم الشفوية من جنسها واشتركوا بين المذكر والمؤنث في التثنية
ولم يشركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع المؤنث هن و
انتن ولم يجمعوا ههنا بالالف والتاء ايقاعا للمخالفة بين الفرع
والاصل اعني المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع في نحو
يضربن وشددت لان الاصل همن وانتمن فقلبت الميم نونا وادغم
واما المنفصل المنصوب فهو ايا عند جمهور اصحابنا وما يتصل به
من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على احوال المرجع اليه لا محل لها

من الاعراب وهی نظیر التاء فی انت وعند الخلیل انها مجرورة المحل بالاضافة
ایا الیها لانه اسم مبهم فلخصص مرة بالاضافة واستدل بما حکاه من
العرب حتی اذا بلغ الرجل الستین فایاه وایا الشواب حیث اضاف
ایا الی الاسم المظهر ای الی الشواب واما الضمائر المتصلة فما کان للمرفوع
منها هو التاء فی ضربت وهی مضموم للمتکلم ومفتوحة للمخاطب المذکر و
مکسورة للمخاطب المؤنث وقد استاثر المتکلم باقوی الحرکات وانما فتحت
فی خطاب المذکر وکسرت فی خطاب المؤنث لما ذکرنا فی المنفصل
وقالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا فی المنفصل انا نحن ثم جمیع ما ذکرنا
فی انتما وانتم وانتن جار فی ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمیر الغائب
الواحد لا یکون الا مستکنا نحو زید ضرب ای هو وهند ضربت
ای هی ولم یبرز لان الفعل یدل علیه واما فی التثنیة والجمع
فتقول ضربا ضربوا وضربتا وضربن ولم یزد والمیم فرقا بین
المستکن والبارز اذ قولک ضربا تثنیه المستکن فی زید ضرب
وضربتا للبارز فی ضربت ولم یسوّوا بین المذکر والمؤنث اذا
امکنهم الفرق ههنا باقحام التاء نحو ضربتا ولم یمکنهم ههنا او

فلو دخلت هنالك النون لاجتمع زيادته مرة ثانية تفضي الى اجتماع النونين وهو ممتنع جدا قالوا في الجمع ضربن بنون واحدة مخففة ولم يقولوا ضربتن لان احدى النونين هنالك بدل من الميم لانه لو كان الميم فيه لما اجتمع فيه النونان فهذا حكم الضمائر اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغائب مستكن في نحو زيد يضرب وكذا ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل وتميز هذه الافعال بالزوائد التي اعتقبت في صدره وتقول في الغائبين يضربان ويضربون كما قالوا ضربا وضربوا الا ان للمضارع لما كان معربا عوضا عن حركته الاعرابية النون وتقول في الغائبتين تضربان ولم يلحقوا في اخره التاء لان التاء في اوله تغني عن ذلك وفي الجمع تقول يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربان وتضربون ولا تزيد الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز والمستكن وتقول في مؤنث المخاطب تضربين وتلحق الياء باخره علما لضمير المؤنث لان التاء في اوله علامة للخطاب تمنع من زيادة تاء اخرى فجاؤا

بالیاء لانها علم للمؤنث ایضا فی هذی وتقول فی التثنیة تضربان و
یفرق بینهما وبین المذکر کما لا یفرق فی الماضی ضرورة وتقول فی
الجمع تضربن کما قالوا یضربن فی الغائب وفی المتکلم لا یبرز الضمیر
لان حرف المضارعة فی اوله تغنی عن ابرازه ویؤمن الالتباس
وحکم الامر حکم المخاطب المضارع الا فی اتصال نون الاعراب
لانه مبنی او مجزوم وهذه النون تسقط فی الجزم واما المتصل
المنصوب فهو الکاف فی اکرمك والیاء فی اکرمنی والهاء فی اکرمه
ولفظ المجرور کاللفظ المنصوب علی ما تقدم فی قوله الا ان الیاء
المتکلم فی المنصوب له نون عماد اعلم ان یاء المتکلم اذا کان ضمیرا منصوبا
یعمد بنون قبلها نحو ضربنی ونصرنی صیانة للفعل من اخیه
اعنی الکسر فلا یکون فی بنائه کسر کما لم یکن فی اعرابه جر وتدخل
علی الفعل ان واخواتها فی ذلك فتقول اننی وکذا اخواتها وجاز
حذفها للتضعیف مع کثرة الاستعمال عما عدا لیت نحو انی
وکانی ولکنی ولعلی ولا یقال لیتی الا فی ضرورة الشعر واما
اذا کان ضمیر مجرور فلا یعمد نحو غلامی وفی ولی لان الاسم والحرف

لم يجب صونهما عن الكسرة الا في من وعن وقد وقط لانهما لما كانا مبنية
السكون حمل اليا معها ابقاء على سكونها وتفاديا من ان تزيله الكسرة
في وما المتكلم اذا كان معه غيره ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع
وانما سكن اخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة
من التحرز من توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا
وعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب الواو واليا الفا لسكونهما ولم
يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان
المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل
بالفعل لفظا خاتمة الكتاب وكما نضمر للمعمول نضمر العامل اعلم
اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما تبين ان الجار
من المجرور بمنزلة الجزء من الكلمة فمنه اضمار رب بعد الواو نحو قوله وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن وقوله ومهمة مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه
سماؤه اي رب مهمة مثل الجانب خالي الطريق والكوفيون على ان
مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب والبصريون على انه بمضمر قام
لعدم الكثرة الاستعمال بعد الفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فالهيتها عن ذي تمائم محول اي رب امرأة مثلك سياق الكلام يدل عليه
ومن ضمنه بمعنى ذات ارضاع ولهذا لم يؤنثه ومعنى الهيتها شغلتها و
عن ذي تمائم محول اي عن صبي ذي تمائم وهي جمع تميمة وهي العوذ
ومحول اي اتى عليه الحول ويعد بل نحو قوله بل بلد ذي صعد واصباب
اي بل رب بلد وهنا بمعنى المفازة والاصباب جمع صبب وهو ضد الصعد
قوله ومن ذلك في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب
هذا المثل اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير بنصب الاول
ورفع الثاني على انهما ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها لدلالة حرف
الشرط عليها وحذف المبتدأ من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه فتضافهما
الا جملة اسمية والثاني ان يرفعا معا الاول على انه اسم كان المضمرة والخبر محذوف و
الثاني خبر مبتدأ محذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير فهذا الوجه دون
الاول لقلة حذف خبر كان والثالث ان ينصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا فالاول على
ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فيجزى
خيرا والرابع ان يرفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما ذكرنا
في الوجه الثالث وهذا السماع لا ينضم مع اخر العامل السماعي انه اضمر فلابد

في اللفظ تدل عليه مثل ما ترى في اضمار ان مع الفا التي تدل عليه
وفي اضمار الجازم من الاشياء الخمسة وفي اضمار رب من الحروف
وفي اضمار كلما من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله لافعلن بانه
اذ لاشيء في اللفظ يدل عليه قوله والقياسية لا يضمر الا بدليل الحال
اعلم ان الفعل يضمر ويترك معموله بحاله وذلك حيث يكون عليه
دليل من الحال والمقال فالاول نحو قولك وقد رأيت من يتهيأ
للسفر مكة اي يريد مكة فاضمرته اذ الحال يدل على ذلك وكذا
اذا سمعت المستهلين قد كبروا قلت الهلال باضمار ابصروا
وقوله للمتهيء والمستهلين معناه لاجل المتهيء والمستهلين او في
حقه لا ان يكون للمتهيء والمخاطب ولهذا كان المضمر يبصروا
على الغيبة دون تريد وابصروا واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة
ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار وقد اضمر لدلالة ما سبق
من الكلام عليه وهو قوله كونوا هودا او نصارى لانك لما اضربت
عن قولهم كونوا هودا او نصب الاسم بعده دل ذلك انك تريد
نتبع ومنه قولك لمن يقول بك من فعل زيد باضمار فعل زيد

رفعه بالفاعلية اولى من رفعه مبتداء وذلك لان جواب من فعل
زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب السؤال كما ان جواب من
ضربت زيدا بالنصب اي ضربت زيدا لا زيد بالرفع قوله وقد مر من هذا
الاضمار على شريطة التفسير الاضمار مع شريطة التفسير من قبيل القسم
الثاني وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ الا ان الدليل على اضمار
الفعل في قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا مقدم ما عليه وهو قوله
تعالى كونوا هودا وفيما يضمر على شريطة التفسير متاخر عنه فهذا معنى قوله
الا انه يعقبه وفي الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل
مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا به نصبا اما المرفوع فنحو قولهم
هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج زيد
خرج الا انه اضمر استغناء بتفسيره عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان
هل يقتضي الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا وهكذا
حكم الاسم الواقع بعد لو وان فاذا وهلا والا ونحو ذلك لما فيهن من
اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار
فعل يفسره الظاهر المعنى ضربت عبد الله ضربته الا ان انتصابه بالفعل الموعنه لكونه مستغنى عنه بتفسيره

اضمار الفعل قوله فان المضمر اما ان يكون عين المظهر هو ما ذكرنا فعلا و معناه نحو زيدا امررت به اي جزته ولا يصح اضمار مررت لانه لا ينصب الفعل او فعلا هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه لان الاهانة من لوازم ضرب الغلام و هذا باب للاطناب و فيه مجال لكنه يفضي الى الملال فاقتصر على هذا القدر فليس الري من التشاف

تمت

بر ناظران انصاف گزین روشن باد که چون تخلیه حدیقه کون ممکن شیرازه بند اوراق ... از این جمعیت دور از خزان دامن گل نوسیده خطبه این کتاب را از خار وخس اغلاط لفظی و معنوی محفوظ داشته بنا بر علیه طبع کشید و تحریر غلط نامه پس توقیع آمد لیکن بهمین طبع این کتاب را غلطی خارجی که علی الرغم رسم مروجه چاپ خانه ها در غلطنامه بعمل آید ناچار بر آن می آید که باعلان سبب آن پرداخته بتعراض والعذر عند كرام الناس مقبول زبان به استعذار گشاید و آن اینکه تحریر عبارت کتاب را در غلط نامه که حسب آیین را دست آویزی نوعی ... آمده بر سهو کاتب حمل نشاید کرد منشا آن هست که اگر چه در نسخ متعدده عند النقل و التصحیح مساعی موفوره بعمل آمد لیکن بسبب تداول این کتاب نسخه که ما فوق آن صحت متصور نباشد میسر نگشت ... قبل از اتمام بهم رسید بنظر ما ... این کتاب ... بتحریر عبارت مذکوره بعمل آمد و اغلاط چند را که بعضی واقع ... کاتب منسوب ... بعنوان خطامات بچشم ... و خود به تصحیح آن پردازند فقط

صحت نامہ ابتدائی شرح ضوء مزج مصباح

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۴	۳	صبآء خآ	صبَاء خَا	صفحہ	سطر ۸۰	غلط لفظ	صحیح لفظ صحیح	x	۵	وھو	نحو
x	۹	إنّ	أنّ	x	۱۳	فله	قلة	x	۱۳	اخذا	اخذ
۶	۱۱	غیرُ	بغیرٍ	۱۷	۴	یقترن	ان تقترن	x	۱۴	کالان	سکون
x	۱۴	اضافۃ	اضافۃ	x	۹	کاسماء	کالاسم	۲۸	۵	اخذا	اخذ
۷	۴	تعرف	عز تعرف	x	۱۰	لیکونُ	لیکونَ	x	۷	لموافقتھا	لموافقتھا
۸	۱	وسرنا	سرنا	۱۶	۴	فتل	قتل	x	۹	الاستتباع	الاستتباع
۹	۱	منقوض	الاسم	x	۷	لسکوت	السکوت	x	۱۰	العاطفة	x
۱۰	۷	انّه	انّها	۲۰	۸	معنایما	معناها	x	۱۳	یکن	یمکن
x	۱۱	فصل	فضل	x	۹	ابہما	انہما	۲۹	۱	بکسر [illegible]	بکسر [illegible]
x	۱۳	المتکلم	المتکلم	x	۱۲	ایرادُ	فی ایراد	x	۱۲	سبجھة	بجھة اللفظ
۱۱	۴	البدلیة	البدیۃ	x	x	نوعین عین	نوعین	x	۱۳	فی نحو	نحو
x	x	ینبغی	ینبغی	x	۱۵	ومن علامة	قوله ومن علامته	x	۱۴	من حراج	من حرج
x	۸	ضمہا	ضمۃ	۲۱	۴	بالشیحة	بالشیحه	۳۱	۷	لذاا	لذا
x	۱۰	کلُّ	لغة	۲۳	۸	روية	رؤته	۳۲	۷	مبنی	بنی
x	۱۳	مشتملا	مشتمل	x	۱۵	وضع	وضع للتعریف	x	۹	یکون	اینکون
۱۲	۱۰	نحو	ونحو	۲۴	۶	بل خولہا	فدخولہا	۳۳	۱۰	الاترتیب	حتی
x	۸	اللاتی	اللتی	x	۹	دخولہا	دخولها	۳۴	۱	واوقع	واقع و
x	۱۲	لتعریف	تعریف	۲۵	۶	بتصل	تتصل	x	۱۱	والاسناد	فالاسناد
۱۳	۶	اذ التعریف	دعوی التعریف	x	۸	بتصل	تتصل	x	۱۵	الجبر	الخبر
x	۹	والمضاف المضاف	والمضاف المضاف	x	۱۱	ھات	ھاتِ	۳۵	۷	غلام زید	x
x	۱۰	معربة	معرَبة	۲۶	۹	اختص	اختصت	۳۷	۱	وسنّی	ومثنی
x	۱۳	عبدالله	عبدالله علما	۲۷	۲۰	الفعل	فعل	x	۱۵	التقدیرا	التقدیر او تلک
۱۴	۶	اذا	اذ	x	۴	غیر	کل	۳۸	۱	اذا	اذ
۱۵	۱۳	کلمة اذ	وانما خلت	x	x	[illegible]	بعته	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

صفحه	سطر	غلط	صحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح
	١٥	قولنا	فقولنا	٥٣	٥	تيلنه	يلنه	٧٦	١١	تنزل	لتنزل
٣٩	٩	زيد نحو	نحو	٥٦	١١	اخيهما	اخيهما	x	٦	قدام	قدم
x	١٣	او	اذ	x	١٤	الكثرة	الكسرة	x	١٣	لانه	فانه
٤٠	١١	ن	انّ	٥٧	٧	ان	جاءني	٧٧	١٠	انزل	انزل
x	١٣	يجمع	تجمع	x	١١	راو	راوا	x	١٢	انزل	انزل
x	١٥	يبوسط	متوسط	x	١٠	يستقل	x	٧٨	٥	من الجهة	للجهة
٤١	٢	الواوو	الواو	٥٨	٥	هذه	هذا	٨١	١٣	الخرج	اخرج
x	٤	معتين ة	مفيدة	x	٧	ففعلوا	ففعلوا	x	١٤	الخرج	الخرج
٤٢	١٣	لانحرافها	لانحراطها	٦٠	٦	من	من ليست	٨٢	٣	[illegible]	بالملكة
٤٣	١٠	تشبهتي	تشبهي	x	١٥	قول	قوله	x	٨	ايقاع	ايقاع
x	١٠	في	فيه	٦١	١١	بنفسها	بانفسها	x	١٢	سارضها وبين	عارضها وبين
٤٤	١٥	المصدرة	الملصقة بان	x	١٥	[illegible]	[illegible]	x	١٥	يجئ	نحو
٤٥	٩	وراميا	ورائها	٦٤	٧	المتابعة	المشابهة	٨٣	٢	احد	احد
x	١٢	اعلمته	اعلمت	x	١٥	آتى	آتوا	x	٨	فانما	فانما
x	٩	رحيل	رحل	٦٩	٩	الجمع	المجموع	x	١٠	اذا	اذ
٤٦	٧	التعين	التعلق	٧٠	١١	فضرب	فضربت	x	١٤	هذا كا	هذا
x	١٣	لثانية	الثانية	٧١	١٤	جاوزته	جاوزته	٨٤	٨	البنا	البناء
٤٧	٤	بالتبيه	التشبه	x	١٠	ربين	وبين	x	١٣	ينقسم	ينقسم
x	٥	هذا	في هذا	٧٢	٦	فانه	فانه صفة	x	١٣	معمولة	معمولة
x	١٥	يستقيم	مستقيم	x	١١	[illegible]	[illegible]	x	١٥	للتمكن	المتكلمة
٤٨	٤	الكلمة	الكلو	x	١٣	لزومه	على لزومه	٨٥	١٠	فيه كل	كل
	١١	ردو	ردوا	٧٣	١١	قوله	x	٨٦	٥	وعلى	اوعلى
		ايهم	ابهم	٧٥	٦	وعلى	وعن	x	١١	غيرها	غيرهما
	٥										
	٣	مضافا	مضافة	x	٧	مقام	x	٨٧	٣	بالا	بالاسم
	١٥	إياه	اباه	x	١٥	واعتبارها	واعتبارهما	x	١١	وتقدم على الاسم	على

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۸۸	۸	ما یبطر	ما بطر
۸۹	۱۵	تبنا قض	بناقض
۹۰	۳	وهو	واما
x	۷	او	و
x	۱۲	بصنعة	بصفة
۹۱	۴	بذکره	بذکر
x	۵	متصل	x
x	۶	ان یضیم	و یضیم
۹۳	۱	متحیل	و حیل
x	x	حیلان	[illegible]
۹۷	۵	المتذل	للعدل
x	۹	[illegible]	بهزه
۹۹	۵	[illegible]	صح انما
۱۰۰	۲	[illegible]	ما
۱۰۲	۹	للتراجع	[illegible]
۱۰۴	۳	[illegible]	کیا
۱۰۴	۱۶	تو لد کیا	x
x	۱۷	کی نها	کو نه
۱۰۶	۱۳	تقول	انتقل
۱۱۵	۳	الذابل	الفاعل
x	۱۲	یفت	صیغت
۱۱۱	۶	اناث	احتراز
x	x	الحد	[illegible]
x	[illegible]	العذر	[illegible]

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۱۰	۱۲	لئلا ان	لا ان
۱۱۲	۹	یراد	ایراد
x	۱۰	لا	لان
۱۱۴	۴	وقوعه	وقوعه
۱۲۱	۷	اسناده	اسناد
۱۲۲	۱۰	حیث	x
۱۲۳	۲	المتبعیض	التبعیض
x	۱۵	[illegible]	x
۱۲۴	۱	واما	واما ان
x	۴	[illegible]	[illegible]
۱۲۶	۱۲	رضها	رفها
۱۲۷	۴	ربه	اوبه
x	۶	والواو	الواو
x	۱۱	فی	فی نحو
۱۲۸	۵	تعلل	نقل
x	۱۵	النباء	النبیاء
۱۲۹	۱۲	و تیسل	[illegible]
۱۳۰	۱	راجع	فراجع
x	۳	ذکرنا	ذکرها
x	۱۲	المتعدی	المتعدی
x	۱۳	[illegible]	[illegible]
x	۱۵	خلعت	خلبت
۱۳۱	۱	الفعل	الفعل معنی
x	۷	لعل	لعل

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۳۱	۱۳	به	ربه
x	۱۴	یعده	[illegible]
x	۱۴	[illegible]	[illegible]
۱۳۲	۱۱	یضحکون	یضحکن
۱۳۴	۸	فیه	[illegible]
x	۱۳	التاء	ان التقاء
۱۳۵	۱	یتکلم	تتکلم
x	۴	یشبه	[illegible]
x	۱۰	[illegible]	فی التاء
x	۱۱	[illegible]	[illegible]
۱۳۶	۲	[illegible]	علی
۱۳۷	۱۲	ابانة	ابالة
۱۳۸	۲	النیابة	نیابة
x	۳	حروف	حرف
x	۸	المثنا	[illegible]
۱۳۹	۵	[illegible]	[illegible]
۱۴۰	۳	[illegible]	[illegible]
۱۴۲	۱۰	بازید	یازید
۱۴۳	۱۰	شبهة	شبیه
x	۱۱	المنبه	منبه
x	۱۵	المغنی	x
۱۴۴	۱۰	قطع	x
۱۴۵	۹	اتباع	واتباع
۱۴۷	۵	للحطب	للحطب

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۴۷	۹	نکسر	نکسر
x	۱۵	الحرکة	الحرکة الی
۱۴۸	۷	للعصة	للعصیه
x	۱۰	تحاور	تجاور
۱۴۹	۲	ربما	لنیما
x	۱۴	معدّ	بعد
۱۵۰	۷	کان	x
۱۵۱	۷	بقبل العلیة	تقبیل
x	۹	والکلام	x
۱۵۳	۶	للتصو	المنصو
۱۵۴	۵	اذا	اذ
x	۷	اذا	اذ
x	۹	مقصود او خرا	مقصود ان الکلام خرا
۱۵۵	۲	یعاقبه	تعاقبه
x	۱۱	المبنی	المنفی
۱۵۸	۲	فیجوزونه	فیجوزون
x	۱۴	عمروزیدا	عمرا زیدا
۱۵۹	۷	الحرف	الحرف
x	۹	بان	ان
۱۶	۵	تقلبهما	قلبهما
x	۶	تقلت	نقلت
۱۶۱	۱	والنصا [illegible]	[illegible]
۱۶۲	۳	اذا	اذ
x	۱۱	اذا	اذ

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۶۳	۱۰	اذا	اذ
x	۱۲	مخالفته	مخالفة
۱۶۴	۸	نخوان	نخوانه
۱۶۵	۷	احبنی	اجنبی
x	۱۵	لایجد	ولایجد
۱۶۶	۱	صلیتها	صلتها
x	۶	عملت	علمت
۱۶۷	۸	إن	ان
x	۱۰	عملت	علمت
۱۶۸	۱۱	منا تهما	مثبا بهتهما
۱۶۹	۱۲	دفع	رفع
۱۷۰	۱۳	علی	علی ان
x	x	الاان	ان
۱۷۱	۲	اذا	اذ
x	۱۵	کلاولی	لاالاولی
۱۷۲	۱۰	اصل	لااصل
۱۷۳	۵	تقوم	یقول
x	۱۲	الخلیل	الخلیل
۱۷۴	۳	تحدید	تحدید
۱۷۵	۱۰	اذا	اذ
۱۷۷	۱	الانفراد	الافراد
x	۶	[illegible]	[illegible]
x	۱۵	[illegible]	[illegible]
۱۷۹	۱	به	به [illegible]

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۷۹	۹	الی انحاء	[illegible]
۱۸۰	۴	فی لان	فلان
x	۱۴	ولما قوله	قوله
۱۸۴	۱۰	بینها	بینهما
۱۸۵	۲	کما	لما
۱۸۶	۳	اعطت	عطف
۱۸۷	۱۳	ولیصر	لیصر
۱۸۸	۷	مالعجا	[illegible]
۱۸۹	۱	اذا	اذ
۱۹۰	۱	النهی	[illegible]
x	۵	اذا	اذ
x	۶	تا بینی	تاتی
x	۷	الی	ان الی
x	۱۰	لا	[illegible]
x	۱۴	فالوا	قالوا
۱۹۱	۲	تا بینا	تاتنا
x	۹	[illegible]	[illegible]
x	۱۰	[illegible]	[illegible]
x	x	نصب	نصب
x	۱۳	الحوا	الواو
۱۹۲	۱	[illegible]	[illegible]
x	۲	استشنا	[illegible]
x	۷	[illegible]	[illegible]
x	۸	[illegible]	[illegible]

صفحہ	سطر	غلط	صحیح		صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
١٩٣	٧	یا نبنی	یا نبنی		٢٠٢	٣	لکن	لکون	٢٢٣	١٢	ولکونہ	[illegible]
x	١٢	تلحقہا	تلحقہما		x	٤	منہما	ومنہا	٢٢٤	١٢	العامل	[illegible]
x	١٤	یجاذ	یجاز		٢٠٤	٩	افردوہا	افردوہما	٢٢٥	١	الماء	[illegible]
١٩٤	٥	للاو	الاو		٥	٤	الاقتران	اقتران	x	4	حکمہما	[illegible]
x	١٢	یا نبنی	یا نبنی		x	٨	اولہ	اولہما	٢٢٧	4	الغالیۃ	[illegible]
x	١٣	او	و		x	١٥	دام	مادام	٢٣٠	٧	مالدے	[illegible]
١٩٥	٣	مقبتصر	مقصور		٢٠٧	١٤	والطمع	و	٢٣٣	٦	وشبہہا	شبہہا
x	٦	فی ابہامہا	بتمامہا		٢٠٩	٩	وفرق	وفرقہ	x	٨	لا الفہ	الالف
x	٧	الابہام	لابہام		٢١٠	١٣	المضاع	المضارع القیاس	٢٣٥	٦	ما لتصغیر	بالتصغیر
x	٩	اقل	امثلہ قلت		٢١١	١	فیہما	فیہا	x	١١	غریب	عربیۃ
١٩٦	٨	اذا	اذ		x	٦	تعلم	تعلم	٢٣٧	١٢	اسلامنا	الاسمیۃ
١٩٧	٦	تغل	تغل		x	١٢	عمرو	عمرو	x	١٥	فانہا	فانہ
x	١٥	عشر واذ	عشرین اذ		٢١٣	١١	الاسم	اسم	٢٣٩	٣	اعجاز	اعجاز
x	١٦	للبناء	للبناء		٢١٤	١٤	وفیمن	فیمن	٢٤٠	١٢	الحق	بالحق
١٩٨	٩	لانہا	لانہما		٢١٧	١٦	لا تقیدلا	لا تفسد	٢٤٢	٢	عیر	عین
x	١٢	د	او		٢١٨	١٠	الجملۃ	الجہۃ	x	١١	صحیح	صریح
١٩٩	٢	للکثرۃ	لکثرتہ		٢١٩	٣	او	و	٢٤٤	٧	من	وھومن
x	٨	کنایۃ عن العدد وکذا	کذا الکنایۃ عن العدد		x	٥	معربۃ	معرّبۃ	٢٤٥	١	کالفہم	کالفہم
٢٠٠	١	افعاء	اسماء		x	٨	التعلیق	التعنیق	٢٤٦	٣	ذا	[illegible]
x	٣	نوع	ونوع		x	٩	خبرا	جزء	٢٤٧	٧	موافقۃ	توافقہ
x	٢٠	الفعل	امہل		x	١٢	اذا	اذ	x	١٠	اذا	اذ
x	١٣	یبنی	بنی		x	١٥	الشلث	السلب	٢٥٠	١٣	خاصا	خواصا
٢٠١	٢	او	و		٢٢٢	١	فانہا	فانہما	x	x	فلکہ	فلکہ
x	١٢	البعد	لبعد		x	٩	وھو	ھو	٢٥١	٢	فوائد	وفوائد

صفحه	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
	٢٥١	١٣	یقرا	یقل	٢٦٢	١٠	ودو	هو
٤٧	٢٥٢	٦	ترقیه	ترقبه	٢٦٤	٢	موجعه	برجعه
x	x	١١	جمیع	جمع	x	٩	اشتركوا	اشتركوا
x	x	١٢	قالوا	قالوا	٢٦٥	٥	مضموم	مضمومة
٤٨	٢٥٣	٨	فانه	دانه	x	١٤	اذا	اذ
x	x	١٠	واوه	واو	٢٦٦	٨	الغاشین	الغاشین واعاشن
٤٩	x	١٥	للخیر	للخبیر	x	٩	معرما	معرا
١٠	x	x	مرته	امرته	x	١٠	شان بعا	لغاشن
	٢٥٤	١٠	بینما	سیها				
	٢٥٥	٦	بالتیں	بالتعین				
	x	٤	الجنس	الخبر				
	٢٥٨	٨	الثلاثة	الثلثة				
	x	١٤	مثلة	مثله				
	٢٥٩	١	والجبر	قوله والجر				
	x	١٣	اذا	اذ				
	x	٨	ادا	اد				
	x	[illegible]	فاتراه	فاترا				
	٢٦١	١	تفعل	نفعل				
	x	١١	رتبة و امامنیره	رتبة و امامنیره				
	٦	١٢	الاستناد	الاستاد				
	x	١٤	المجنئهما	المجیهما				
	٢٦١	٥	زدل	زیل				
		٩	اسق	سبق				
		١٤	اسق	استوقف				

قطعه تاریخ تصنیف کتاب [illegible]

* ضوء مصباح راکه اغا جان *
* سک ولیعش [illegible] *
* سنک دربرکشید قالب صبح *
* کوه طور است قالب طبعش *
* کود النور علی مصحح ان *
* [illegible] ابن علام *
* که بهر کاعم ازدو اش قلم *
* ازازل داشت [illegible] *
* کر به سیعانه نقد جان کنند *
* که بهر نحو یابی این نسخه *
* بیش این قوت روح [illegible] *
* ورحرو نقش راستی ودرست *
* که شب مه بود سواد وبیاض *
* [illegible] طبع آن [illegible] *

طبع کرده [illegible]
که درو کوه [illegible]
[illegible] سنک [illegible]
که ز نحو [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
نام والا ان جناب [illegible]
تو نظر [illegible] باد دل جان شو
صرف نیست حرف [illegible]
زان وحسلوا [illegible]
یا وه کوی [illegible]
درشب ماه [illegible]
وه چه [illegible] طبع [illegible]